

اي الثاني

ص

والاصل ليس لا ايس ولا ايس اسم للموجود فاذا قيل لا ايس فمعناه لا موجود ولا جود
ثم كثيرا استعماله فحذف الهمزة فاجتمع اثنان فكان حذف الالف فبقى ليس بغير

[illegible][illegible]

الاولى فيكون مستقرا اذا كانت
فيكون مستقرا اذا كانت مستقرا
فيكون مستقرا اذا كانت مستقرا
فيكون مستقرا اذا كانت مستقرا

كما سمي خبر الالفاظ وهو مستقر اي لا زال كاسمه او شلا سمي لان الالفاظ
لما استظهر اي حفظ وقراء عن ظهر القلب وليا منه فلفظ

حين وهي مضافة الى الجملة التي بعدها والعامل فيها ردت اي اردت تانظ
وقد استظهرت في الجملة اعني اردت مع ما عمل فيه مرفوعة المحرر على الجند

لان اي قن الولد لا عز مراد من تليظ ومريد اما تليظ واما مضافة المختص
الى الاقناع شبيه ان تكون من قبل اضافة المستحق الى الاسم اي المختص

المخصوص من هذا الاسم والضمير المجرور المتصل بحفظ جاز ان يعود الى الولد
فيكون من قبل اضافة المصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك

اي يحفظ آياه ويحذف ان يعود الى المختص فيكون من قبل اضافة
المصدر الى المفعول وذكر الفاعل متروك **قول** واحاط بحفظات

حفظا انتصابا حفظا اي تمييزا اي احاط بحفظه بحفظات وكذا
انتصابا معن ولفظا اي اتقن معن ما فيه ولفظا وهذا القول

وجزنا الارض عيوننا **قول** واتقن ما فيه وما اسم موصول والجملة
الظرفية اعني فيه صلت بده موصلا وكان ومن الخو بيان

فان قيد قوله حفظا مستدركا
لان الحاجة الى ذكره لان يعلم قوله
حفظا قلنا التكرار لا يضر لسمع
لان قوله الاول حفظا والثاني

الاولى فيكون مستقرا اذا كانت
فيكون مستقرا اذا كانت مستقرا
فيكون مستقرا اذا كانت مستقرا
فيكون مستقرا اذا كانت مستقرا

الاولى فيكون مستقرا اذا كانت
فيكون مستقرا اذا كانت مستقرا
فيكون مستقرا اذا كانت مستقرا
فيكون مستقرا اذا كانت مستقرا

له وانما اعني من الخو لفظ مستقر منصوب والمحل على انه حال من الاسم
الموصول ومن الضمير المستكن فيه والقاهر فيه اتقن والظرف

المستقر اعني فيه كان المعنى اتقن الذي حصل فيه وهو من الخو
وانما اعني من الخو وان كان حاله الان في غناء التمييز في رفع

الاباء لان من فيه للبيان فان قلت اي فرق بين رفع الاباء
منها وبين التميز بعده اعني معنى ولفظا قلت الاباء الرفع آياه

هو الرفع في الالهام في الاسم الموصول والاباء الرفع آياه التمييز هو الالهام
الاباء الكاين في مضى الجملة اعني وقوع الاتقان على مفعول كان

اتقان اتقن قد يكون باتقان لفظ وقد يكون باتقان معناه وقد
يكون باتقانها جميعا الى غير ذلك من المحامد اذا قيد لفظا ومعن

ارتفع الالهام وتبين المراد **قول** ان المظاير طبعه وايقظها
التكليف تتبع التماس بقية الطعام في الغزو قد يكون بغير ال

كل لانه من روافد قوله **قول** واحبر المدقق لحسن الالهام
واحد الاخبار ويقال للرجل العالم بحسب الكلام خبر والغنى والكثرة

اقتان للرجل العالم بحسب كبره احو صير في الصبح **قول** حتى يوافق
الظرف المسمى الذي سمي

الاولى فيكون مستقرا اذا كانت
فيكون مستقرا اذا كانت مستقرا
فيكون مستقرا اذا كانت مستقرا
فيكون مستقرا اذا كانت مستقرا

فان قلت من لفظه الخاوم من تقرب من صور المحل على الحال من فاعله
يعلق وهو الاعم الموصول اعني ما يتفرع ولا يجوز هنا ان يكون حال
من الضمير المتصل من لفظه الخاوم في حين الصلة لا يتقدم على الموصول
فقد وجدت اكثر ما تعاور بين الاء المتعاقبات والتداول يقال
اعورواشي وتعاورواشي وتداولوا فيما بينهم وانتصاب على
الشيء كرامت ما فيه من الاشياء المفارقة وانتصاب كرامة
على التام مفعول بها وهو مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل مترك
اي كرامتي ما فيها **قوله** ونفقت عن كل ما تكررت عن كل واحد
فيما والتنويع عوض عن المضاف اليها في قوله وكلما اتيناها حكما
وعلمنا **قوله** من ارجع الى الكتب الثلاثة المذكورة وما في ما تكررت مصدر
والمستكن في ضمير كل اي نفقت عن كل واحد منها تكررة ولا يحسن
ان يكون ما موصولة لان المتني هو التكرار دون التكرار
قوله شتق الاعداد انتصابا شتقا واستقلا اعني انتصابا
لها ولا انتسابا لها على حال من انتسابها على حال من انتسابها
واراد بالاعداد التكرار وهو بمعنى المصدر دون المفعول منها تقدم

بطلعه من لفظه الخاوم من تقرب من صور المحل على الحال من فاعله
يعلق وهو الاعم الموصول اعني ما يتفرع ولا يجوز هنا ان يكون حال
من الضمير المتصل من لفظه الخاوم في حين الصلة لا يتقدم على الموصول
فقد وجدت اكثر ما تعاور بين الاء المتعاقبات والتداول يقال
اعورواشي وتعاورواشي وتداولوا فيما بينهم وانتصاب على
الشيء كرامت ما فيه من الاشياء المفارقة وانتصاب كرامة
على التام مفعول بها وهو مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل مترك
اي كرامتي ما فيها **قوله** ونفقت عن كل ما تكررت عن كل واحد
فيما والتنويع عوض عن المضاف اليها في قوله وكلما اتيناها حكما
وعلمنا **قوله** من ارجع الى الكتب الثلاثة المذكورة وما في ما تكررت مصدر
والمستكن في ضمير كل اي نفقت عن كل واحد منها تكررة ولا يحسن
ان يكون ما موصولة لان المتني هو التكرار دون التكرار
قوله شتق الاعداد انتصابا شتقا واستقلا اعني انتصابا
لها ولا انتسابا لها على حال من انتسابها على حال من انتسابها
واراد بالاعداد التكرار وهو بمعنى المصدر دون المفعول منها تقدم

فان قلت من لفظه الخاوم من تقرب من صور المحل على الحال من فاعله
يعلق وهو الاعم الموصول اعني ما يتفرع ولا يجوز هنا ان يكون حال
من الضمير المتصل من لفظه الخاوم في حين الصلة لا يتقدم على الموصول
فقد وجدت اكثر ما تعاور بين الاء المتعاقبات والتداول يقال
اعورواشي وتعاورواشي وتداولوا فيما بينهم وانتصاب على
الشيء كرامت ما فيه من الاشياء المفارقة وانتصاب كرامة
على التام مفعول بها وهو مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل مترك
اي كرامتي ما فيها **قوله** ونفقت عن كل ما تكررت عن كل واحد
فيما والتنويع عوض عن المضاف اليها في قوله وكلما اتيناها حكما
وعلمنا **قوله** من ارجع الى الكتب الثلاثة المذكورة وما في ما تكررت مصدر
والمستكن في ضمير كل اي نفقت عن كل واحد منها تكررة ولا يحسن
ان يكون ما موصولة لان المتني هو التكرار دون التكرار
قوله شتق الاعداد انتصابا شتقا واستقلا اعني انتصابا
لها ولا انتسابا لها على حال من انتسابها على حال من انتسابها
واراد بالاعداد التكرار وهو بمعنى المصدر دون المفعول منها تقدم

والمفاد انهم مفعول المراد به الصبي المتقدم ذكره واللام فيه العهد
كل من يستفيد منه واللام فيه العهد **قوله** غير خافض انتصاب على
ان حال من ضمير المتكلم المتصل يستفيد من وفاز متصرف بالذات والذات
المدرج فيه من قبل من تاء الافتعال ومثله ذكره وقد حكى البسام ايضا
خو اذكر **قوله** الا ما ندر تحت الموصول منها اقامتوب على الاستثاء او
على البدل من ذكر شيء لم اطو ذكره فاندج في المضائق واما محروا محل
على البدل من شيء او من مسائل لا يجوز ان يكون من الضمير المتصل
بالمسائل في المعنى وكذا محروا في قوله الا ما ندر بالبيان حرا فمضوب
احا على الاستثناء او على البدل من شيء **قوله** ويستفي اي
يعتتم والمفاد في قوله واضافت الى التامت باب خاتم فست اعفان من
اتاه لان المقام هي الانا راي الشرائع الحاصلة منه **قوله** فاست
وكسرت اي طوشت وجعلت مشتملا عليها مستعاره من كسر الطائر
جناحية ازا فستهم اليه الوقوع وتقصير **قوله** في الاستطالة
القول **قوله** كل فظة دل على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة ههنا
غير واقعة موقعا لما في من التفسير لا حاشية الا فظا والموقع موقع
فان قلت من لفظه الخاوم من تقرب من صور المحل على الحال من فاعله
يعلق وهو الاعم الموصول اعني ما يتفرع ولا يجوز هنا ان يكون حال
من الضمير المتصل من لفظه الخاوم في حين الصلة لا يتقدم على الموصول
فقد وجدت اكثر ما تعاور بين الاء المتعاقبات والتداول يقال
اعورواشي وتعاورواشي وتداولوا فيما بينهم وانتصاب على
الشيء كرامت ما فيه من الاشياء المفارقة وانتصاب كرامة
على التام مفعول بها وهو مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل مترك
اي كرامتي ما فيها **قوله** ونفقت عن كل ما تكررت عن كل واحد
فيما والتنويع عوض عن المضاف اليها في قوله وكلما اتيناها حكما
وعلمنا **قوله** من ارجع الى الكتب الثلاثة المذكورة وما في ما تكررت مصدر
والمستكن في ضمير كل اي نفقت عن كل واحد منها تكررة ولا يحسن
ان يكون ما موصولة لان المتني هو التكرار دون التكرار
قوله شتق الاعداد انتصابا شتقا واستقلا اعني انتصابا
لها ولا انتسابا لها على حال من انتسابها على حال من انتسابها
واراد بالاعداد التكرار وهو بمعنى المصدر دون المفعول منها تقدم

والوضع مفقود في الأصل والوصف
أعلم أن كل لفظ مقصود في معنى

والغيره انما يكون للحقيقة لا للافاد ثم التعريف مشتمل على القيود
احدها كون اللفظ تابعا وقد اخترت رباعا من الدوال الاربع المشتملة
دلالة للكلمة في الدلالة على المعنى التي هي الاشتراك والتعقد والتلفظ
والخط وفراغ ضربان المنوي في زيد ضرب كونه بالاتفاق وليس بلفظ
واجب بان اللفظ يتناول ما كان ملفوظا به حقيقة وما كان ملفوظا به
حكما والمنوي في زيد ضرب وان لم يكن ملفوظا به حقيقة فهو ملفوظا به
حكما بريد اسناد الفعل اليه وصحت تاكيد والفظوع عليه وغير ذلك
من اعمى اصل القيد كونه كذا في المعنى وقد اخترت ربعا من اللفظ
المشاركة للكلمة كونه لفظا وذلك نحو محبة ومقت وجنود مشا وغير
ذلك من الالفاظ التي لا معنى لها ثم ان كل واحد من التقيد عن اللفظ
والدلالة يشترط ان يكون كل واحد منهما اجنبيا عن الآخر
فيما به وقصدا له ما ايضا بالنسبة الى ما لا يشترط فيه التقييد الثالث
ان يكون ذلك المعنى الدلالة هي عليه مفرد او قد اخترت ربعا من الحرفان
بديل عن معنيين ان يوفق الذكورة مع الاديته فهو كنان لا كلمة واحدة
تلتبس قد خرج امثال هذا
بال

في قوله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل
 الآية
 في قوله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل
 الآية
 في قوله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل
 الآية

[illegible][illegible]

عن الصادق عليه السلام في النسيان
ورجل كان يغيب الزمان فليس
كانه كانهين وعند سبب في الالف
لان الامم وف الزمان في الالف
لوصول وكذا في النسيان
يدل على النسيان

الحمد لله الذي جعل في خلقه حكمة وحججاً وبراهين على عباده
لفظة واحدة هي في حقيقته الحقائق كلها والواحد على كل واحد
أما إنك تقول لفظة فلا بد من التعريف لئلا يكون المراد منها
وعلى هذا حكم سيوف وضربت وضربنا وخوف ما جرى فيه الكلام
مجرى كلمة واحدة فإن قلنا ليس التعريف لئلا يكون المراد منها
اللفظة إذا لم يكن مفرداً لا يكون مفرداً لئلا يكون مفرداً قلنا إن
مشرك عبد الله على ما دل على معنى مفرد مع أن اللفظ متعدد ومنه لا يقد
كلمة بكلمتين بل يدرك اسمهم بأمر واحد لاثنين أعني المصنف والمضامف ليس هو
سكجائي عبد الله بأمر واحد والكلمة الواحدة لا يكون معدية بأمرين
ولا شكر الله إذا كان علماً كان معناه محذوراً فإذن أفراد اللفظ مع تعدد اللفظ
يكون ممكناً فلا يكون التعريف لأفراد اللفظ مفيداً غير التعريف لأفراد اللفظ
فلا بد من التأني في هذا الأمر في اللفظة اخترازا عن عبد الله وقول من
قال إن الحق مقصور لا يكمل من اسم الآدمي يظن على معنى واحد هو
الاستفادة منه بطريق المطابقة والثاني التزيين أو التكميل لطريقا على
الوضع الواضح

Handwritten Arabic script, likely a continuation of the text from the previous page, featuring dense cursive calligraphy.

فان كان الاول فقد خرج بقوله دلست على معنى وان كان الثاني فدلالة
بالوضع او بالطبع لا سيما لان قولنا ميثوم مثل لا يدل بالطبع
على المعنى فتعبر الاول فيكون او المحقق كلمة فلا يصح ذكر الوضع اخترازا
عنه والجواب عنه ان المحقق له دلالة على معنى كذا اذ ذكر في
ذلك المعنى وليست تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه محققا عنه ولا بالطبع ايضا
بل بطريق الاستعمال الخطاء وما كان الفهم حاصله كان الدلالة حاصلة وان
كان اللفظ خطأ فظن ان المحقق لا يخرج بقوله دلست على معنى وان
ذكر الوضع لا بد منه فهذا شرح القيد المذكور في هذا التوضيح
وانما دخلت الفاء في قوله في كماله وقع خبرا بدلا عن المتعذر
الشرط واذا تضمننا معنى الشرط جاز وحول الفاء خبرا وذلك
اما ان يكون كما هو موصولا لاصلة فعلا او ظرفا بقوله في الذين ينفقون
اموالهم باليد والبار سررا ولا نيتا فاسم للوجه عند ربه وقوله في
وما كان من نفقة الله او نفقة موصوفة بما هو جازي ياتي او نفقة
الدار فله درهم وقوله كل لفظ دل على معنى من قبيل ان قال
كل لفظ ذكره وصفت بقوله دلست على معنى وانبت الضمير المستكن في
قوله لا يكون من نفقة ما موصولة وبكم
صلة ومن نفقة تبيين وصحوص
مع صلة مستند من الآية

فان كان الاول فقد خرج بقوله دلست على معنى وان كان الثاني فدلالة
بالوضع او بالطبع لا سيما لان قولنا ميثوم مثل لا يدل بالطبع
على المعنى فتعبر الاول فيكون او المحقق كلمة فلا يصح ذكر الوضع اخترازا
عنه والجواب عنه ان المحقق له دلالة على معنى كذا اذ ذكر في
ذلك المعنى وليست تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه محققا عنه ولا بالطبع ايضا
بل بطريق الاستعمال الخطاء وما كان الفهم حاصله كان الدلالة حاصلة وان
كان اللفظ خطأ فظن ان المحقق لا يخرج بقوله دلست على معنى وان
ذكر الوضع لا بد منه فهذا شرح القيد المذكور في هذا التوضيح
وانما دخلت الفاء في قوله في كماله وقع خبرا بدلا عن المتعذر
الشرط واذا تضمننا معنى الشرط جاز وحول الفاء خبرا وذلك
اما ان يكون كما هو موصولا لاصلة فعلا او ظرفا بقوله في الذين ينفقون
اموالهم باليد والبار سررا ولا نيتا فاسم للوجه عند ربه وقوله في
وما كان من نفقة الله او نفقة موصوفة بما هو جازي ياتي او نفقة
الدار فله درهم وقوله كل لفظ دل على معنى من قبيل ان قال
كل لفظ ذكره وصفت بقوله دلست على معنى وانبت الضمير المستكن في
قوله لا يكون من نفقة ما موصولة وبكم
صلة ومن نفقة تبيين وصحوص
مع صلة مستند من الآية

فان كان الاول فقد خرج بقوله دلست على معنى وان كان الثاني فدلالة
بالوضع او بالطبع لا سيما لان قولنا ميثوم مثل لا يدل بالطبع
على المعنى فتعبر الاول فيكون او المحقق كلمة فلا يصح ذكر الوضع اخترازا
عنه والجواب عنه ان المحقق له دلالة على معنى كذا اذ ذكر في
ذلك المعنى وليست تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه محققا عنه ولا بالطبع ايضا
بل بطريق الاستعمال الخطاء وما كان الفهم حاصله كان الدلالة حاصلة وان
كان اللفظ خطأ فظن ان المحقق لا يخرج بقوله دلست على معنى وان
ذكر الوضع لا بد منه فهذا شرح القيد المذكور في هذا التوضيح
وانما دخلت الفاء في قوله في كماله وقع خبرا بدلا عن المتعذر
الشرط واذا تضمننا معنى الشرط جاز وحول الفاء خبرا وذلك
اما ان يكون كما هو موصولا لاصلة فعلا او ظرفا بقوله في الذين ينفقون
اموالهم باليد والبار سررا ولا نيتا فاسم للوجه عند ربه وقوله في
وما كان من نفقة الله او نفقة موصوفة بما هو جازي ياتي او نفقة
الدار فله درهم وقوله كل لفظ دل على معنى من قبيل ان قال
كل لفظ ذكره وصفت بقوله دلست على معنى وانبت الضمير المستكن في
قوله لا يكون من نفقة ما موصولة وبكم
صلة ومن نفقة تبيين وصحوص
مع صلة مستند من الآية

فما علم انما قدم الاسم لانه مستغن عن الفعل والوقف
وذلك ان تركيبه واسم من فعل و حرف لا يفيد الا افا
ونرى كيف وقع الوقف بالجملة نحو انعم وبل ويا رب لم ذم
الوقف بعدهما لا يستغنى عنهما
اصوات

[illegible]

الفتحة فيادونها الى الثالث
بلا ف ينة وما فوق الفتحه بغير ينة
وهي ثلثة انواع اسم وفعل وحرف
وجه الاختصار ان يقال كل كلمة اما ان يكون في الة على اقتران الحرفين
تاجدا لازمة الثلثة او لم يكن والاول هو الفعل والثاني اما ان يكون
بحيث اعراب بوجه ما ولم يكن والاول هو الاسم والثاني آخر وقد
قالوا كل كلمة اما ان يكون مشتقا لنفسها او لم يكن والثالث هو الحرف
والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لم يقترن والاول هو الفعل
والثاني هو الاسم ثم فسروا المستقلانية الذي يتلج الجواب به وفي هذا
فيلزم منهم ان يعدوا اسماء الحروف من قبيل الحروف لان الجواب
لا يتم بها **قفا** فالاسم ما جاز ان يحدث عنه عرف مشتق الاسم بفتح حواز
عنه

الحجرات

قَالَ لَكُمُ الْاِسْمُ وَلَيْسَ بِالْاَسْمَاءِ
فَالْقِيلُ لَمْ يَقُمْ اِلَّا سَمٌ عَلَى الْفَعْلِ وَالْفَوَاقِ
مِنْ جَارِيَةٍ
وَمِنْهُ لَا يَكُونُ
مِنْهُ

الحديث عنه ثم لما علم ان من الاسماء ما لا يجوز الحيز من عنه كالا سماء وال
للطرفية ارد في قوله او كان في معنى ما جرت عن ليكن ذكر شام
للاسماء اللازمة للطرفية مشتمية وقتية فانها وان لم يبع احديث عنه
انها في معنى ما جرت عنه فانك اذا قلت انك مت طلح الشمس
المعنى انك وقت طلوع الشمس وكذا اذا قلت اجلس حين
ما لست معناه اجلس مكان جوس زيد والوقت المكان مما جرت
في الحديث عنه

نحو طاب الوقت استمع انسان وادراكه اورد ان من هذا
 نزلنا انما يلزم ان الطرفية نصرة على ذلك سيوية في الكتاب فاما
 زيدا اراي قد علم وبعده وقت قيام زيد ووقت فعوده وفاقع
 مبتداء وجبر وان شذويه وبعده غدا الفتح نفسه من غدا
 اصحابي ولست بدو مح قالوا ازاها هنا مجرور المحل على البدلية
 غدا وكذا انما فانهم كما وعليه بان منصوب المحل وقوعه
 عليه في القرآن في اواب القصر وهو اذكر مضى او ظاهر الخوا
 ربك وار قال الله وغير ذلك وقد اخبر بعضهم على هذا التصوي
 الانفعال نحو فقه معنى استمع بمعنى الفتح فانه لا تحوت عنه و

و قبل اذ تقام النفس بين الطوبى والادامى واسم عوض
 الاعلان قبل نفي نوايا ساقو سبانجى عو
 و قبل اذ تقام النفس بين الطوبى والادامى واسم عوض
 الاعلان قبل نفي نوايا ساقو سبانجى عو

فما هو حال
مسند اليه وبالمنصب يكون
مختلفين بالرفع يكون
واحدة بالواو
فان كان مسند اليه ان يكون
فان كان مسند اليه بالرفع يكون
فان كان مسند اليه بالرفع يكون

اللازمة
فعله ارفعه
ملا
بالا
كان في
زيد
عنه
اسم الزمان واما

انكسرت بين مصافق البياض اذا
الحج مشيدا وبعد اذا

وذلك زمان وان

[illegible]

و هو ياء المتكلم
ضمانا

افصل الحقيقة في تعريف
الاسم كان طوق واللائم
بالفوق كالضاحك
بالحق

معناه الدال هو عليه فلان صبه يدعى اسكت في لغتنا تأتي الاخبار
حرا اسكت لا يتلوه عزه وعلى هذا سائر أسماء الافعال والجوهر
قالوا ان هذه الاسماء موضوعات في الافعال الا ان ذلك يجوز في بعض
هذه الاسماء موضوعات في مواضع مفادها سادة مفادها فاذا قلت
فعنه اسكت اسكت بالنصب على معنى اسكت اسكت كثر في قيمه مقامه فلما
كان هو اسم الفعل غير النحويون بان اسم الفعل فلهذا
والا فهو اسم المصدر وكذا الذي تحققت في الحقيقة وقد كان في هذا
التأويل في صدرى حتى ظفرت بنص من قبله اسما في
فأية زكية في معنى موضوع موضع الاستجابة مكانه موضوع
موضع اسكت واسكت مما يحوش عنه في قوله اسكت اسكت
فأذا فرق بينه وبين غيره في ان كل واحد منهما في معنى ما يحوش
ان تعديلا لاسم بجواز الحديث عنه مما لا ينبغي عن ضعفه
فساؤان في الحديث ليس من الفصول المقوية للاسم ولا من جملة قوتها
لوانه حيث لا يلزم من انتفاء انتفاء الاسمية فان قلت
احدهما عن الحديث عنه اسكت اسكت في معنى ما يحوش عنه
من لوازم

طريق ليس من المقوية
في كونها لا تدعى وجوب
منها ولا من
لوانه حيث
يكون في
منك جواز
في تبيينه صفاتي

يستغنى عن استلزام الضم
في بلفظ في النظر

من لوازمه لا متناه في تحقيقه بدون احدهما قلنا ان اسكت اسكت
غير مناسبتا فيه من التكرار المنافي للتعبير عن ان لقايان يقول الحكم
على الاسماء اللازمة للنظر فيها في معنى الوقت والمكان مطلقا كما
الصفوف وراى الا اعتبار ان الاسماء اللازمة للنظر فيها في معنى
الوقت والمكان مطلقا بل في مقامهما مع اعتبار وقوع الفعل فيهما
والوقت والمكان اذا تعيد ابدا القيد مما لا يصح الخروج عن لائق
كون الشيء مجزأ عن كونه محلا للفعل والابلية كونه موضوعا
في موضعين معا فلهذا ليس في معنى ما يحوش عنه في ان قلنا ان اسكت
في معنى الوقت والمكان المقيدين بالقيد المذكور فقد اختلفت فيهما
مطلقا لوقوعه في المكان فيصح ان يقال انهما في مقامهما قلنا في هذا يلزم ان
يكون عامته في الافعال اسما كونهما مشتق من المصدر والمصدر
ما يحوش عنه قول كثر في العلم والجهد في قوله كثر في العلم من
والجهد قبح او كان في معنى ما يحوش عنه في ان قلنا ان اسكت اسكت
عنه المزموم طرفها ولكننا في معنى الوقت وهو ما يحوش عنه في قوله كثر
الوقت وطالبنا تسع ايرادا لهذا الاشكال في ان اسم نيقم الحين
من لوازم

فانما في هذا
الوجود في ما ليس في مفهومه في ان والوحي ما في
تعبير الوجود في مفهومه في ان والوحي ما في
الشيء هو في مفهومه في ان والوحي ما في

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والفكر قوة والعبادة طريقاً
إلى السعادة الأبدية آمين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

باب في معرفة
الاسماء

باب في معرفة
الاسماء

الدراسة الاجل هذه انما هي لا يتصور الا في الاسم واما التنوين اللاحق فافيه
يدل على حرف الالف في قوله جبريل اقل اليوم عادلا والعقابين فغويان
احسن لغوا صائين فان الالف عينا في حرف الالف واما التنوين فانه
والتنوين الفاعل الذي يليه في الحقيقة عقيب في حق قول روية وقام الالف في
الحرفين فان الالف المحترق في التنوين فلا احتفال في الاسم وقوله
التنوين في الاسم اذ في الثلاثة الاول دون الاخرين **والفعل**
دخلة في السين وسوق اعلم ان الفعل حذوا وحركات فحذف ما ذكره في
وجوه وهو ما دل على اقتران حديثين زمان واما العلامات فمما دخل قوله
اختص دخول الالف في وضع التنوين اعلم من الحال نحو قد قامت الصلاة
او نقل الفعل في مستقبل نحو ان اكذب قد يقصد فممنوع دخول الالف
على الماضي او المضارع ومنها دخول السين وسوق واما اختص دخول الالف
لانها وضعت في المستقبل والاقبال ممنوع الالف في الفعل فدخلها ممنوع الالف في الفعل
نحو سيجي وسوق يخرج ونسوق زيادة تنغير وتاخر ومنها دخول الجوا
اذم نحو خرج وما يفرض انما اختص دخول الالف في الفعل فدخلها ممنوع الالف في الفعل

باب في معرفة
الاسماء

باب في معرفة
الاسماء

بالاسم على ما كان من بعده ومنها اتصال الضمائر بالزيادة المرفوعة نحو اكرم
واكرموا واكرموا واكرموا واكرموا واكرموا واكرموا واكرموا واكرموا
يتم في الضمائر ايضا نحو ضارب اي ضارب هو كما تقول زيد ضرب واما الياء في ثلث مضارع
زدة فلا تتصل بالالف في الفعل ولا تنصرف في الضمائر بالزيادة ولا تنصرف في الضمائر
وانصرف الضمير المرفوع في الفعل في المرفوع ولا يتعاول هذا الالف في الالف
الايدي انما اذا قلت خبرنا صبح ان يقال قد اتى هذا الفعل شيئا فشيئا وما اذا قلت
زيد ضرب فانه ممنوع ان يقال ان الفعل قد اتصل به شيء الا بالاصطلاح النحوي
لان الحرف شمد يانما يتصل به شيء وما المرفوعة فقد حزننا بها في المرفوعة
وامنصوبه فان المرفوعة لا تتصل بالفعل اصلا واما المنصوب بالاسم ونحو
نحو غلامك ومدررت بكروا اما المنصوبه فلا تتصل بالحرف نحو انكروا وانكروا
احواته وبالاسم الضمائر في عتيد القائل فاما اذا قلت الضمائر
والضمائر في الظن فممنوع اتصالها بالاسم في علمها حرم بعد لا يقال ان
الافعال قد يتصل بها الضمير بالزيادة المرفوعة نحوها تها ونحوها وسوق علامته
الفعل والحال ان اسماء الافعال ليست بافعال حقيقة لانها انما تتصل
بها من الحروف في موضع تنبيه هي الياء باله جر و لا يجوز ان تتصل بالالف في الالف
باب في معرفة
الاسماء

باب في معرفة
الاسماء

77

عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن الغائب طلبوا
 حروفه لعل المضارع عنه وعلى هذه المعاني جريا على سنتهم في طلب
 الايجاز فوجدوا في الحروف بالزيادة حروف المتكلم والذين لكثرة دور المضارع في
 هي في الكلام اذ الكلام لا يحجب عنها او عن بقية الحركات في المضارع
 والى الالف فخر كونهما ليتأتى الابتداء واختصوا هاهنا بالمتكلم لوقوعه
 اول لانا اول التاني في الاصل اخف في شدة التاني والالف بالالف ثم عدا الى
 الواو فوجدوا زيادتها اول الف في الاستيعاب لان الفاء تليق بواو
 فلوزيدت عليها واو اخرى ثم دخلت الواو العاطفة لادنى الجماع الـ
 مثال وكان يشبه نباح الكلب فوقعوا عنها التاء لانهما كثيرا يتبدلان
 نحو شرار وتجاه والاصل ورائش ووجاه وحملوا على اعادة الخطا والتأنيث
 لكونها علما للمخاطب والتأنيث في الماضي ولم يكن الفرق هنا باسكانا
 في الواحد الموضعين لوقوعها اول الجاء في الماضي ولم يكن ضمها ايضا
 لنا الفعل المبني على الفاعل المبني للمفعول ولا يربطها ايضا لان ذلك
 بلسان لغة من يكسر حرف المضارعة فتقول تعلم بالكسر ثم
 عدا الى الياء فلم يجدوا مانعا يمنع من زيادتها اول فزادوا

الالف فخر كونهما ليتأتى الابتداء واختصوا هاهنا بالمتكلم لوقوعه
 اول لانا اول التاني في الاصل اخف في شدة التاني والالف بالالف ثم عدا الى
 الواو فوجدوا زيادتها اول الف في الاستيعاب لان الفاء تليق بواو
 فلوزيدت عليها واو اخرى ثم دخلت الواو العاطفة لادنى الجماع الـ
 مثال وكان يشبه نباح الكلب فوقعوا عنها التاء لانهما كثيرا يتبدلان
 نحو شرار وتجاه والاصل ورائش ووجاه وحملوا على اعادة الخطا والتأنيث
 لكونها علما للمخاطب والتأنيث في الماضي ولم يكن الفرق هنا باسكانا
 في الواحد الموضعين لوقوعها اول الجاء في الماضي ولم يكن ضمها ايضا
 لنا الفعل المبني على الفاعل المبني للمفعول ولا يربطها ايضا لان ذلك

بلسان لغة من يكسر حرف المضارعة فتقول تعلم بالكسر ثم
 عدا الى الياء فلم يجدوا مانعا يمنع من زيادتها اول فزادوا

وتعقبت الغائب اخبر غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا المتكلم مع غيره حرفا تزدني
 اول الفاء فوجدوا اليق الحروف بذلك الموضع انهم لا تراهم للمتكلمين
 في الماضي اول التاني اقرب الحروف في الماضي والذين لكثرة دور المضارع في
 كما التاني في الحروف فان قلت فلما اختص صيغة المضارع بالحق الزيادة
 حوت الماضي قلنا لان الصيغة المندبة عليها بعد البنية المحررة والنزول
 الجذر والمستقبل بعد الزمان الماضي فجعلت الصيغة السابقة للزمان السابق
 واللاحقة لللاحق وبسم المضارع ولما سمي مضارعا لانه يضارع الـ
 سمي اي شديدا وذلك من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلهما
 زينة اسم الفاعل في مركباته وكنا سته وحدث حرفه في مضاربات
 ويضرب ويخرج ويخرج واما المعنى فمن وجوه اربعة اثنان منها فيتحقق عن شاع
 صالح للزمان الحاضر والمستقبل فيتحقق باحد ما يدور اللام او ابن اوسوف
 كان اسم الجنس شاعرا منه ثم يختص بواحد يعني بدخول لام العهد وتانيا او سوف
 انه بذلك قد شاع الاسم في كونه صالحا للفاعل والمفعول والاضافة واختصاصه
 مضارعا ان يكون صالحا للزمان الحاضر والمستقبل
 بواحد منها عند دخول احد العوامد وثالثا انه شاع قد شاع الاسم والمشتقة
 كالعين ونحوها واربعا انها في التثنية وكذا واحد منها اعني في اسم الفاعل والفعل

وتعقبت الغائب اخبر غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا المتكلم مع غيره حرفا تزدني
 اول الفاء فوجدوا اليق الحروف بذلك الموضع انهم لا تراهم للمتكلمين
 في الماضي اول التاني اقرب الحروف في الماضي والذين لكثرة دور المضارع في
 كما التاني في الحروف فان قلت فلما اختص صيغة المضارع بالحق الزيادة
 حوت الماضي قلنا لان الصيغة المندبة عليها بعد البنية المحررة والنزول
 الجذر والمستقبل بعد الزمان الماضي فجعلت الصيغة السابقة للزمان السابق
 واللاحقة لللاحق وبسم المضارع ولما سمي مضارعا لانه يضارع الـ
 سمي اي شديدا وذلك من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلهما
 زينة اسم الفاعل في مركباته وكنا سته وحدث حرفه في مضاربات
 ويضرب ويخرج ويخرج واما المعنى فمن وجوه اربعة اثنان منها فيتحقق عن شاع
 صالح للزمان الحاضر والمستقبل فيتحقق باحد ما يدور اللام او ابن اوسوف
 كان اسم الجنس شاعرا منه ثم يختص بواحد يعني بدخول لام العهد وتانيا او سوف
 انه بذلك قد شاع الاسم في كونه صالحا للفاعل والمفعول والاضافة واختصاصه
 مضارعا ان يكون صالحا للزمان الحاضر والمستقبل

بواحد منها عند دخول احد العوامد وثالثا انه شاع قد شاع الاسم والمشتقة
 كالعين ونحوها واربعا انها في التثنية وكذا واحد منها اعني في اسم الفاعل والفعل

هذا هو اللفظ الذي هو المراد من اللفظ
الذي هو المراد من اللفظ الذي هو المراد من اللفظ
الذي هو المراد من اللفظ الذي هو المراد من اللفظ

المضارع ثابتا كانت العلة ثابتة سليمة عن المعارض فكان حكمها ثابتا
ولهذا كان قوله بوزنك فلتفردوا أمثال مع بالوجه حرف المضارعة حرفا
محذوف في محل النزاع فكانت علة الاعاب مشتقة فيكون الاعراب متغيرا وهو
المطلوب **قوله** والجوف ما جاء لمع ليس بمعنى اسم ولا فعل الحرف هاء على
معنى في الجوف وذلك لان الجوف وصف ووصف ووصف ووصف ووصف ووصف
والفعلية ولا حتى بمضمر وما تبعه لان الفعل لا يبدى ان معنى من لا يحصل
على الانفراد في يتوسط بين كلمتين وعلى هذا سائر الحروف لا يقال
ان في قدرتك على التمثال وعلى التمثال وعلى التمثال وعلى التمثال وعلى التمثال
لا يحتاج في تصورها الى غير هذا لاننا نقول ان هذا الحرف قد تدل على المعاني
كونه بخوما كرت ولكن عند انجازها الى الاستعمال والافعال ولا تدل على
دلالة الاستقلال اذ لا يفتح ان يقال في واقع كما يقال الاستعمال واقع وعلى
هذا سائر الحروف في اداة بينه ما لا يكون حديثا ولا محذورا عنه **قوله** ولقد
عرفت ان كلام من هذه الالفاظ الثلاثة تسمى كلمة فاعلم انه اذا تلفظ
منها استبان او فعلا واسم وانما كلاما وجملا علم ان الكلام انما يكون
يطلق على ما يحسن السكون عليه وذلك لا يتاقي الابدال سنادا

هذا هو اللفظ الذي هو المراد من اللفظ
الذي هو المراد من اللفظ الذي هو المراد من اللفظ
الذي هو المراد من اللفظ الذي هو المراد من اللفظ

هذا هو اللفظ الذي هو المراد من اللفظ
الذي هو المراد من اللفظ الذي هو المراد من اللفظ
الذي هو المراد من اللفظ الذي هو المراد من اللفظ

هذا هو اللفظ الذي هو المراد من اللفظ
الذي هو المراد من اللفظ الذي هو المراد من اللفظ
الذي هو المراد من اللفظ الذي هو المراد من اللفظ

وهو في غير فمحيات عن خبر احدي الكسبيين الى الاخرى على وجه الدقة الثانية
اي على وجه محض كسوي علمه والسناد لا ينفق بين الفعلين ضرورة
اختلاف قيام الفعل بالفعل ولا بين فبين واسم وحرف وفعل
لما عرف ان دلالة الحرف ليست بدلالة الفعل وانما هي عند انجازها الى
الاسم والفعل لان السناد الصحيح انما ينفق بين اسم وفعل لان الاسم
هو الدال على الذات والتشخيص والفعل هو الدال على المعنى والنسبة
فالا سناد ينفق بينهما لانهما لا يتصور بدون المعنى النسبي وهذا
معنى قولهم ان الخبر لا يبرهن ان يكون فعلا او في معنى فعلا وقد مر هذا
على ان زيد الفورك في تاويله مؤاخيكم وعمرو غلامكماء ولا يملككم من هذا
عرفت ان الكلام يفتقر الى نشأة شرايط احديها التاليف تحقيقا او تقديرا
كوزيد قائم واقوم والتاليفية كون التاليف من اسمين او اسم وفعل
والثالثة كون ذكر التاليف على وجه السناد لا على وجه التبعية او ال
صافه والتقدير اعني التوضيح او غير ذلك نحو غلام زيد او البرجل الداب
فقوله اذا تلفعت شأن الى الشريطة الاولى وقد اضررت بانغ افرقة الكلام

هذا هو اللفظ الذي هو المراد من اللفظ
الذي هو المراد من اللفظ الذي هو المراد من اللفظ
الذي هو المراد من اللفظ الذي هو المراد من اللفظ

وإنما اسم الجار والمجرور والجار والمجرور
الاسم الذي يليه والجار والمجرور
والاسم الذي يليه والجار والمجرور
والاسم الذي يليه والجار والمجرور

وإنما اسم الجار والمجرور والجار والمجرور
الاسم الذي يليه والجار والمجرور
والاسم الذي يليه والجار والمجرور
والاسم الذي يليه والجار والمجرور

وقوله اسمان أو اسم وفعل أو اسم إلى الشرط الثانية وقد استعمل
عن الأقدمين الأربعة مشار إليها وقوله وافي أو شرط الثانية
وقد استعملت في الشرط الثانية والاضافة والتوصيف ونحوها ثم اعلم أن
الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترافق بين التخييل **وقوله**
بالمجازين قد عرفت أن الكلام والجملة لا يتاني بدون الاستناد فقولان

المستند والمستندان أما أن لم يغير فيهما ما يسهل ملاحظة استناده
عليهما ونحوهما إلى جملة أخرى أو قد عرض لهما ذكر والجملة شرطية نحو
أنا أباقي زيد أكرمه والاول أما أن المستند هو آخر المستند البلية لفظا

ولا نعذر أو يكون مؤخر عنه أما لفظا وأما تقديره والجملة المستندة اللفظا
زبد قائم أو قائم زبد والاول أما أن يستند المستند طرف أو ما جري مجازا والاول
وربما هو المحل الفعلي نحو ضرب زيد وقائم الزيدان وهما في الأمر وغير ذلك
والاول هو الظرف نحو في الدار وبها ما ذكرنا فان قلت قد علم عنى ما ذكرناه

لأن ارتفاع ما على الابتداء والظرف المتقدم مرفوع المحل على الخبرية فكيف
هذا مبني على مقدمته وهي أن الظرف المستند
الاسم الواقع بعد الظرف غير حدث فان كل حدثا فارتفاعه بالفاعل عند سببه

وإن لم يقدّم الظرف قبل كقولك يوم الجمعة الخروج وأما ما ذكرناه من قوله
من آياته أنكرتوى الأرض لأن السدود من آياته وتوكلت قوله بوجه من آياته

وإنما اسم الجار والمجرور والجار والمجرور
الاسم الذي يليه والجار والمجرور
والاسم الذي يليه والجار والمجرور
والاسم الذي يليه والجار والمجرور

وإنما اسم الجار والمجرور والجار والمجرور
الاسم الذي يليه والجار والمجرور
والاسم الذي يليه والجار والمجرور
والاسم الذي يليه والجار والمجرور

والموصول الموصوف وزوا الحال وصف من وصفه ومنه قوله أو قبل
والتي يعرفها الاسم الواقع بعده على كل فعل فاعلموا فاقولان الظرف
منها لتباينة عن الفعل يعامل لا يتبعه وقد تقوى بالاعتماد وذكر قولك

منها لتباينة عن الفعل يعامل لا يتبعه وقد تقوى بالاعتماد وذكر قولك
منها لتباينة عن الفعل يعامل لا يتبعه وقد تقوى بالاعتماد وذكر قولك
منها لتباينة عن الفعل يعامل لا يتبعه وقد تقوى بالاعتماد وذكر قولك

منها لتباينة عن الفعل يعامل لا يتبعه وقد تقوى بالاعتماد وذكر قولك
منها لتباينة عن الفعل يعامل لا يتبعه وقد تقوى بالاعتماد وذكر قولك
منها لتباينة عن الفعل يعامل لا يتبعه وقد تقوى بالاعتماد وذكر قولك

منها لتباينة عن الفعل يعامل لا يتبعه وقد تقوى بالاعتماد وذكر قولك
منها لتباينة عن الفعل يعامل لا يتبعه وقد تقوى بالاعتماد وذكر قولك
منها لتباينة عن الفعل يعامل لا يتبعه وقد تقوى بالاعتماد وذكر قولك

منها لتباينة عن الفعل يعامل لا يتبعه وقد تقوى بالاعتماد وذكر قولك
منها لتباينة عن الفعل يعامل لا يتبعه وقد تقوى بالاعتماد وذكر قولك
منها لتباينة عن الفعل يعامل لا يتبعه وقد تقوى بالاعتماد وذكر قولك

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الفعل لا يكون له حالان لان تقدير
 حروف الجر فيها لا يميز بين
 ان كان الفعل متعلقا بمفعول
 او متعلقا بمفعول ثان
 او متعلقا بمفعول ثالث
 او متعلقا بمفعول رابع
 او متعلقا بمفعول خامس
 او متعلقا بمفعول سابع
 او متعلقا بمفعول ثامن
 او متعلقا بمفعول تاسع
 او متعلقا بمفعول عاشر
 او متعلقا بمفعول الحادي عشر
 او متعلقا بمفعول الثاني عشر
 او متعلقا بمفعول الثالث عشر
 او متعلقا بمفعول الرابع عشر
 او متعلقا بمفعول الخامس عشر
 او متعلقا بمفعول السادس عشر
 او متعلقا بمفعول السابع عشر
 او متعلقا بمفعول الثامن عشر
 او متعلقا بمفعول التاسع عشر
 او متعلقا بمفعول العشرون

المشبهة من غير خبر ما زيد اوله لا رجلا ابق قائم على قياسي ما
 تقدم وتجمع المواضع التسعة قولنا ان الجملة انما تقع موقع المفرد اذا
 كانت خبرا مبتدأ قبل دخول العوارض اللفظية او بعد حصة للثنية
 او حال او قد يظن ان منها الجمل المضاق اليها اسماء الزمان والمكان نحو
 يوم يقوم زيد ولو الخليفة عبد الملك وليس بصواب لان المراد بالجملة
 في مثل هذه المواضع هي الجملة الحقيقية لا ان يكون في معنى المفرد بل واقعة
 موقع الجمل المضاق اليها اسماء الزمان والمكان جملة اللفظ دون المعنى
 لان الجملة الحقيقية لا تقع معانف اليها ولمذاق الوان المصان البينة
 مثلا هذا الموضع هو المصدر حقيقة دون الجملة **قول** فيكون فيها خبر ف الجمل
 عايد الى اسم الاول والسبب في اشتراط الخبر في هذه المواضع لفظا او مقولا
 ظاهر لولا ذلك لكانت الجملة متقطعة التعلق عما قبلها بالكلية فلا تصلح
 خبرا او وصفا او حالا فان قلت هذا يشبه الجملة الحالية الماينة عن الخبر كونه جملة
 لقينك والجيش قائم وبالملة الواقعة خبر عن خبر الثاني والقصه قوله في معنى
 في قوله هو الله احد قلنا كلامنا في الجملة الواقعة موقع المفرد وما ذكرتم من
 الملتزم خبر واقعة موقع المفرد فلا بد علينا نقضا لما اوله فلان الحال
 في قوله هو الله احد قلنا كلامنا في الجملة الواقعة موقع المفرد وما ذكرتم من
 الملتزم خبر واقعة موقع المفرد فلا بد علينا نقضا لما اوله فلان الحال
 في قوله هو الله احد قلنا كلامنا في الجملة الواقعة موقع المفرد وما ذكرتم من
 الملتزم خبر واقعة موقع المفرد فلا بد علينا نقضا لما اوله فلان الحال

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان الفعل لا يكون له حالان لان تقدير
 حروف الجر فيها لا يميز بين
 ان كان الفعل متعلقا بمفعول
 او متعلقا بمفعول ثان
 او متعلقا بمفعول ثالث
 او متعلقا بمفعول رابع
 او متعلقا بمفعول خامس
 او متعلقا بمفعول سابع
 او متعلقا بمفعول ثامن
 او متعلقا بمفعول تاسع
 او متعلقا بمفعول عاشر
 او متعلقا بمفعول الحادي عشر
 او متعلقا بمفعول الثاني عشر
 او متعلقا بمفعول الثالث عشر
 او متعلقا بمفعول الرابع عشر
 او متعلقا بمفعول الخامس عشر
 او متعلقا بمفعول السادس عشر
 او متعلقا بمفعول السابع عشر
 او متعلقا بمفعول الثامن عشر
 او متعلقا بمفعول التاسع عشر
 او متعلقا بمفعول العشرون

المجزة عن ضمير صاحبها لا يكون الالفة والحال الموزن لا يتجزأ عن ضمير
 الحال بحال لا تقول جاني زيد راكبا ثم مثلا فالجملة الحالية عن ضمير خبر واقعة
 موقع المفرد اصلها اما الثانية فلان ضمير الثاني لا يخرج عن المفرد البتة فا
 جملة الواقعة في هذه المواضع ولا يلزم من هذا ان كل ما هو الواقع
 هذا الموضع هي الواقعة موقع المفرد في السبب جواز اخلا الجملة
 الحالية عن ضمير خبرها عن الطرف لا نعقد التثنية وبنيها لا يدرى
 انك اذا قلت اتيتك والجيش قائم كان المعنى اتيتك هذا الوقت والظن
 لا يفتقر الى ضمير عايد منه الى مقصده فكذا ما جرى مجراه واما الجملة الواقعة خبرا
 عن ضمير الثاني فانما جازا خلاوها عن ضمير بل وجب انما عايدت
 عما كني عنه بالضمير وبيان انه في المعنى فخرت مجرى قولك زيد
 اخوك فيكون الخبر هو المبتدأ فلا يفتقر الى ما عايدت فيها **قول**
 وستوي ولكم عذبيان هذه الاشياء الست لا تفصيل وقوع الجمل
 عنياك في لبس الكتاب منه عين ولا اشرف هذا الذي يسطر من عذ
 ز في ضبط الكلام في هذا الموضع وقد ثبتت هنا على رتبون خلاها في هذه المواضع
 عنها الاصل المتعجب منه **قول** الاعرابان مختلفان في الكلمة باختلاف
 ضمير جبارا لانه حصة جرت على غير من يلى له
 هو الشرح الاول المسمى بالفتح ليس في النخب
 ان الالاف واللام في الالاف

決

فان قيل ما الفرق بين الحق والعصا اذا كان
موجودا في الدنيا اذا كانت تلكه حاله الوقتي
فقلت الحق اذا كانت تلكه حاله الوقتي
فان قيل ما الفرق بين الحق والعصا اذا كان
موجودا في الدنيا اذا كانت تلكه حاله الوقتي

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom there is no prophet).

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script.

[illegible][illegible]

غير التثنية والجمع على حد فالراجح من ان يكون صحيح الاخر ومقتل الله
 قر فالاول يختلف لفظا بحسب في الاموال الثلث نحو زيد ورابت
 زيد ومرتت بزيرو واما التكافلا فيج من ان يكون اخيه الفاواوا
 واويا فان كان الفاوا لاختلاف تقديره لا امتناع الحركة على الالف
 فذلك نحو هذا عينا ورابت عينا ومرتت بعسا والفرق بينه وبين
 المبني ان اعرابه تقدر برب من حيث اذا الحركة مقدرة في اخر الكلمة ولو
 لاذكر لما انقلب الالف واويا في عسا ورجى الفاوا اعرابا مبني محلا ولا
 تقدر للحركة في وجه سبق الفرق فيما تقدم بين المحل والتقدير وان
 كان ياء ينظر فان تحرك ما قبلها كالتفاض والعرفاء فتعاضد تقديره
 وكذا انجران لا استتقال الهمزة الضمة والكسرة على الياء المتحركة قبلها
 اما الضمة فكونها انقل الحركات واما الكسرة فلا فضايلها اجتماع
 ثلاث كسراته اعني الياء وكسرتاها وكسرة ما قبلها اما انتصابه
 فلفظي لعدم ما يمنع من التثنية فذلك نحو جاني القاضى ومرت
 بالقاضى ورابت القاضى فان كان ما قبلها ساكنا فموجب مجرى
 الصحيح فيحمل الحركات الثلاث نحو هذا فطبي ورابت فطيا ومرت

فصل في بيان

و يحيط فوقه كلام من التقدير المحال
منقوضه الاسرار لفظا لكن في التقدير
المانع في لفظ وهو التقدير
المانع في معنى على المانع

[illegible]

والمحل الوقف ان كلام من القوي
سكن المحل منقوض الا ان الوقف
نقض وهو التقدير كالمناخ فيه
تركب المناخ منقوض وهو
الاقف منقوض بين الاصل

[illegible]

ان الواو والالف في الالف والواو في الواو

ان الواو والالف في الالف والواو في الواو

بطي وان كان آخر الاسم واو كذا يكتب قبلها الالف كذا
جاء جري الصبح نحو دلو فقام في الاسماء كذا ان يتطرق واو
قبلها حرة وقبلهم واو ولو وقع في الجمع على نحو كذا وحرف
ما يحق **قوله** واما الالف بالحرركات اعلم ان الحركات هي التي
جعلت ولا يذلل الالف كذا تراه لا بعد لون بها الى الحروف الالف
خروج في ذلك فثلاثة مواضع احدها الاسماء المستضافة
واعلم اولها اسماء المذخورات كذا في حالة الافراد كذا
ابن ابو كعبو بذي الالبون فكان الالف تنقل الواو والالف
تحريرا وانفتاح ما قبلها كافي عصا الالف حذفت حذفا غير قيا
وقال الزجاج حذفت فرقا بين المتشبه وغير المتشبه والالف
بالمشبه والالف من النقل المعنوي وهو تقضية الالف حذفت
لعل المضاف اليه غير المذكور التمام فالواو اخفيت الى غير ما ينكلم
زال بعض النقل الالف حذفت في الالف المتضمنة لغير المتضمن هو المضاف
اليه وهو حذفت في غير ما حذفت منها الالف حذفت واذا ردت والمحذوف
فما يثبت له ان يجعلوا في حركاتها حركاتها بعد الواو والالف
الالف حذفت في غير ما حذفت منها الالف حذفت واذا ردت والمحذوف

ان الواو والالف في الالف والواو في الواو

عليها ولم يجعلوا الواو والالف في الالف والواو في الواو
قبلها بل جعلوا اياها بالحروف فمبدأ ما ينفرد من اعراب التنبيه و
الالف على حدة بالحروف على ما سيجي في خبره من اعراب التنبيه من الالف
بالحروف ايقاعا للالف مستقيمة للطباع الى قاعه الالف
بالحروف في التنبيه والجمع لا يبقيا كما مستوحشين بل انطربا
فعل الالف وحدها الالف مستقيمة للالف مستقيمة
فرع الافراد فثلاثة مواضع احدها الاسماء المستضافة
اباها ومرت بابيه ولهم في هذا التغير طريقتان احدهما انهم حذفت
ما قبل الواو في الالف حذفت وايقاعا للالف مستقيمة
ابيه ومرت بابيه ولهم في هذا التغير طريقتان احدهما انهم حذفت
ما قبل الواو في الالف حذفت وايقاعا للالف مستقيمة
ابيه ومرت بابيه ولهم في هذا التغير طريقتان احدهما انهم حذفت
ما قبل الواو في الالف حذفت وايقاعا للالف مستقيمة

ان الواو والالف في الالف والواو في الواو

ان الواو والالف في الالف والواو في الواو

ان الواو والالف في الالف والواو في الواو

العلم ان ابواب التوفيق
 هي هذه الغنم التي هي ابواب الرحمن
 التي هي ابواب الجنة
 التي هي ابواب النور
 التي هي ابواب الحياة
 التي هي ابواب النجاة
 التي هي ابواب السعادة
 التي هي ابواب الخلد
 التي هي ابواب المجد
 التي هي ابواب الشرف
 التي هي ابواب الكرامة
 التي هي ابواب العزة
 التي هي ابواب الهيبة
 التي هي ابواب الجلال
 التي هي ابواب الاكرام
 التي هي ابواب المفاخر
 التي هي ابواب المنزلة
 التي هي ابواب القدر
 التي هي ابواب المصير
 التي هي ابواب القدر
 التي هي ابواب المصير
 التي هي ابواب القدر
 التي هي ابواب المصير

النصب والقلب والنقل والجر والجرادى رحمه الله في تعليل اعراب هذه
الاسماء وكما آخروها وان الوجد على النصف من المتن والمفرد على النصف
من المضاف وكذلك الحركات على النصف من هذه الحروف لان الواو
اعرابا للثنية والمضار والزيدتين عليه بنظر فالحروف الزوائد
على الحركات شرطوا حصوا هذه الستة دون سائر المقنيات
للاضافة الحذوفات الاواخر لانها اطول وطول الاصول في التنبيه
اعني ابوان واصوان ولا يقال بديان الا فيمن يقول في الواو
ومن الواو من جعل اعراب هذه الاسماء مضافا بالحركة مثلها مفردا
ذكابا مضافا من صلب المعرف فيقول بوابه وابيه واعلم ان منه
وهنه ثقتان مشهورتان وكذلك جموعه وجمع وفه في الحديث
وقا حصف بين ابية ومن ابيات الكتاب وقد يدان من المنزلة
وفي كلامهم يتدن فاني جها وجاه وفي الحديث الامومة المومنة
وقولهم ويضع ظمان في البحر وفي في ما يهلك ليطوق من
في في ماء واصل فيهم في حديث الماء خذوا غير قياس كما خذوا
حرفون

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ضمه ووده ووده
والله اذ بالحدة
النفوس لاله
صلى الله عليه
السلام
عنه

Handwritten text in Persian script, likely a continuation of the letter or a separate note, written in a cursive style.

من قد يترتب

فان كان الفرق

میزر
وایلد
رجل علی امراته وادیل قوما

مدرب الیوم فی حقیقۃ السلام وحق حقیقۃ الحق
والملازمین فی حق الالباب من ذلک ما هو
صوابه قلنا ابواب الیوم

برقیہ الخضریہ
یوسف بن قتیبة
جیہ بن قتیبة
وملک قتیبة
الکامل

الحمد لله الذي جعل في كتابه
الهدى والنجاة والبرهان

للم يكن في كلامهم اسم متكلم
للتقارب عن جها فلما اضيف
من يجعل هذه الاسماء

فَمَا يُقَالُ عَصَاهُ قَالَ شَاعِرٌ
غَايَتُهَا وَقَوْلُ الْخُجَّةِ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا
وَالْأَسْمَاءُ أُمُّ قُرَيْشٍ وَابْنُهَا

ث لا شئ الواحد باجماع
ن لجمع سلامة روت فقياني

وصفها في اسماء الاجناس على
زواجرها من قبيلتي البكر والبنات

وامتنع عن الواحد والاعوان
 للمفع كاجل الاصل بالاصل
 واشتهر كما في الباء والاف الحروف

شركا في واحدة ضرورة ووجه
البيان
التشبيته والجمع

[illegible]

على ان كان الشبهة يستعمل
في العقلاء وفي العقلاء
في التكرار والاثبات

ان في قول الواو
في الجمع على الالف
حال النصب لما بينهما من الثاني بخلاف بين
الواو والرفع

اختصاص الالف بالشبهة والواو بالجمع هو ان الشبهة اكثر في الاستعمال من
الجمع السالم لاختصاصه بالرفع والواو بالرفع والالف بالرفع والواو بالرفع
الواو فاختص الالف بما هو اكثر في الاستعمال والواو بالرفع والالف بالرفع
علامة للرفع لان الواو في آخر الالف في الرفع لعل من اجل ذلك
علامته للرفع في الجمع والالف لما كانت تميز لثاني الشبهة حيث علمنا فان
قلت هذا جعلوا الالف في الشبهة علامة للنصب لكونها اخت الفتح
جاءوا الواو في الجمع على الالف في ذلك من وقوع الشبهة بين
الرفع والجر والالف في الشبهة المناسبة لثاني الشبهة المناسبة
بين بين الجر والنصب والرفع لكونها فضلة فاشي كما في الحكم اولى
فما جعلوا على الالف والواو علامة للرفع في الشبهة والجمع جعلوا الياء
علامة للجر فيها لكونها اخت الكسرة وكسرها ما قبلها في الجمع وفتحها
في الشبهة فقامت الشبهة اولى بالشبهة لانه فلم يقع للنصب علامة فيها فلو
على الجر دون الرفع من وجوه احدها ان الجر الزم للاسماء من الرفع
لانه لم يخل على القليلين بل على الرفع فاعلم عليه في الاسماء في الشبهة
والجمع المحض من الاسماء والتان اواخر من الرفع فاعلم عليه

يعتبر دلالة
الواو على الرفع
اكثر من دلالة
الالف على الرفع
لأن الواو في آخر الالف
في الرفع لعل من اجل ذلك
علامته للرفع لان الواو في
آخر الالف في الرفع لعل من
اجل ذلك علامته للرفع لان
الواو في آخر الالف في الرفع
لعل من اجل ذلك علامته للرفع

فان الواو في آخر الالف
في الرفع لعل من اجل ذلك
علامته للرفع لان الواو في
آخر الالف في الرفع لعل من
اجل ذلك علامته للرفع لان
الواو في آخر الالف في الرفع
لعل من اجل ذلك علامته للرفع

فان الواو في آخر الالف
في الرفع لعل من اجل ذلك
علامته للرفع لان الواو في
آخر الالف في الرفع لعل من
اجل ذلك علامته للرفع لان
الواو في آخر الالف في الرفع
لعل من اجل ذلك علامته للرفع

اولى
ما قبلها في الجمع وفتحها
في الشبهة فقامت الشبهة
اولى بالشبهة لانه فلم يقع
لنصب علامة فيها فلو على
الجر دون الرفع من وجوه
احدها ان الجر الزم للاسماء
من الرفع لانه لم يخل على
القليين بل على الرفع فاعلم
عليه في الاسماء في الشبهة
والجمع المحض من الاسماء
والتان اواخر من الرفع فاعلم
عليه

على ان كان الشبهة يستعمل
في العقلاء وفي العقلاء
في التكرار والاثبات

اولى لكون الحق مطلوبه والثالث ان بين النصب والجر من الثاني
ما ليس بينهما وبين الرفع لاشتي اكهما في ان كل واحد منهما فضلة يتم
الكلام بدون خلاف الرفع واشتراكهما في معنى المفعولية في خروج
زيدا ومرت بزيد وفي الكتابية خروجت بك ورايتك والرفع ان
النصب في الجرا قرب منه الى الرفع في المخرج فاعلم عليه اولى فلو
لان النصب من افعلة الخلق والجر من وسط الخلق والرفع من
الشغبتين في انهم اختلفوا في هذه الحروف انما حروف الاعراب ولايل
الاعراب ام نفس الاعراب والحق ما ذهب اليه سيويه وهو انما حروف
الاعراب والالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيدان في بمنزلة الدال
وفيه اختصاص الضم بالفاعلية والياء في زيدان بمنزلة الدال المنصوب او المجرور
من زيدان واما النون فيهما في موضع عن الحركة والتقوين الثابتين في
الواحد فان قلت لولا كان الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيدان في
حاجة تميز في زيادة النون بعد الامن الحركة فاشي لكوننا الالف بمنزلة
الدال المرفوع انه بمنزلة الدال المتحرك كحركة الضمة بل معناه انه بمنزلة الدال
وفيه اختصاص الضم بالفاعلية في هذه الحروف ليدل على اختصاصها
بالرفع والالف في زيدان بمنزلة الدال المنصوب او المجرور

فان الواو في آخر الالف
في الرفع لعل من اجل ذلك
علامته للرفع لان الواو في
آخر الالف في الرفع لعل من
اجل ذلك علامته للرفع لان
الواو في آخر الالف في الرفع
لعل من اجل ذلك علامته للرفع

فان الواو في آخر الالف
في الرفع لعل من اجل ذلك
علامته للرفع لان الواو في
آخر الالف في الرفع لعل من
اجل ذلك علامته للرفع لان
الواو في آخر الالف في الرفع
لعل من اجل ذلك علامته للرفع

قلبت الاقبياء في لاي قبض
من غيرهما من الموقوفين
التي هي على مسور كذا قبض
عن وجهه

على ان قبض العلامة
منقبض يمكن في كل وعلى
وقبضوا علامة فيها
في قبضها معولا لا يمكن
فلم

الامة على هذا
الامة سيرة وبيوت ذيل
قلب القواني والباء والعكس

قوله على الاعتبارين حقهما ان جعلوا له
 من الافراد حقا ومن حالة التشبیه حقا
 جعلوا مع الاضافة الى المظهر بمنزلة المفرد
 في قوله عودته واحدة في الجمع
 والنصب والجر وجعلوا مع الاضافة
 الى المظهر بمنزلة المثنى
 في قلبه الالف ياء في حالة
 النصب والجر توفرا
 على اعتبارين حقهما

يَكْتَبُ بِالْيَاءِ لَمْ يَبْعَثْ إِلَى الْيَاءِ وَالْحَالِ لَيْسَ **قوله** وَيَسْتَوِي الْجَرُّ وَالنَّصْبُ
فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ قَدْ سَبَقَ لِإِلْشَارَةِ إِلَى الْعِلَّةِ الْمَوْجِبَةِ لِاسْتِوَاءِ الْفَعْلَيْنِ
الْجَرُّ وَالنَّصْبُ فِي السَّنَةِ وَالْجَمْعِ السَّامِ وَأَمَّا جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ بِالْألفِ وَالتَّاءِ فَإِنَّمَا
اسْتَوِيَ فِيهِمَا إِذَا دُرِدَ الْفِعْلُ وَهُوَ الْمُؤَنَّثُ عَلَى وَثِيَّةٍ الْأَصْلُ وَهُوَ الْمُؤَنَّثُ وَإِنْ
لَمْ يَتَّعِدْ الْعِلَّةَ التَّاءَ وَجِئَتْ حُكْمُهَا كَلَمْ يَكُنْ وَلِهَذَا نَظَّمْتُ لِلْخَمْسَةِ وَأَمَّا مَا لَا
يَنْصَرِفُ فَإِنَّمَا اسْتَوِيَ فِيهِ لِأَنَّهُ تَامٌ مِنْهُ الْجُزْءُ بِجِهَةِ الْفَعْلِ عَلَى مَا سَبَقَ

(Faint handwritten notes in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side of the page.)

...

في الهمزة والفتحة والياء والواو والهمزة والفتحة والياء والواو والهمزة والفتحة والياء والواو

شيء ما يواو هو التنوين فاختلفت بحال الرفع لانه اول حوال الاعراب
 فاستوترت ما في حروفه في حال الجزم حرف الحركة التي هي عوض عنها وحملا في
 التنوين على الجزم لانه في الغلظ تنزل الهمزة الاسم فقليل ما يفعلان ولم يفعلوا
 ولكن بفعلنا وكذا الباقى ثم انما اسم اجزاء حروف المد واللين في الفعل المفعول
 اللام بحرفي هذه التنوين في ان حروفه في حال الجزم وان كانت من نفس الكلمة
 لانها اشبهت الحركات من حيث انها حركات من حروف المد واللين والواو والياء
 ما دونها على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة وايضا والمد
 الحركات لا تقوم بها كالاتي تقوم بانفسها في حروف الجزم حرف الحركة فيقولون
 لم يجرم ويخسر فاشبهت في الرفع لا تشبهت في الهمزة والواو والياء
 والياء في التنوين كونه يغزولت برى وثبتت الالف في النسب شائنا في الرفع
 لا متناعيا من الحركة وهذا الحكم اعني حكم حروف المد واللين غير مذكور في
 المتن في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور فلماذا قد شرعناه **قوله** والاسماء
 على ضربين لما كان المعرب هو ما اختلفت باختلاف العوامل لفظا او

تقدر ان كان المنبى هو الذي يقابل وهو ما لا يختلف اوجه باختلاف
 العوامل لفظا ولا تقديرا فيكون حركة او سكونية لا باملا واجب
 منه على

المواو بالواو والياء والواو والياء والواو والياء والواو والياء والواو والياء

في الهمزة والفتحة والياء والواو والهمزة والفتحة والياء والواو والهمزة والفتحة والياء والواو

ذلك بل هو مني عليه **قوله** في الموحى على ضربين منصروفين
 اما المنصروف فاما فعله الجزم والتنوين انما جعل التنوين علامة للانصراف
 لان اول الحروف بالترتبات للعلامات حروف المد واللين ولم يكن زياد
 تنوين في الواو والياء سبب الواقع بين الواو والياء والياء والياء
 سببا هو التنوين **قوله** وغير المنصروف وهو ما لا يندفع الجمع التنوين
 احكم ان احدهما قبيح الخويين هو ان غير المنصروف لما شبه الفعل وكان
 التنوين علامة التمكن ولم يكن في الفعل قصد وان ينفع اياها الموحى
 الشبه ولم يكن المقصود بالمنع الا انه منع لكونه شريكا للتنوين في
 اختصاصه بالاسم وقد حصل ايضا انه قام مقام التنوين وعاقبه في

الاضافة والالتصاق ان الجزم مقصود بالمنع الا انه منع بشعاع التنوين
 لما انما حاق التنوين بالاضافة ودخول اللام اعادوا لفلو كان من
 قصد من الجزم على انما هو ما انما هو حيث انما حاق التنوين ولما هذا
 انما هو ما انما هو حيث انما حاق التنوين ولما هذا
 هو ان الجزم مقصود بالمنع على حدة فذلك لان الجزم ركن من اركان الاعراب
 وهو الباب لما شبه الفعل منه التنوين الذي هو علم التمكن ومنع

تقدير ان كان المنبى هو الذي يقابل وهو ما لا يختلف اوجه باختلاف
 العوامل لفظا ولا تقديرا فيكون حركة او سكونية لا باملا واجب
 منه على

المواو بالواو والياء والواو والياء والواو والياء والواو والياء

منه في موضع آخر من الكتاب
 فيكون الفعل على وزن المفعول
 فيكون الفعل على وزن المفعول
 فيكون الفعل على وزن المفعول

بعض وجوه الاعراب ومؤلاذرها والواحد مع فقالوا منه الجر والفتحة
 وكان في موضع آخر من كتاب صاحب الكتاب وقد قيل ان
 تسامح منه في العبارة لان الفتح من القاب البناء وما لا ينصرف ليس بمنحرف
 ان يقال كان في موضع آخر من كتاب صاحب الكتاب ان استعمال الفتح هنا تحقيق لان
 النصب ليس يدل على الحركة فقط بل يدل على ما يقتضيه بالدلالة على المفعولية فاذا
 قيل الاسم منصوب فعلم ان فيه فتحة والفتحة على معنى مخصوص من شأنها ان
 تدل على ان الفعل مفعول في الفتح والفتحة على معنى مخصوص من شأنها ان
 لاتدل على ما تدل عليه في رايه احمد وضمير من زيد فيفتح اطلاق النصب عليه
 هي حركة قامت مقام اخيرا وانابت عن العلة او جبت ذلك فلما لم يكن فيها
 متصوبا في موضع آخر من كتاب صاحب الكتاب ان يقال كان في موضع آخر من كتاب صاحب الكتاب
 والاسباب انما تقع من الصرف تسعة انما تقع من الصرف تسعة انما تقع من الصرف تسعة
 قد شابه بها الفعل لان التغير بعد الاسم في التاليف لا يمتنع من المصدر على ما سلكه
 المحقق بعد ذلك واخذ من هذه النسخة ثانيا لاول وقد فرغ على اصله العلمية فرج الجنب
 والتأنيث فرج التذكير في امر العالم محررا عن الزيادة والمؤنث مع الزيادة

الزيادة دون التأنيث لان
 فيكون الفعل على وزن المفعول
 فيكون الفعل على وزن المفعول

فيكون الفعل على وزن المفعول
 فيكون الفعل على وزن المفعول
 فيكون الفعل على وزن المفعول

منه في موضع آخر من الكتاب
 فيكون الفعل على وزن المفعول
 فيكون الفعل على وزن المفعول

فرتبة لواء مقدمة على رتبته وكذا وزن الفعل لان اسمها مخالفة لا
 مشقة الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل كان ذلك فرعاً وكذا الوصف لان مؤنثه
 حال الشيء متأخرة عن معرفته زاته وكذا العدل لتأخره عن المعدول عنه
 وكذا العجالة لان لغة العرب مقدمة عندهم على ما ياء مؤنثه من غيرهم وكذا
 الجمع والتكثير لتأخرهما عن الواحد والمعدود واما اللفظ والنون المضارعان
 لا في التأنيث فتفرعان على اللفظ التأنيث من حيث مضارعتها اياهما على ما
 نسبته عن قريب ان شاء الله تعالى **قوله** متى وانما منع الصرف في شأبهما
 الفعلين بجمع في الاسم بيان من الاسباب المذكورة او تكدر واحد
 منع الصرف فيها وانما منع الصرف في شأبهما الفعلين وجميع من حيث ان
 الفعل فرج من جهة الاشتقاق والافاق وهذا الاسم قد دخل الفرع
 وجميع وانما السبب الواحد ولا يمنع الصرف في اللفظ لان الاسم مع السبب
 الواحد متميزا بين الفرع والاصل فلم يرجع السبب الواحد بجانب الفرع فذهب الاصل
 لاصلته لان الاصل في الاسماء الصرف فاذا اجتمع فيه اثنان ترجح جانب الفرع
 على جانب الاصل فمنع الصرف **قوله** وما وجد ذلك في احد عشر اسما في حالة
 التكثير وانما منع الصرف من جهة حالة التكثير لا جتماع سببين فيا واحد

فيكون الفعل على وزن المفعول
 فيكون الفعل على وزن المفعول
 فيكون الفعل على وزن المفعول

فيكون الفعل على وزن المفعول
 فيكون الفعل على وزن المفعول
 فيكون الفعل على وزن المفعول

فيكون الفعل على وزن المفعول
 فيكون الفعل على وزن المفعول
 فيكون الفعل على وزن المفعول

فيكون الفعل على وزن المفعول
 فيكون الفعل على وزن المفعول
 فيكون الفعل على وزن المفعول

فيكون الفعل على وزن المفعول
 فيكون الفعل على وزن المفعول
 فيكون الفعل على وزن المفعول

هذا هو اللفظ الذي هو
مصدر الفعل في اللغة
والله اعلم بالصواب

هذا هو اللفظ الذي هو
مصدر الفعل في اللغة
والله اعلم بالصواب

اللفظ الذي هو مصدر الفعل

سكروا والتعريف واما الفعل فصفة فلهو صفة والوزن الغالب لان افعل
في الفعل التزم في الاسم واما فعلان ففعل فلهو صفة والوزن الغالب لان افعل
عنين لان الثاني في حراء ووجه المضارعة ان الالف والنون هما زايان
زيد تامعا كما ان الالفين كذلك وان مؤنث ما فيه الالف والنون
مخالف لكونه نحو سكران وسكرى كما ان مذكرة ما فيه الف التانيث مخالف
لمؤنثه فحراء ومراء وان تانيث لا يجتمع مع الالف والنون هنا كالا
بجتماع الالفين فلا يقال سكرانه كما يقال حراءه كان فعلا في
اما اذا كان فعلا ففعلانه فهو مؤنث نحو سعدان وسعدانية وعريان
مؤنث الالف والنون عن مضارعة الالفين من الوجهين الآخرين حيث كان
مؤنث من لفظه ففعلانه فان سمي لم يصر في لانه قد يصر في الالف
لا من المضارعة وهو استماع التاء لان العلية تمنع الزيادة كما تمنع من الحذف
واما المعدول في خواصه ومؤنثه وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومز
بع الى عشار ومفرد عند بعضهم فلهو صفة والعدل قال الله تع اوجبا صفة
مثنى وثلاث ورباع لا تيامعدولة عن اثنين اثنين وثلاثة وثلاثة واربع
اربعه لا يقال ان الوصفية غير مؤنثة في المعدول عنها بل يصر فيهم مذكر

هذا هو اللفظ الذي هو
مصدر الفعل في اللغة
والله اعلم بالصواب

هذا هو اللفظ الذي هو
مصدر الفعل في اللغة
والله اعلم بالصواب

هذا هو اللفظ الذي هو
مصدر الفعل في اللغة
والله اعلم بالصواب

هذا هو اللفظ الذي هو
مصدر الفعل في اللغة
والله اعلم بالصواب

بنسوة اربع وخمسة كانت عارضة فيا حركي ان لا توتر فيهما لعدم
افتراوا الحال بين المعدول والمعدول عنها لا تانقول ان التانيث قد غلبت
على المعدول عنها نحو ثلثة رجال واربع نسوة فالتوصيف يتأثر بالتوصيف
باسماء الاجناس على ضرب من التاويل ولا اعتداد بكونه الوصفية حيث كانت
عارضة واما المعدولات فلا تستعمل الاوصاف فكانت عارضة فيا حركي ان
لا توتر فيهما لعدم افتراق الحال بين المعدول والمعدول عنها لا تانقول
ان التانيث قد غلبت على المعدول عنها نحو ثلثة رجال واربع نسوة في
توصيفها يشبه التوصيف باسماء الاجناس على ضرب من التاويل ولا
اعتداد بهذه الوصفية حيث كانت عارضة واما المعدولات فلا تستعمل الا
حنفا فكانت الوصفية لازمة لها فتوتر الاثر انك تقول ثلثة رجال
وانما تقول رجال ثلثة فان قلت ما عدل عنه ثلثة لا يستعمل الاوصاف
ان لا يقال ثلثة رجال وانما يقال رجال ثلثة ثلثة بعد ثلثة ومع
هذا لم يوتر الوصفية والا لوجب ان يقال مرتب بنسوة اربع غير منفر
فبين الوصفية والوزن الفعل قلنا ان الوصفية قد لزم عند التكرار
فلا يلزم في كل واحد منها وحده فيا حركي ان يصر فيهما المجموع فلا يمكن ان

هذا هو اللفظ الذي هو
مصدر الفعل في اللغة
والله اعلم بالصواب

[illegible][illegible][illegible]

مَحَارِيِجُ فُجُوعِ الْمَهْمَزِ الْفَاحِشِ قَلْبُ الْاِفْوَاطِ لَنْكَ رَمَاقِدُ اَيَّادٍ فُجُوعُ
يَا دَايِضًا لَانْكَسَرَا قَبْلَهُ وَلَوْ كَانَ اِلْيَاءُ الثَّانِيَةِ مُنْقَلِبَةً عَنِ الْمَهْمَزِ كَمَا كَانَ
يَا خُفِيَّةً لَوْ جِئْتَ اِنْ يَطْهَرُ الْمَهْمَزُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْخَوْخُوهُ مَحَارِيِجُ عَلَى مَنَالٍ
مَحَارِيِجُ كَمَا كَانَ اَنْظَارُ الْمَهْمَزِ فِي خَوْخُفِيَّةٍ شَائِعٍ كَثِيرًا فَاِنْ قُلْتَ اِذَا كَانَ
عَلَامَةُ التَّانِيَةِ شَيْءٌ الثَّانِيَةُ وَالْاُولَى لَيْسَتْ فِي شَيْءٍ مِنْ افَادَةِ التَّانِيَةِ
فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِمُ الْاِفْوَاطُ الْمَضَارِعَتَانِ لِاَنَّ التَّانِيَةَ قَلْبُ الْاِنْعَامِ وَ
عَنْ هَذَيْنِ الْاَلْفَيْنِ بِالْفِ التَّانِيَةِ فِيهَا بِهَا مَذْهَبُ الْقُرَيْنِ لِلشَّمْسِ
وَالْقَمَرِ وَالْقُرَيْنِ كَمَا جِيءَ بِكَرْمِ اللَّهِ عَيْنًا وَامَّا الْجَمْعُ الْاَقْصَى فَامَّا مَعْنَى الْقُرْفِ
تَكَثُّرُ الْجَمْعِ فِيهِ قَالُوا اِنْ اَجْمَعَ سَبَبٌ وَاحِدٌ كَمَا جَاءَ اَلَا اَنْتُمْ سَبَبٌ لَا يَتَقَوَّرُ
اِنْ يَتَقَرَّنَ بِسَبَبٍ آخَرَ تَخَافُ لَوْ اِنْ الْاَبَابَ الثَّانِيَةَ وَانْجَافُ الْقُرَيْنِ بِمَعْنَى
كَاتَكَرَّرَ اَوْ تَكَرَّرَ عَلَى الْحَقِيقَةِ لِاَنَّ جَمْعَ لَبَسَ عَلَى زِينَةٍ وَاحِدًا كَمَا جَاءَ اَلَا
ثُمَّ قَالُوا اِنَّ الْاَصْلَ فِي هَذَا الْبَابِ اسَاوُرٌ وَاَنَا عِيْمٌ وَسَائِرُ الْجَمْعِ اَلَا
لَبَسَ عَلَى زِينَةٍ وَاحِدٌ مُبْنِي عَلَيْهِمَا وَاِلَيْهِ هَذَا الشَّارُ الْمَضْمُونُ قَالُ كَا سَاوُرٌ وَاَنَا عِيْمٌ
وَمَا كَانَ عَلَى مَثَلِ لَهَا مِنْ الْجَمْعِ وَانْجَافُ الْقُرَيْنِ لَانَّهُمَا جَمْعَانِ تَمِينُ فَقِيلَ سَاوُرٌ
وَاَسْوَرٌ وَاَسَاوُرٌ وَنَعْمٌ وَاَنَا عِيْمٌ فَخَصَصَ فِي سَبَبٍ مُتَكَرِّرٍ ثُمَّ تَمَّ

[illegible]

فلسفية يفرق بينه وبين العلم لا يوجد العلم والادب يستعمل
في النكرات علمنا انه علم عن عام معرفة وكذا المودع بالقاء اما لفظا واما
تقديره في علمه وسواء فانه لا ينفرد بمعرفة وتيسر معرفة لانه التاثير
انما يولد من شدة العلم ان كان لا زما ولا يكون لانها بالقاء التاثيرات
الا اذا كان منقول عن الحقيقة لا العلمية لان التسمية تمنع الحذف فتوجب لزوم التاثير
ولا اعتبار لزوم معرفة الصفات الموضحة كخوارق وكذا الثانية بالالف
مقصود او محدود فلا ينفرد بالبناء الكلي عليها وما وقع في أكثر النسخ
من قوله وسلك في الظاهر خطأ وقد وجد في بعض النسخ مكان
سلك وهو الصواب ولعل من وقع تصحيحا عنه وكذا التاثيرات
سواء واحد اذا لم يتضمن الثاني مع معنى الحرف نحو معدن كبريت وبعيد فانه لا ينفرد
للعلمية والتكليف فان كثر حرف في الوجود السبب انتمت الثاني مع
الحرف فالاسمان مبنيان في خمسة عشر ويحجب وجود في معدن كبريت
وان يضاف الاول الى الثاني يضاف ويجوز في الثاني ان كان الحرف ونكرته على
ان يعد كبريت اسم قبيلة مثلا فيقال معدن كبريت او كبريت في الحوال الثلاث
فقد وكل ما لا ينفرد في المعرفة ينفرد في النكرات فان نكرته عن العلمية لم ينفرد

الاصولية قدرا لتباعدية قدرا لتباعدية في علمه واحد واما جنة سببية
فيما كان في اول احواله غير منصرف او لوصف الوزن فلما انتهى الى الوصفية
فلما نكره اعيد الى اصله الذي تميز به من منع السرف وان كانت الوصفية زائلا
يجوز على الحكم الاصل بعد ان دخله التكرار الذي هو الاصل وقد نال ابو حنيفة ان كان في
الاخف من المسئلة فسمي له من سبب في اربع من غير موت نبوت المسيح مع الوصفية
والوزن فقال كان في الاصل اسما منصرفا والوصفية جارضا وانما كان الاصل لا يعارض
في فائز من نحو ما بعد التكرار كان في الاصل وصفه والعلية عارضة واما
ما فيه الف التاثيرية فانه لا ينفرد كثر على ما سبق فاذا سمي به كان اقصد
السرف فاذا نكرته في غير سرف ايضا بقاء السبب مشترك واما فدان فاعلم
خذوا النعديان بعد واما الجمع الاقصى اذا سمي به لم ينفرد لانه قد سمي به بالجمع
المعرفة حيث قيل لم يكن له في الاخر نظير وان كثر حرف في ايضا في قول
ان الحزن الاخفش كما ينفرد في قوله بعد التكرار لان الحزن اعم من الحزن بالجمع
سببين واذا كان الامر على هذا لم ينفرد عند التكرار على من يسميه
اذا التكرار لا يزيل من بنية الاعم وان جعلنا ما بنية الاعم سبب التكرار
فانما هو

مقاليد
والاصولية قدرا لتباعدية قدرا لتباعدية في علمه واحد واما جنة سببية
فيما كان في اول احواله غير منصرف او لوصف الوزن فلما انتهى الى الوصفية
فلما نكره اعيد الى اصله الذي تميز به من منع السرف وان كانت الوصفية زائلا
يجوز على الحكم الاصل بعد ان دخله التكرار الذي هو الاصل وقد نال ابو حنيفة ان كان في
الاخف من المسئلة فسمي له من سبب في اربع من غير موت نبوت المسيح مع الوصفية
والوزن فقال كان في الاصل اسما منصرفا والوصفية جارضا وانما كان الاصل لا يعارض
في فائز من نحو ما بعد التكرار كان في الاصل وصفه والعلية عارضة واما
ما فيه الف التاثيرية فانه لا ينفرد كثر على ما سبق فاذا سمي به كان اقصد
السرف فاذا نكرته في غير سرف ايضا بقاء السبب مشترك واما فدان فاعلم
خذوا النعديان بعد واما الجمع الاقصى اذا سمي به لم ينفرد لانه قد سمي به بالجمع
المعرفة حيث قيل لم يكن له في الاخر نظير وان كثر حرف في ايضا في قول
ان الحزن الاخفش كما ينفرد في قوله بعد التكرار لان الحزن اعم من الحزن بالجمع
سببين واذا كان الامر على هذا لم ينفرد عند التكرار على من يسميه
اذا التكرار لا يزيل من بنية الاعم وان جعلنا ما بنية الاعم سبب التكرار
فانما هو

[illegible]

عمر وكر عبد القاهر ان نزل العبد عن النبي وانت الفاعل المقصد تانيث الفعد
كما انت الفعد تانيث الفاعل في صريت هند وفايدت تانيث الفعد التوكيد

قول على حدة أي من فضل خاتمة الصفه
 التي الموصوف قد ذكره على مقتوده
 من الاسماء المستخرجة
 قوله على حدة أي من فضل خاتمة الصفه
 التي الموصوف قد ذكره على مقتوده
 من الاسماء المستخرجة

وفاقی ہندوستان

في ان لا يكون الا في حال
لو انما في حال
لان التنوين يوزن بالانفصال
توزن بالانفصال

في ان لا يكون الا في حال
لو انما في حال
لان التنوين يوزن بالانفصال
توزن بالانفصال

في ان لا يكون الا في حال
لو انما في حال
لان التنوين يوزن بالانفصال
توزن بالانفصال

الافاقية اولاً في التعريف فخرج من شبه الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل فيكون
ما اخبر به لا بد من بستانه وهو انما التنوين فلهذا لم يرد في الامكان لا يقال
ان حروف الجر لا تدخل في الفعل وكان يجب ان يعاد منها الحروف والتنوين لان اللام وال
ضافية استغنى الاسم من الحروف الجر لا تليها بجمعان النكرة معرفة بخلاف حروف
الجر التي لا تدخل في معنى الاسم شيئا من هذا فلم يعتد بدخولها وجواب ثان وهو ان
حروف الجر تارة تشبه الافعال في الاسماء فتقول كذا في بيت بن زيد بن نزل او في
زيد فكان معدودا في جملة الافعال من جهة المعنى فتصير كانه لم يتصل بالاسم واما الله
وبخلاف هذا ان يكون من جملة الاسم واحده حروفه **قوله** والمبني نوعان لازم وعارض
اعلم ان الاصل في الاعراب انه ابداء حرفية لتواري المعنى الموجبة للام واللام
عليه وانما بني من كماله بنى مناسبتة ما بينه وبين ما لا يمكن له ان يكون الحرف او الفعل
ثم ان الاسم المبني اما ان لا يكون له حال في الاعراب او كان له ذلك والدولة هو
المبني اللازم والثاني هو العارض وتعرف في المصدر اللازم بانه الذي تضمن معنى الحرف
او ما شبهه ليس له وجه في لغة طرأ عليك لان المعنى المفرد الذي لا يمكن
لنفي الجنب تضمن معنى الحرف والغايات تشبهه وكذا المصدر ومن امكبت
شبه الحرف واللام يتضمن معناه ويشمل هذه الاشياء ليس مبني بناء لا زما وشيئا من حروف
الاعراب

في ان لا يكون الا في حال
لو انما في حال
لان التنوين يوزن بالانفصال
توزن بالانفصال

في ان لا يكون الا في حال
لو انما في حال
لان التنوين يوزن بالانفصال
توزن بالانفصال

في ان لا يكون الا في حال
لو انما في حال
لان التنوين يوزن بالانفصال
توزن بالانفصال

في ان لا يكون الا في حال
لو انما في حال
لان التنوين يوزن بالانفصال
توزن بالانفصال

في ان لا يكون الا في حال
لو انما في حال
لان التنوين يوزن بالانفصال
توزن بالانفصال

الافعال نحو بهات ونحوه الحرف ولا ينفذ معناه وهي من المبني للذات **قوله** كما في وثي
وكبو وانما بني بن تضمنه اما في حرف الاستفهام او المجازات لا تكون اذا قلت
ابن زيد فكانت قلت في الدار ام في السوق ام في المسجد ام في غير
فاذا قلت ابن تجلس اجلس فعنا في تجلس في الدار اجلس فيها وان
تجلس في المسجد اجلس فيها وهكذا وكذا متى لا تكون اذا قلت متى التقال
كان المعنى اليوم ام غدا ام بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج فاما المعنى ان
تخرج اليوم ام تخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا وهكذا وكذلك كيف فانه
يتضمن معنى حرف الاستفهام لان معنى قولك كيف زيد صحيح ام سليم ام
ولايكون للمجازات **قوله** او ما شبهه كاذبي والتي تشبه اموصولات
بالحرف من حيث انها تقتصر على جملة توصلا ولا تتقد بالفايدة وانما بني
ابن وكيف على الحركة والاصل في البناء السكنون للبناء من التقاء الت كنيدي
ونخصير الفتحة **قوله** والعارض في خمسة مواضع اعلم ان المبني للمضارع يليه
المتكلم على الكسر لان الاعراب فيه يؤدي الى احد الاعوين اما انقلاب الياء
الفاء او الواو في حال التنصب والرفع واما خروج الياء عن المدد وكلاهما ظاهرا
الاصلي في الكسر ابقاء على المدد والياء واما المنادى المفرد الموقوفة فاما حال
الابن شهاب محمد بن جابر

في ان لا يكون الا في حال
لو انما في حال
لان التنوين يوزن بالانفصال
توزن بالانفصال

في ان لا يكون الا في حال
لو انما في حال
لان التنوين يوزن بالانفصال
توزن بالانفصال

منه لانه لا يرد في الوجود دون الوجود
فقد قيل ان الوجود لا يرد في الوجود
فقد قيل ان الوجود لا يرد في الوجود
فقد قيل ان الوجود لا يرد في الوجود

بنى لوقوعه موقع كافي الخطاب وهو مبتنى فبنى ما وقع موقعه الاري والك
انكر اذا قلنا ان زيد قد توجه الخطاب اليه وانما بنى على الحركة لعروض وهي الفتح
البناء فربما بين ما يكون البناء فيه عارضا وبين ما هو قوة البناء وانما
بنى على القسم لانه لا يمكن بناؤه على الفتح لا التماسد الحركة الاحادية بل الحركة
البناءية فيما لا ينصرف نحويا احر ولا على الاخر لا التماسد بالمضاف الى البناء المسكلم
وفي عه اليا اجترأ بالبناء على ما علم ولم يثبت المنادي التكرار لانه لم يقع
قاع كافي الخطا انما ادواخذ غير معين بقول الاعراب جلا خويدي ولا المضاف
لان الاضافة تمنع البناء لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين والتنوين
لكونه علما للتمكن فلا يجمع مع البناء واما التكرار المعزى مع لا تنفي الجنب
نحو لا رجل في الدار فانما بنيت لتضمنه معنى من الاستواء فانه قيل ان
رجل في الدار وبنى على الحركة لعروض البناء وعلى الفتح لتضمنه معنى لا عمل
ان وهو النسب واما المركب نحو ثمة عشر فانما بنى الاول لتضمنه معنى لا عمل
من الكلمات منزلة الصدور من مجزئ والتا لتضمنه معنى اخرق الازالة
وعشرة وبنى على الفتح لخفضه المطلوبة على الخصوص هنا واما نحو جليك
فلا يبنى منه الا البصر حيث لا يتضمن التا معنى الحرف واما ما خذف منه المضاف

فقد قيل ان الوجود لا يرد في الوجود
فقد قيل ان الوجود لا يرد في الوجود
فقد قيل ان الوجود لا يرد في الوجود
فقد قيل ان الوجود لا يرد في الوجود

توصل معنى المضاف الى المضاف اليه
البناء فربما بين ما يكون البناء فيه عارضا وبين ما هو قوة البناء وانما
بنى على القسم لانه لا يمكن بناؤه على الفتح لا التماسد الحركة الاحادية بل الحركة
البناءية فيما لا ينصرف نحويا احر ولا على الاخر لا التماسد بالمضاف الى البناء المسكلم

اليه نحو جلتك من قبل فانما بنى لان الاسم اذا خذف منه المضاف اليه وبنى
فيه كان معنى الاضافة مقدرة فيه والاضافة معنى من معاني الحروف وانما
اظهرت المضاف اليه نحو من قبل هذا كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ
المضاف اليه فلا يتضمن المضاف معناها وانما بنى على الفتح جبر للبناء وبنى
منه باقوى الحركات وقيل بنى على القسم لان النسب الجبر قد يدخل تحت
حال الاضافة نحو قبل هذا ومن قبله فلم يبين على الفتح والك ايقاعا للبناء
بين الحركة الاعرابية والبناءية **قوله** والمبني للمتم من الافعال المماثلة والامر
بغير اللام وقد سبق في صدر الكتاب ان المماثلة والامر بغير اللام لا يستحقان اللام
فبناءوهما لا يكون الا لامي زما واما المضارع فقد تحقق الاعراب بسبب
المضارعة فانما بنى مبتنى بناء عارضا وذلك لما حجة نون جماعة البناء نحو فقال
وانما بنى شيئا بالماضي فعملت عند سبويه وقال غيره انه قد ترك على اصل
البناء ايزانا بان الاصل في الافعال البناء كما نحو واخو القوت بنينا على اصل
باب بوب وانما بنى عند حقوق نون التاكيد ثقبك او خيفت على الفتح لانه
لما اقترن به الزيادة اشبه نحو بعكك فبنى على الفتح كما بنى هو **قوله** وا
علم ان هذه الكلمات منها ما يعول ويعمل فيه اعلم ان الكلمات الثلاث تشتمل
ان كلاما منها في اخره غير متماثل في البناء فاعلم ان هذه الكلمات الثلاث تشتمل

فقد قيل ان الوجود لا يرد في الوجود
فقد قيل ان الوجود لا يرد في الوجود
فقد قيل ان الوجود لا يرد في الوجود
فقد قيل ان الوجود لا يرد في الوجود

اقول قوله اما ان يكون
عاملا ولا يكون مقولا
في المراد من المقول بان
يكون مقولا بامر هو ولا يكون
في المضارع والاسماء الاشارة
الاسماء الجازمة وفي بعض

الاسماء الجازمة وفي بعض
الاسماء الجازمة وفي بعض

وكل من هذه
الاسماء الجازمة وفي بعض
الاسماء الجازمة وفي بعض

حسب القسمة العاقبة الى اربعة اقسام لانها لا تخلو اما ان تكون عاملة ومفعولا
كما في ما هو واقع كالفعل المضارع وعامة الاسماء المتكئة او لا تكون عاملة و
ولا مفعولا فيها وهو ايضا واقع كالحرف في غير العاملة والاسماء غير المتكئة
التي لا يكون مفعولا فيها وان تكون عاملة ولا تكون مفعولا فيها وهو ايضا واقع كالفعل
الماضي والامر وغير اللام والاسماء الغير المتكئة الجازمة للفعل المضارع ولانها
عاملة ويكون مفعولا فيها وهذا القسم الذي قد اتمد المضارع في غير واقع
مفعولا فيها لا يتصور مفعول فيه الا وان يكون عاملا لان المفعول فيه ايضا الفاعل
المضارع ولا يشترط في ان كل مضارع عامل واقعا الاسم المتكئ وكل متكئ صحيح
اضافته فيعمل احرلا يقال ان مافيه ثوبان الجمع من الاعداد لا يصح اضافته اليه
وهو ممكن حيث يقولون عشرين وعشرين لاننا نقول بانه لا يعمل الحركات
بنيته الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا ولا يقال العلم لا يصح اضافته اليه
التمييز ايضا لانها مفعول فيه لاننا نقول كل علم قابل للتشكيك بغيره
التاويل فيه ايضا لاننا نقول كل علم قابل للتشكيك بغيره
القسم غير واقع لان من الاسماء التي لا يعمل مفعولا فيها
وقاطعة فانه لا يجزئ انصاف اليه ولا ينصب التمييز وهو مفعول فيه فيكون مفعولا

الاسماء الجازمة وفي بعض
الاسماء الجازمة وفي بعض

القسم الذي قد اتمد المضارع في غير واقع مفعولا فيها لا يتصور مفعول فيه الا وان يكون عاملا لان المفعول فيه ايضا الفاعل
المضارع ولا يشترط في ان كل مضارع عامل واقعا الاسم المتكئ وكل متكئ صحيح
اضافته فيعمل احرلا يقال ان مافيه ثوبان الجمع من الاعداد لا يصح اضافته اليه
وهو ممكن حيث يقولون عشرين وعشرين لاننا نقول بانه لا يعمل الحركات
بنيته الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا ولا يقال العلم لا يصح اضافته اليه
التمييز ايضا لانها مفعول فيه لاننا نقول كل علم قابل للتشكيك بغيره
التاويل فيه ايضا لاننا نقول كل علم قابل للتشكيك بغيره
القسم غير واقع لان من الاسماء التي لا يعمل مفعولا فيها
وقاطعة فانه لا يجزئ انصاف اليه ولا ينصب التمييز وهو مفعول فيه فيكون مفعولا

الاسماء الجازمة وفي بعض
الاسماء الجازمة وفي بعض

الاسماء الجازمة وفي بعض

وَجَدُوهُ قَدْ اخَذَ عَنْ
بِرِّ الْاِسْمِ اَوْ مَا لَهَا مِنْ
تَقْضِيَتِهِ لِاَعْرَاجِهِ وَالْفَقْدِ
مَوْجِدِ الْاِسْمِ عَامِلِ رَفْعِهِ
وَاَخَوَاتِهِ هَكَذَا نَصَبُ
وَاَخَوَاتِهِ عَامِلِ الْخَبَرِ اِذَا

هذا هو الرفع والرفع

هذا هو الرفع والرفع

يضاهيها ولا يقتضي شيئا سوى ذلك فبالجري ان يكون عمله مقصورا على الرفع
 والنصب **فقد** اما الرفع فعام يرفع عمل الرفع يرفع جميع الرفع لا يرفع
 مستوية الاقدام في اقتناء الفاعلية والفاعل هو ما اسند اليه عامله مقدر
 ما عليه وقد سبق تقريره في صدر الكتاب وانما وجب تقديم الفعل لان
 الفعل هو اللفظ الدال على شئ في زمان معين فاذا اسنادنا
 جزءا الذي مفهومه الفعل والذهي منه تصور الاسناد لا يدوان فيقولون ان
 المسند اليه والالكان المعنى الاضائي اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية
 فاذا امن جزويت الاسناد انتقال الذهن الى المسند اليه وزكري هو الفاعل
 فاذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب في اللفظ في الفاعل لا يكون الاول
 ولهذا قال يرفع اسما واحدا وذلك لان وصف الفاعل عند الخويعين ان يند
 الفعل اليه مقدر ما عليه ولم يشترط ان يكون اخذت شيئا بدلالة قولهم طاب
 الخيرو مات زيد فاذا كان شرط الاسناد لا الاحداث فليس كذلك ان شذم
 تبيين قولهم ضرب الرجلان والرجال ليس تناقض لان المعنى به ان لا يجوز
 ارتفاع اسمين مختلفين بحالة الفاعلية بفعل واحد من غير عطف نحو ضرب زيد
 عمرو **فقد** وان لم يكن منظر انضمر اعلم ان الفاعل على ضربين منظر نحو ضرب زيد

هذا هو الرفع والرفع

ومضروها ما منفعلا نحو ما ضرب الاله هو ولا يسند اليه الا عند تعذر الوصول
 او متقدرا وهو اما بذكر ضربا وضربا وضربا وضربا واما مستتم سوا كان
 لازما كالمضوي في ضرب او غير لازم كالمضوي في زيد ضرب **فقد** ان الفعل
 على ضربين متقدرا وهو ما يتقبله المفعول به من غير واسطة الحرف نحو ضربت زيدا
 وهو على ثلاثة اقسام متقدرا مفعول واحد كضربت زيدا ومتقدرا مفعولين
 وهو على نوعين لان المفعول الثاني لا يخرج من ان يحذف على الاول او لا
 يخرج والاول هو افعال القلوب نحو علمت زيدا قار بما وسجي شرميا والثاني
 نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز ان تقصر بينا على احد المفعولين نحو اعطيت
 زيدا ولا تذكرهما اعطيت او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيت ويجوز ان
 تسكت عنهما جميعا نحو فلان يعطى ويمنع واما تفعل ذلك لتفيد به نوعا من
 المبالغة والتوكيد ايدان بانه معطى على الاطلاق واما في افعال القلوب فلا يجوز
 الاقتصار على احد المفعولين نحو علمت زيدا او منطلقا لان وضوحا على
 ان تعرفوا ان بصفة فلا يجوز ان تسكت على احدهما فقد ما عقدت
 عليه حديثا وكذا واما المفعولان معا فقد جاز فيهما معا ومنه قولهم من
 يستمع جحدا وضرب متقدرا ثلاثا وهو فعيلان منقولان بالاسم عن

هذا هو الرفع والرفع

هذا هو الرفع والرفع

المتعدية إلى المفعولين وهو ما علمت ورأيت نحو علمت زيدا وعمرا فاضلا
 ورأيت زيدا وعمرا فاضلا وقد جاز لا فاعلا فاعلت واحسبت وأخلفت واذ
 عمت وقد تضمنت خبرك ونسخت وحدثت وبنيت وبنيت فاعلت فاعلت
 تعديته **قوله** وقد يُقام المفعول مقام الفاعل إذ بُني له الفعل علمت المفعول به
 يتوفر العناية بذكره فبني له الفعل ويجعل مسندا إليه ويجعل ذلك الفاعل
 متسيا وعلامة البناء للمفعول في الماضي أن يُنضم أول متحركاته ويكره عين الفعل
 في الثلاثي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه واللام الأولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه
 والملحق بهما نحو ضربت ونسخت فم فان أول المتحركات هو التاء إذ عرفت له من الوصل
 ودرج ودرج وجلب وجلب واما في المضارع فان ينضم حرف المضارعة وينفتح
 العين في الثلاثي المجرد والمزيد فيه واللام الأولى في الرباعي والمزيد فيه والملحق بهما
 نحو ضربت ونسخت ودرج ودرج وجلب وجلب ويتجلبب في الثلاثي المجرد
 اسم ما لم يُسم فاعلا فاعلا لكون الفعل مسندا إليه متقدما عليه ومفعول
 معناه كمثل زيد وطاب الخبر **قوله** ويجوز الاستناد إلى المفعول الثاني أي الكلام
 إلى أحد المفعولين المتغايرين أي ما كان سا- نبع نحو أعطى درهم زيد
 وأعطى زيدا درهما **قوله** الاستناد إلى ما هو فاعل في المعنى الحسن

و

وهو زيد لانه عا ط اي اخذ واما في المفعولين غير المتغايرين فلم يسو
 نحو الاستناد إلى ما هو فاعل في المعنى الحسن **قوله** ويجوز الاستناد إلى المفعول الثاني أي الكلام
 إلى أحد المفعولين المتغايرين أي ما كان سا- نبع نحو أعطى درهم زيد
 وأعطى زيدا درهما **قوله** الاستناد إلى ما هو فاعل في المعنى الحسن

زيد وطاب الخبر
 الاستناد إلى المفعول الثاني

بأنه لا ينفك عن كونه مفعولاً
بأنه لا ينفك عن كونه مفعولاً
بأنه لا ينفك عن كونه مفعولاً

فصححت هذه الجمل ما فيها من الاستعارة التي هي ابلغ من الحقيقة وشار
الاشتغال الى الكبر والبقاع شيباً عميراً ايذاً بشمول الراسل ذودان
اشتعل شيباً دئياً واشتعل الداس شيباً وزان اشتعل النار في بيتي واشتعل
والله بيتي ناراً والنفق بيننا ظاهراً ولما فينا من سكون طريق الامل و
التفصيل وخبرها من لطائف الاعتبار وكذا الخبر المنصوب فانه من
المنصوبات الخاصة بالافعال الناقصة وما جرى مجراها فان قلت كيف جعل الخبر

من مفعول العواطف القياسية وخامد سماعي قلنا انه جعل الخبر فاعلم من مفعول
الفعل الناصب على الاطلاق لان مفعول الفعل الناصب القياسي فيلزم
ما ذكرته في قول والواقعة موضع احكام المصدر من المنصوبات
المنصوبات القائمة على موضع ان كل فعل لازم كان او متعدياً مبهما كان
او غير مبهم ينصب مصدره او ما يؤول معناه نحو تيب زهايا وضربة
ضبا وطاب صلب الان في الفقد لانه عليه فيا حري ان يعمل فيه بنفسه ثم ان
المصدر قد يكون مبهما نحو ضربت ضرباً فانه يتناول ضرباً من الضرب من التبريد
غيره وكذلك يتناول المنة والمرتين والامر او قد يكون محدد نحو ضربت ضرباً
وبتين وقد يكون نكرة كما ذكرنا ومعرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلم ثم ان

الناصب
المصدر قد يكون مبهما
المصدر قد يكون مبهما

بأنه لا ينفك عن كونه مفعولاً
بأنه لا ينفك عن كونه مفعولاً
بأنه لا ينفك عن كونه مفعولاً

الناصب للمصدر اما ان يكون ناصباً للمصدر او غير المصدر
ما هو بمعناه فالان كذا ذكرنا والناصب اما ان يكون مصدر او غير مصدر
والاول اما ان تكون بلا فاعل اشتقاق كقولنا والله انبتكم من الارض
نباتاً فان نباتاً وان لم يكن مصدر انبتكم الا انه يلاقي في
الاشتقاق اولاً لا يلاقي في غير خوقعت جلوساً واما الثاني فانه ضرب من
طال لانه اسم اقيم مقام المصدر لانه لما كان الالف الضرب قد بدله
وليس بمصدر زناط بل بديل قوله ضربت سوطين واسواط اولو

كان مصدر لما شئني وجمع وزكر بعضه ان السوط لا يجوز ان يكون مصدراً
لانه ضرب مخصوص وبوالضرب بالسوط فلا دلالة لضربت عليه لان
العام لا يستلزم الخاص بخلاف العكس نحو ضربة ضرباً مثلاً لا ان
لقائل ان يقول اذا لم يجز ان ينصب السوط مصدر الضرب لعدم
دلالة عليه فيا حري ان لا ينصب على ما بيننا ذكرنا وايضا ما ذكرنا
منقوض ضربت ضرباً وضربت ضرباً فان ضربت لا يدل على الضربة او الضربتين

وانما هو الدال على الضرب مطلقاً **قوله** والمفعول فيه هو ظرف الزمان
والمكان وانما تنصب المفعول فيه ظرفاً لانه محال الفعال شيئاً له بالاول
الناصب
المصدر قد يكون مبهما
المصدر قد يكون مبهما

على الامر اذا قلت من هذا الموضع
وغيره يدل على التوزع وعلى الامكان المطلق
وسهل زمان على التوزع

اني التي تحل في الاشياء وقد سماها الكونيين محلا لحلول الافعال فيها ثم ان
حكم ظروف الزمان كونه بهيمة ومحددة وحكم المكان المبيها كجمايات الست
وغيره واحد وهو الانتساب على النظرية بالفعل المذكور والمقدم سواء كان
لزما او متقدما غوسرت حينها وحجتها اجماعا واما المحدود من
المكان كاسوق والدار فلا بد له من شيء وهو كماله في الطريق الشعير
معدود من اشواذ قالوا وانما يتعدى الفعل للزمان ثم اجمع ظروفه
الزمان بنفسي فلم يتعد الى جميع مروط في المكان لان الفعل يدل
على الزمان كما يدل على المصدر فكما يتعد الى جميع ظروفه بالمصادر فكذلك
يتعد الى جميع ظروف الزمان واما المكان فلم يدل الفعل بصيغته عليه
فصار الفعل للزمان منه بمنزلة من زيد يوم وفلم يتعد الى بواسطة الظروف وانما
يجاز المبيها منه بنفسي لانه شبه الزمان من وجهين احدهما انه بهيمة
محصورة فاذا قلت خلقت كان هذا شاملا على جميع ما يقابل ظرفه لان
ينقطع الارض كما انك اذا قلت قيام زيد يكون شاملا على كل زمان من
خلق الله العالم الى وقت حديثك وكذلك اذا قلت يقوم زيد كان شاملا
على كل زمان مستقبل وناحيات هذه الظروف لا يتقدرا على وجه واحد
لان

الزمان هو الذي لا يتغير
والمكان هو الذي يتغير

الزمان هو الذي لا يتغير
والمكان هو الذي يتغير

الزمان هو الذي لا يتغير
والمكان هو الذي يتغير

الزمان هو الذي لا يتغير
والمكان هو الذي يتغير

الزمان هو الذي لا يتغير
والمكان هو الذي يتغير

الزمان هو الذي لا يتغير
والمكان هو الذي يتغير

الزمان هو الذي لا يتغير
والمكان هو الذي يتغير

الزمان هو الذي لا يتغير
والمكان هو الذي يتغير

الزمان هو الذي لا يتغير
والمكان هو الذي يتغير

الزمان هو الذي لا يتغير
والمكان هو الذي يتغير

والدار لا يتحول مسجد المسجد لا يتحول في كل
المدن في مكان المحور كما دار لانه مستقر حال

لات الفوق يصير تحتا واليمين يتحول شمالا كما ان زمان المستقبل
يصير حالا والحال يصير ماضيا فلما شبه المبيها من المكان الزمان من
الوجهين شبه في مسك في الانتساب **قوله** وعند هو ايها من
الظروف المكانية وقد استعار للزمان نحو عند الليد وعند النار
وفي لقات ثلاث عند ولا تستعمل الا ظرفا فلا يقال عندك واسم لانه
يصير خبرا عنه وقد يدخل عليه من م وفي المزمين وهو جود في وقت
ذ يثبت اي عنده خطأ ولا كذلك امام وخلف لا كذلك تقول اما تذكر
خير من وراكن والخاص ان الظروف بعضها لازم للنظرية فيكون منصوبا
ابدا نحو عندك وروى من ظرفي المكان وذاك مرت من ظرفي الزمان
وبعضها يستعمل سما ولفظا نحو الجمايات الست في المكان واليوم والوقت
وكلاهما من الزمان **قوله** ووسط الدار باسكون قال جار الله العلامة
الفرف بين وسط باسكون ووسط بالتحريك ووسط باسكون يكون
ظرفا بالتحريك يكون اسما ولو قلت في به وسط راسي او جئت الاعتماد
وسط راسي ولو قلت في به وسط راسي في جئت جرم راسي لان الوسط
الجرم والوسط كونه في تلك الجرم وقال الجرم في يقال جئت وسط القوم
الكون البزير

الزمان هو الذي لا يتغير
والمكان هو الذي يتغير

الزمان هو الذي لا يتغير
والمكان هو الذي يتغير

الزمان هو الذي لا يتغير
والمكان هو الذي يتغير

الزمان هو الذي لا يتغير
والمكان هو الذي يتغير

الزمان هو الذي لا يتغير
والمكان هو الذي يتغير

الزمان هو الذي لا يتغير
والمكان هو الذي يتغير

الزمان هو الذي لا يتغير
والمكان هو الذي يتغير

الزمان هو الذي لا يتغير
والمكان هو الذي يتغير

الزمان هو الذي لا يتغير
والمكان هو الذي يتغير

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

[illegible]

مفعول له
من قوله
المعقول
مفعول له
لوقفة موقفا

فان لم يتصور ذلك واحتمال التوضيح
واستحالة الاحتمال

انا فاعلموا
 انا الله العليم
 ان لا يغفلوا

ان مقصودنا من هذا الكتاب يكون علة
 لان العلة اعلم من الغرض لان
 الغرض اختيار والى والمادة
 افطر الله
 ان مقصودنا من هذا الكتاب يكون علة
 لان العلة اعلم من الغرض لان
 الغرض اختيار والى والمادة
 افطر الله

وایس بی این کیون وفا

تتمة المصنف المفضل

لما
خفت ان يقول

هذا هو ما كان في ذهنه
من ان يكون له في اللغة
ما هو عليه في الواقع
و ما هو عليه في الواقع
من ان يكون له في اللغة
ما هو عليه في الواقع

ان لا يتطابقا عريا في الوجود في الوصفية ووجه الاختصاص
الحال بالتكبر هو ان الحال جري مجرى الوصف للفعل والتكبر لا يزم
تكبره **فقد** فاذا اردت الحال عن التكبر فقد يتبين عليها اعلم ان
نصب الحال عن التكرار بدون التقديم قبيح الا اذا كان التكبر موصوفا
فنه او مغنية عن المعرفة او متضمنة للاستفهام او مفصولا عنها
وبين ذى الحال لا نقضاً للتفي كما في قولك جاءني رجل من بني قحط
فارسا وقول لا ير كثر احد الى الختام متخوفا يوم الوغى حامو
قولك هذا نيك وجدا كذا اذا اردت الاستفهام عن التيا في مقيد
بالركوب وقولك ما جاءني رجلا اركبا وتقول في غير ما جاءني ركبنا
رجلو قبح جاءني رجلا كبا ولم يتعرف من المصنف لما ذكرنا من القيود
تساعا وشا هلا واطلق القول بالتقديم في كل مكان والاستشهاد
بقوله لغزته موتا طلق قد يم انما يفتح على مذهب الكوفيين في
واما على مذهب سيويه فلو جعلنا موتا حالاً عن طلاق الختلاف
العاملة في الحال وصاحبها ان العاملة في الحال هو الطرف وفي صاحبها
معنى لا يتبدل لكونه مبتدأ عنده والاصواب ان يجعل حالاً من الممكن

ط
كاس
والفعل
قارب
واقفا
قارب
واقفا

ان يكون له في اللغة
ما هو عليه في الواقع
و ما هو عليه في الواقع
من ان يكون له في اللغة
ما هو عليه في الواقع

هذا هو ما كان في ذهنه
من ان يكون له في اللغة
ما هو عليه في الواقع
و ما هو عليه في الواقع
من ان يكون له في اللغة
ما هو عليه في الواقع

ان لا يتطابقا عريا في الوجود في الوصفية ووجه الاختصاص
الحال بالتكبر هو ان الحال جري مجرى الوصف للفعل والتكبر لا يزم
تكبره **فقد** فاذا اردت الحال عن التكبر فقد يتبين عليها اعلم ان
نصب الحال عن التكرار بدون التقديم قبيح الا اذا كان التكبر موصوفا
فنه او مغنية عن المعرفة او متضمنة للاستفهام او مفصولا عنها
وبين ذى الحال لا نقضاً للتفي كما في قولك جاءني رجل من بني قحط
فارسا وقول لا ير كثر احد الى الختام متخوفا يوم الوغى حامو
قولك هذا نيك وجدا كذا اذا اردت الاستفهام عن التيا في مقيد
بالركوب وقولك ما جاءني رجلا اركبا وتقول في غير ما جاءني ركبنا
رجلو قبح جاءني رجلا كبا ولم يتعرف من المصنف لما ذكرنا من القيود
تساعا وشا هلا واطلق القول بالتقديم في كل مكان والاستشهاد
بقوله لغزته موتا طلق قد يم انما يفتح على مذهب الكوفيين في
واما على مذهب سيويه فلو جعلنا موتا حالاً عن طلاق الختلاف
العاملة في الحال وصاحبها ان العاملة في الحال هو الطرف وفي صاحبها
معنى لا يتبدل لكونه مبتدأ عنده والاصواب ان يجعل حالاً من الممكن

ان يكون له في اللغة
ما هو عليه في الواقع
و ما هو عليه في الواقع
من ان يكون له في اللغة
ما هو عليه في الواقع

هذا هو ما كان في ذهنه
من ان يكون له في اللغة
ما هو عليه في الواقع
و ما هو عليه في الواقع
من ان يكون له في اللغة
ما هو عليه في الواقع

ان لا يتطابقا عريا في الوجود في الوصفية ووجه الاختصاص
الحال بالتكبر هو ان الحال جري مجرى الوصف للفعل والتكبر لا يزم
تكبره **فقد** فاذا اردت الحال عن التكبر فقد يتبين عليها اعلم ان
نصب الحال عن التكرار بدون التقديم قبيح الا اذا كان التكبر موصوفا
فنه او مغنية عن المعرفة او متضمنة للاستفهام او مفصولا عنها
وبين ذى الحال لا نقضاً للتفي كما في قولك جاءني رجل من بني قحط
فارسا وقول لا ير كثر احد الى الختام متخوفا يوم الوغى حامو
قولك هذا نيك وجدا كذا اذا اردت الاستفهام عن التيا في مقيد
بالركوب وقولك ما جاءني رجلا اركبا وتقول في غير ما جاءني ركبنا
رجلو قبح جاءني رجلا كبا ولم يتعرف من المصنف لما ذكرنا من القيود
تساعا وشا هلا واطلق القول بالتقديم في كل مكان والاستشهاد
بقوله لغزته موتا طلق قد يم انما يفتح على مذهب الكوفيين في
واما على مذهب سيويه فلو جعلنا موتا حالاً عن طلاق الختلاف
العاملة في الحال وصاحبها ان العاملة في الحال هو الطرف وفي صاحبها
معنى لا يتبدل لكونه مبتدأ عنده والاصواب ان يجعل حالاً من الممكن

ان يكون له في اللغة
ما هو عليه في الواقع
و ما هو عليه في الواقع
من ان يكون له في اللغة
ما هو عليه في الواقع

للمخافة اعوان من الاسم لم يخط اليك اذ كان بمعنى عمدا وقد جاز ذكر ذلك في
 مستشهدا بقوله تعالى وكلهم بسط ذراعيهم واثابنا بها على
 ان كان ما مضى الظاهر الان المعنى على الحال بذكر انما لو اوقفت
 المضارع بوقوعه بوسط السج وذلك لان الحال الماضية على صورة
 الخافرة نحو كان زيد يضرب امر اسقاه ان شرط عمل الاستعداد على انما
 التا اشتراط الظرف في الاستعداد على ما سبق مصدر الكتاب فلا يقال
 قائم خلا ما كان خلا لا خفيروا وكوفيتم **قال** اسم المفعول لما كان
 اسم الفاعل اسما مستقلا لذات من وقع منه الفعل المنفرد فاعمل عمل الفعل
 المعنى للفاعل كذلك اسم المفعول لما كان اسما مستقلا لذات من وقع
 عليه الفعل عمل عمل الفاعل المعنى للفعل وهو بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما
 ذكرنا من اشتراط الزمان والاعتماد تقول مررت برجل مضروب
 خلا فيكون خلا مضربا مفعولا بكم كان بر رفع يصوب ومضروب
 في التصدير جار مجرور برفع لان اصل مضرب فاشبع ضمة التاء فينشأ
 منها الواو وانما فعل ذكره في قسم بناء مفعول في انبئهم الامع التاء وانما
 نحو مكره ومعطى فيا رعل يفعل لفظا يقول زيد مكره اصحابه ومعطى غلظه
 درهما

الاسم المفعول لما كان اسما مستقلا لذات من وقع منه الفعل المنفرد فاعمل عمل الفعل المعنى للفاعل كذلك اسم المفعول لما كان اسما مستقلا لذات من وقع عليه الفعل عمل عمل الفاعل المعنى للفعل وهو بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط الزمان والاعتماد تقول مررت برجل مضروب خلا فيكون خلا مضربا مفعولا بكم كان بر رفع يصوب ومضروب في التصدير جار مجرور برفع لان اصل مضرب فاشبع ضمة التاء فينشأ منها الواو وانما فعل ذكره في قسم بناء مفعول في انبئهم الامع التاء وانما نحو مكره ومعطى فيا رعل يفعل لفظا يقول زيد مكره اصحابه ومعطى غلظه درهما

درهما كما تقول بكره ويعطى **قال** والصفة المشبهة وهي مال البحر
 على فعل العلم ان نحو كرم لبس جار مجرور برفع ولا حسن على نحو
 وكذا شريد وقوي وصفت بها شيئا من هذه الصفات
 بعد مرتبة اسم الفاعل على مرتبة من حيث انما تشي ويجمع و
 تذكر وتوئت فاجريت صواها في العذر فبدرت برجل مضروب
 وكريم اباه وشريفه حبة ترفع هذه الاسماء بالصفة كما ترفعها بالفعل
 وانما قال كرم اباه وبه يجمع دون الواحد ليكون ارتفاعه بالفاعلية
 على سبيل القطع او الواحد بجمع الفاعلية لا ابتداء نحو زيد كرم ابوه
 بخلاف الجمع فانه لا يحدد له ابتداء اذ لو كان مبتداء لقيل كرمون اباه
 اذ المبتدأ على حد الخصال كان هو موقوف قلست كيف علمت هذه
 الصفات وهي بمعنى الما في نحو زيد كرم ابوه اذ كرم شيء قد وجد قديما
 كنبو جازان يزد الفرع على الاصل عن اسم الفاعل قلنا ان هذه الصفات
 في حكم اسم الفاعل في انما في حال لا تسمى انك اذا قلت زيد حسن وجهه
 فالحسن موجود في حال كما في اسم الفاعل وكون هذا الفعل موجودا قبلها
 فكذلك لا يقدم في كونه حال كما لا يقدم في الفعل المستخرج في قوله زيد يعلم
 بالبناء بالبناء بالبناء

الاسم المفعول لما كان اسما مستقلا لذات من وقع منه الفعل المنفرد فاعمل عمل الفعل المعنى للفاعل كذلك اسم المفعول لما كان اسما مستقلا لذات من وقع عليه الفعل عمل عمل الفاعل المعنى للفعل وهو بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط الزمان والاعتماد تقول مررت برجل مضروب خلا فيكون خلا مضربا مفعولا بكم كان بر رفع يصوب ومضروب في التصدير جار مجرور برفع لان اصل مضرب فاشبع ضمة التاء فينشأ منها الواو وانما فعل ذكره في قسم بناء مفعول في انبئهم الامع التاء وانما نحو مكره ومعطى فيا رعل يفعل لفظا يقول زيد مكره اصحابه ومعطى غلظه درهما

المعنى لا يعمل والصفة المشبهة
 فمرء اسم الفاعل كيت بعلد
 اذا كانت بمعنى الخاف

هذا الرجل
الوجه الغامق الضارب
لللحم بهمة يندب
ويعالج الناس
في مدينة

بسم الله الرحمن الرحيم

المراد بالتميز هو التميز في اللفظ لا في المعنى
 والتميز في اللفظ هو التميز في اللفظ لا في المعنى
 والتميز في المعنى هو التميز في المعنى لا في اللفظ

الجمع وهو محتاج من اجتناس المعرورات فاسم ضاربون وعلى هذا ملوه فعلا
 ومثله رجلان ذكر منهم تقيان ومنوان وقد تم بالاضافة فاسم انا
 فاعطيه درهما لان اضافة المظني الى الضمير تنوع من حيث درهم فهذا هو الاسم
 التام ثم ان التام قد يكون زائلا وقد يكون دائما فالاول هو التام بالتثنية
 وثيون التثنية لانك تقول في راقود غدا راقود غدا في ثوان من ثوان
 واما الثانية فهو التام بنون الجمع والاضافة اذ ليسكن ان تقول في عشرة
 درهما عشرة درهم لاق عشرة اسم بغير موضوع لمضاعف عشرة وليس
 على حد مائة ومثلون اذ لو كان كذلك لوجب ان يقع ثلثون على ثلثه
 مائة كما يقع المسلمون على ثلثه انفس فلما احتضن ثلثون ثلثات مائة
 عشرت علمنا انه اسم موضوع هو الواو والنون لغير العذر المحفوف في اركان
 موضوع عام الواو والنون فيمتنع ان يوجد دون النون فليست اقل من عشرة
 لازم وكذلك الاضافة لانك لا تقول في ملوه على ملوه على لان مضاف هو الواو
 الى الضمير ويمتنع ان يضاف الى ضميرين واذا عرفت هذا فاعلم ان تمثيل التام
 بالتثنية بقوله ما في السماء موضوع كقولنا ما في السماء الذي فيه الثنوين
 معنا اعني كقولنا اياه في غير رفع وانما الالباب في قوله موضع مضاف الى الكون
 انما

المراد بالتميز هو التميز في اللفظ لا في المعنى
 والتميز في اللفظ هو التميز في اللفظ لا في المعنى
 والتميز في المعنى هو التميز في المعنى لا في اللفظ

المراد بالتميز هو التميز في اللفظ لا في المعنى

المراد بالتميز هو التميز في اللفظ لا في المعنى
 اضافة اليها تنوع من حيث وتوجب التصديق كتنوع اضافة الى في قولك
 ملوه على فان قلت ان الموضوع واحد لا يتم به اللفظ الذي كان التثنية
 لاجله من المضافة وانما يحصل ذلك من بعد ان تنصف الى الكون فلما كان
 المبدء لا يتم معنى الكيف في حقي مضاف في شيء محصور كالنار او الماء
 ميكال معروف كالزق وغيره فاذا ايراد في تمثيل الاضافة او في مية تمثيل
 التنوين اذ العامل في التميز هو الاسم التام بالاضافة لا الاسم القائم بالتنوين
 لان اعمال الاسم التام شروطا بقضاء المصدر لتمييزه بغيره فلا شك ان
 المقضي للتمييز هنا هو الموضوع مضاف الى الكون لا الكون اذ لا ابرام فيها ويركز
 على هذا انك لو جيت بالكون منونا غير مضاف اليه شيء لفظا او تقدير نحو ما
 لفلان كف شلما يقتضي التميز بينه والياء فان قلت قد شبهوا موضوع كق
 سخا كما يفرق زيد جيم وافوصب ان يكون العامل هو المضاف اليه المشتبه
 لا المضاف اليه وقال الشيخ عبد القادر ان سخا باقدا انتصبت من من وجهاين احد
 بهما ثبوت التنوين والثانية الاضافة وهذا ايضا صحيح لانه ان اردت ان
 العامل في التميز هنا هو الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالاضافة ايضا فلو
 ان المضاف

المراد بالتميز هو التميز في اللفظ لا في المعنى
 والتميز في اللفظ هو التميز في اللفظ لا في المعنى
 والتميز في المعنى هو التميز في المعنى لا في اللفظ

فارس

مردی بگویند

57

This image shows a blank, aged, light brown page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a textured, slightly mottled appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. There is no text or other markings on the page.

دجوه ذكك المفني وانواعه

52

حيث افادت الاستغراق الاليري اكثر لوقالت غير من ان هذا الاستغراق قطعاً
بل جنداً وصحة قولهم ما جاء في رجل بل ان تشدد ذلك فمن صرف
الكلام الى الاستغراق واذا زال عنه احتمال غير كما ان لام التوكيد صرف
صفة المصادر الى فادرت معنى حال قطعاً بعد ان كانت محتملة لها
ولغيرها ولهذا استند المصنف رحمه الله ان في الزيادة
بما جاز من اعداد دون ما جاز في من رجل ثم ان زياناً من في التثنية
وما جرى مجراه مشتمل ولا يزداد في الاثبات عند بيوتها وازداد ذلك

ابو الحسن مستنداً بقوله تع يغفر لكم من ذنوبكم **قوله** والى
تتاء الفاية نحو سرت من البصرة الى الكوفة تريد ان متى السير
هو الكوفة وقد يكون بمعنى المصاحبة خوفه مع ولاناء كلوا
اموالهم الى معكم قالوا ومن ارجع اليه لان الاستغراق لان المعنى لا
ينبغي ان يكثر اموالهم الى معكم وفي معناه حتى لا ينفارق قوماً
من وجوههم وهي ان يجوز حتى امان ان يكون ما ينبغي به المذكور
خو اكلت السمكة حتى راء سماً فان الراي ينبغي به السمكة او
عنده خو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح عنده ينقضي الليلة

الاستغراق الاليري اكثر لوقالت غير من ان هذا الاستغراق قطعاً
بل جنداً وصحة قولهم ما جاء في رجل بل ان تشدد ذلك فمن صرف
الكلام الى الاستغراق واذا زال عنه احتمال غير كما ان لام التوكيد صرف
صفة المصادر الى فادرت معنى حال قطعاً بعد ان كانت محتملة لها
ولغيرها ولهذا استند المصنف رحمه الله ان في الزيادة
بما جاز من اعداد دون ما جاز في من رجل ثم ان زياناً من في التثنية
وما جرى مجراه مشتمل ولا يزداد في الاثبات عند بيوتها وازداد ذلك

الاستغراق الاليري اكثر لوقالت غير من ان هذا الاستغراق قطعاً
بل جنداً وصحة قولهم ما جاء في رجل بل ان تشدد ذلك فمن صرف
الكلام الى الاستغراق واذا زال عنه احتمال غير كما ان لام التوكيد صرف
صفة المصادر الى فادرت معنى حال قطعاً بعد ان كانت محتملة لها
ولغيرها ولهذا استند المصنف رحمه الله ان في الزيادة
بما جاز من اعداد دون ما جاز في من رجل ثم ان زياناً من في التثنية
وما جرى مجراه مشتمل ولا يزداد في الاثبات عند بيوتها وازداد ذلك

ويبدأ معنى قولهم ان يجوز حتى امان يكون اخر خبر من الشيء او ما
يلحقه في خبره من ذلك لان الفعل المعترض به العوض فيه ان يقتضي
ما يتعلق به شيئاً فشيئاً حتى ياتي عليه كذا ذكره في المحرر ولا يكون
ولم يجز حتى نصفه او ثلثه او اقل من ذلك في موضع الاستدلال
رحمة قد كمل الدرس ويتم الصباح ولا يجوز ان يكون الا كذا قد قطع عنه

اذ لو جاز في ذلك اي فهو لها على ما ليس باخر خبر من شيء او ما يلحقه
ولم يجز على ما مر وان تدخل المظهر والمضمر جميعاً نحو الى زيد واليه وحتى
لا تدخل الا على المظهر استعجالاً فلا يقال متاه وان حتى لا يندرج فيكون

عاطفة ومبتدأ ما يخلف اليها ما العاطفة فخرجت القوم حتى زيدوا
نحو لا يكون عاطفة ولا لا يكون عاطفة ولا لا يكون ايضاً ما بعد متبداً
نحو لا يكون ايضاً ما بعد متبداً

لما قبلها لكونها موضوعاً للناية والدالة على احد طرفي الشيء ولا يستصوب
ان يكون طرفي الشيء عن غير ذلك قالوا انما تذكر ان تقطع التحقيق
نحو ما كالتاس من الانبياء وقدم الحاج حتى امثلك لان الشيء اذا افترق

او ناه فاعلان غائب وطرف له وانما من اعلاه فادناه طرف له واما الا
فخوفه كذا خرجت للنسب اذ صحت من خارجة او حتى خرجت من ذوق جازت
نحو ما كالتاس من الانبياء وقدم الحاج حتى امثلك لان الشيء اذا افترق

الاستغراق الاليري اكثر لوقالت غير من ان هذا الاستغراق قطعاً
بل جنداً وصحة قولهم ما جاء في رجل بل ان تشدد ذلك فمن صرف
الكلام الى الاستغراق واذا زال عنه احتمال غير كما ان لام التوكيد صرف
صفة المصادر الى فادرت معنى حال قطعاً بعد ان كانت محتملة لها
ولغيرها ولهذا استند المصنف رحمه الله ان في الزيادة
بما جاز من اعداد دون ما جاز في من رجل ثم ان زياناً من في التثنية
وما جرى مجراه مشتمل ولا يزداد في الاثبات عند بيوتها وازداد ذلك

الاستغراق الاليري اكثر لوقالت غير من ان هذا الاستغراق قطعاً
بل جنداً وصحة قولهم ما جاء في رجل بل ان تشدد ذلك فمن صرف
الكلام الى الاستغراق واذا زال عنه احتمال غير كما ان لام التوكيد صرف
صفة المصادر الى فادرت معنى حال قطعاً بعد ان كانت محتملة لها
ولغيرها ولهذا استند المصنف رحمه الله ان في الزيادة
بما جاز من اعداد دون ما جاز في من رجل ثم ان زياناً من في التثنية
وما جرى مجراه مشتمل ولا يزداد في الاثبات عند بيوتها وازداد ذلك

الاستغراق الاليري اكثر لوقالت غير من ان هذا الاستغراق قطعاً
بل جنداً وصحة قولهم ما جاء في رجل بل ان تشدد ذلك فمن صرف
الكلام الى الاستغراق واذا زال عنه احتمال غير كما ان لام التوكيد صرف
صفة المصادر الى فادرت معنى حال قطعاً بعد ان كانت محتملة لها
ولغيرها ولهذا استند المصنف رحمه الله ان في الزيادة
بما جاز من اعداد دون ما جاز في من رجل ثم ان زياناً من في التثنية
وما جرى مجراه مشتمل ولا يزداد في الاثبات عند بيوتها وازداد ذلك

الاستغراق الاليري اكثر لوقالت غير من ان هذا الاستغراق قطعاً
بل جنداً وصحة قولهم ما جاء في رجل بل ان تشدد ذلك فمن صرف
الكلام الى الاستغراق واذا زال عنه احتمال غير كما ان لام التوكيد صرف
صفة المصادر الى فادرت معنى حال قطعاً بعد ان كانت محتملة لها
ولغيرها ولهذا استند المصنف رحمه الله ان في الزيادة
بما جاز من اعداد دون ما جاز في من رجل ثم ان زياناً من في التثنية
وما جرى مجراه مشتمل ولا يزداد في الاثبات عند بيوتها وازداد ذلك

(سید) از آنکه در این کتاب است که در این کتاب است
 او پدر علی شکیل است که در این کتاب است
 خود

54.

للمسلط بالتقليد ولم للتكثير تقول رب دجل لقيته وانت تريد ان تقلد ذلك
 وهذا اصلها ثم غلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة لئلا يمتنع كونها في مواقع
 المدح وعذابا لئلا يترحموا الرب يومئذ من صراح وانما يستدل من سيره
 اجربا شيئا منها انما يقتدر بها الكلام فلا يقان ما في رت دجل وذلك لان الله
 للتقليد والتقليد والنفس من واحد والنفوس له صدر الكلام لا يترحموا
 لكون قدره تقول ذلك لا يترحموا ما في رت دجل وانما حتمت النفس والاستغناء
 بصدرك الكلام لانها معان تخرج الجدل التفسير معانها فوجبت تفرق الغنائم
 ذكرها اولاً لكونها مقصودة في الكلام ومنها احتجها صراحة بالنكر وتكرار
 لانها لما كانت موضوعاً للتقليد والتكرار والتمسك على التكرار والكثرة او حب
 احتضارها بالصدق معنى التقليد فيها ولهذا كان الغمير في رت دجل
 تكثير وتكرار لا يترحموا ما في رت دجل وتكرار دجل في رت دجل
 فليس اقل من التكرار كما يري ولو كان معينا كما في مثل دجل الجازان
 يقول ذلك دجل كما في رت دجل وانما ان فعلها الذي سئل على الاسم
 نجى مجزوف في الاكثر ولا يكاد يظهر الا في ضرورت الشعر وذلك لانه حال
 عليها لا تكرر اذا قلت رب دجل فيهم كان المعنى رب دجل فيهم اذكرت
 او

في قوله دجل في رت دجل
 في قوله دجل في رت دجل
 في قوله دجل في رت دجل

اول لقيته والحال تدل عليه فحذف كما حذف متعلق مع الباء بسم الله ولا يظن
 ان يفهم بهذا هو الفعل المستطعة هي باه على الاسم لانه مستدل ضمير التجر
 عاقل وجعلنا رب مسلط عليه لزم كون الشئ فاعلا مفعولا معا ومننا
 ان يجوزها يلزم الصفة اما بجل اذا كان مفعولا كما مر وانما بجل خور
 دجل جواد قالوا وانما لزم الوصف ليكون عوضا عن الفعل قبل انما يلزم
 الوصف لانه اذ سبب باب التقليد لا رجلا فاما قلنا قلنا من دجل وحده ومنها
 ان فعلها يجب ان يكون ما ضا لا تكرر اذا قلت رب دجل لقيته كنت مخطبان
 الذي لقيته قلنا لا تعلم ان الذي سئل في ما بعد قلنا لا واما قولنا
 دجل الذي كثر وارجع المعنى المضى لان ما ضمير الله تعالى بوقوعه في التقليد
 لشدق الوعد وتحقيقه بمنزلة الموجود الحاصل فلهذا حكم رب وقدرتي رب دجل فيهم
 وجواب لا بد من تكرارها وذلك ان لقائل ان يقول انك اذا قلت رب دجل
 يفهم اذكرت مثلا كان رب موصلة لا اذكرت الى التجر اذكرت فعل متقد
 بنفسه فكيف يقال اني بقدرتي رب ولم يوجد حرف جر تصد بالفعل المتعدي
 الا وقد حكم بزيادتها ولا يمكن ادعاء زيادته رب اذ لم يقل بذكر احد
 الحواب انما هو حرف وقع في الكلام على حد من اذا كانت لا تنفراق الجند

من انه بوقف التكرار بالجل الرابع فارتب رجل
 جاد رب رجل بجمع قائم ورب رجل في الدار
 ورب رجل ان تخطب بذكر

رب دجل دون غير
 رب دجل دون غير
 رب دجل دون غير

نحو ما لا بيت من وجدنا انما مفيد للاستغراق وان لم يكن قد وصل فعله
 الى الاسم يري ان الفعل الذي قبلنا واول الاسم بنفسه لكنك اردت
 بها افادت معنى آخر غير التقديري وهذا استغراق الجنس كذكره يرخل
 رتب في الكلام وان كان الفعل الذي قبلنا متقدما بالقصد كمنه
 اخر غير التقديري وهو التقليل وهذا تشبيه واضح واما على فاعله
 وتكون ياء حرفا وتارخا اسما مضافا اما الاول فنحو جئت
 على السير فاعله على بنادق جبر لا يصاحبه المعنى الفعل في الاسم وعلى هذا
 على اسم لا يصاحبه المعنى الاستغراق المقدار في الاسم وقوله عليه من لا
 يخ عن معنى الاستغراق ايضا بل يار قوله ركب دين واما الثاني فنحو قوله
 اخذت من عليه بقدر ما تم ظموا ما من اعلاه لو كان حرفا لما دخل
 الجار واما عن فاعله للبعد والمجاورة ويكون ايضا حرفا واسما اما
 الاول فنحو رميت عن القوس على معنى ان السهم قد بعد خناو
 جاوزها الى غيرهما وعوه اخذت عنه العلم لان العلم قد تقديري اليك
 وفيها معنى من وزيادته معنى المجاوزة الى غير ما تدل في ريبك عن
 القوس على ان مبتداء الترمي مثا وقال عبد القاهر وكل موضع لم تصلح اللمعة

التقدير

انما مفيد للاستغراق
 وان لم يكن قد وصل فعله

التقديرية كان محصوا بعض فلا يجوز ان يقول رتب الدين من غير ذلك
 بهذا موضع التقديرية فقط وان كان موضع لا يجيب ان يكون متحفا
 للتقديرية جاز ان تقع فيما بينهما شئت نحو قوله الله سبحانه في الآية اي
 بقدره غنا وجاوز به حكمه الى التمس وان شئت قلته بمن على معنى سخاه
 من جهة الغنى وهذا من علم من وان كان موضع لا يناسب معنى المجاوزة
 لم يجوز ان يقع فيه عن فلا يقول زيد فاضح عن عرو لا تكلف لا تقصد ان
 احدهما قد انفصل عن صاحبه اليه وتقديره اليه وانما تزيير ان فصل زيد
 بعد من هذا الموضع واما كوننا اسما في نحو جئت من عن يميني من
 جانيبا واما الكافي فهدى للتشبيه ويكون دغافي فوكن الذي كذب فوكن
 ويدل على كونهما حرفا وصليهما الذي به ولو كان اسما لما جاز ذكره اذ لا
 يقال الذي مثل زيد فوكن لا في الصلته لا تكون الا جملة فاذا جئت بالحرفا
 كان متعلقا بالفعل والفعل لا يقع وفيه فاعله فيكون المعنى الذي حصل
 كذب لا يقال التقدير الذي هو كذب على تقدير حذف شرط الجملة فلا تكون
 الكافي اذ حرفا بل اسما جارا مجرى مثل لا يذكرك فليد غير متبع فلا
 يجوز ان يقال جاءني الذي فابم التسمي الا في الضرورة ولما كان

وصلهم الذي بالكاف جازا مستمرا في حال استعجالنا انه حرف و قد
 يكون اسما في قوله يعني كمن عن ك ليرد في المعنى المنتم اي عن مثل العبد
 المزبوا واما مذومنزفانها لا ابتداء الفاية في الزمان نحو ما رايتهم يوم
 فذم في اوصيئت الفعل الذي قبله لا الاسم الذي بعدها وكذلك تقول
 انت عندنا منذ الليلة اي استقرت عندنا منذ الليلة فيرفع ما
 بعدهما ويكونان على معنيين احدهما ان يراد بهما اول المدة نحو ما
 رايتهم منذ يوم الجمعة اي اول الوقت الذي انقطع فيه الزمان و على هذا
 محسن التكرار بعد ما لا تذكر لو قلت انت عندنا منذ وقت من
 لما قدرت بكلامك هذا لا ما كفت الضرورة امرة اذ كل احد يعلم
 ان ابتداء الكون كان في وقت ما والثاني ان يراد بهما جميع المدة نحو
 ما رايتهم منذ يومان كان كذا قلت امر ذلك يومان واول وقت
 واخره يومان ولا يجب الاتيان بالمعرفة وانما الواجب العدد ولو قلت
 مذوم الجمعة وتري اول الوقت واخره جاذ على تاء ويل ما رايتهم منذ

قد يكونان
 في قوله

في قوله
 في ان الفرض الاول
 في ابتداء الفاية

اثناعشر ساعة او عشر ساعات مثلا والفصل بينه وبين ما يرد به اول
 اذ كان المراد اول الوقت دون اخره ان الزمنية في هذا الوجه لم تلتبس
 في قوله
 في قوله
 في قوله

يوم
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله

بيوم الجمعة بوجه ولم تخصصه جزء منه وهي متضمنة في جميع اجزائه
 انه وفي الوجه الاول اعني الذي يكون المراتب اول المدة دون اخرها
 كانت الزمنية قد انقطعت في يوم الجمعة ويدل على انك رايتهم فيه
 ثم فارقك كما في الجور والفرق بين المرفوع والمجور من حيث الحكم ان الكلام في
 الجرح على جملة واحدة وفي المرفوع على الجملتين احدهما ما رايت والآخر مذوم
 مان لان مذمبتداء وبومان خبره كان المعنى ما رايتهم وامنذ ذلك يومان
 كما تقول ما رايتهم وايام البين هو طويلا وانما ليس بخلاف العاطف
 بين الجملتين نحو ما رايتهم ومذوم مان كما سأل ذلك مع ما فيه
 ناه به من حيث ان الجملة الثانية كانتا جزء من الكلام الذي قبلها لا
 تباقيت المحذرة في الفعل السابق زكرا اذ لو قلت ما رايتهم ولم تقل
 يومان كانت نفي الزمنية في محموم الزمان الماضي واذا قلت مذوم مان
 قيدت العموم وخصصت فلما امتزج احدي الجملتين بالآخرى اختلف
 وجرت مجرى جملة واحدة فلم تجز دخول العاطف كما في الشرط والجزاء
 وعين ذلك وانما قال مصر ونحو مذومين لانه قد نفى ان الجرح
 مذم في اول الوقت كما ذكرنا وان كان كذلك فليست هي متمتعة الجرح

في قوله
 في قوله
 في قوله

جميع المعاني التي لا تتعدى اللفظية

من قولهم ما رأيت مذبويا فانزال المصنف هذا التوبيخ وذكر ان الجرح
 منها غير ممنوع وذكر انك لو قصدت ان انتفاء الرؤية مقدر بهذا المقدر
 وانه موازن بهذه المرة مبتداء من اوله ومنقطع عند اخره فعملت ولو اردت
 ان مبتداء او لهذا المدة لا وقتك الذي تنكلم فيه ولكن لا نقدر الفعل المدة
 ولا نسويها لانك تريد ان يكون بعد ما يبلغ غاية جرت فعلت ما رايته
 مذبويا فيريد ان انتفاء الرؤية اتماء في مرة او لها اول يومين
 من هذا الوقت ولم يثبت بعد بل هو باق ممتد واما ما شافها في التثنية
 وصرح حرف ج عند سيوة وبديل عياله قول الشاعر فاشان ثوبان آت
 ضاعن المحيا والشم ومزيب المبرد اتما فعلا ماض معني جانب نحو جابوني
 القوم حاشا زيدا اي جنب بعضهم زيدا واما خلا وعلا فانما لك استثناء ويؤلف
 حرفين تارت وفعلين تارت اخري وما بعد هما محذورة الاولى منصوبة في التثنية
 على المفعولية والفاعل ضمير نحو جائني القوم خلا زيدا وعلا زيدا اي خلا بعضهم زيدا
 او بعضهم زيدا ومثله قولهم جائني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا
 او انما لم يتصرف بهذه واسم دخلت ماعلا خلا وعلا انتقبا ان التثنية لتخففها فاعلم
 الافعال لانها لما كانت للاستثناء جرت بحرف الا وهو حرف غير متصرف واذا

ادخلت ماعلا خلا وعلا انتقبا ان التثنية لتخففها فاعلم ان ذاك وزك
 لان التثنية الصادق في موادها ومواد استعمالها مستند لما التي تصدق ان
 بها انما لا يخلو من ان يكون مزيدا او مصدرية مع عدم القائلين غيرهما
 فان كانت مصدرية فلا بد ان يكون الواقع بعدها فعلا لانها لا تدخل الا
 على الفعل فاذا قلت جائني القوم ماعلا زيدا كان التعديل عذو زيد بمعنى
 عدا المجيء زيد عدا وان كانت مزيدة في تدخل الفعل ايضا فلا تصح يا اول
 الحرف وانما يتصل باخره نحو اتماء واما اذا دخلت على الفعل دخلت على اوله
 نحو ما ضرب وما يضرب **قوله** واما ما نيبه المفعول فيسوة على ما ذكر في المائة
 الواو بمعنى مع قد سبق ذكره الا خلا في عامل المفعول معه وانما عليه
 ان العامل فيه هو الفعل المتقدم بواسطة الواو ويقصر ذلك انه لا يجي منصوبا
 الا وقد تقدم فعلا ومعناه فلو كان الواو نفعه على ملأما احتيج مفعول الفعل
 او معناه ولا تنصب قولهم كل رجل وضعفه ولما لم تنصب علم ان العمل للفعل
 لا الواو فان قلت جاز ان يكون الفعل ومعناه شرط العمل الواو فلا
 تعمل الا عند وجودها قلنا ان الاصل في الواو ان لا تعمل والفعل وما يجر
 مجراه عامل فان جعل العمل للفعل الذي له تاثير فيه او لم يكن ان يجعل الواو

الذي لا تاتي فيه اصلا على ان المصير جمل المفعول معه فيما تقدم من محمول الفعل
وهنا عذر الواعيل وعذر قوله على ما ذكره المائيه لدخع هذا التناقض
قوله وهو فوالنداء يا ويا ويا ويا والتميزت اجساد النمل في الاول
هي النداء البعيد او ما هو بمنزلة من نائم او ساه والآخر ان النداء القريب
وقيد ان يا قد يستعمل فيهما وقد يمدرك او هو مختصة بالندبة والندبة
تشترك النداء صوت وان لم تكن نداء حقيقة **قوله** وتنصب المنادي
اذا كان مضافا ذكر جاز الله العلامة انك اذا قلت يا عبد الله فكأنك قلت
يا اريذا واعني عبد الله وانما قال ذلك لانك اذا قلت يا فقد ناديت على انك
تقصده نادى توجه الخطاب اليه ثم اردت ان تبين ان المعنى من هذا
الخطاب والنداء من هو فقلت اريذا واعني عبد الله فنصب المنادي
لوقوع الفعل عليه ثم حذف الفاعل لكثرة الاستعمال حذف لا زاما
دا بيا مع افادته مع النداء التبيين مستر وتفاذ يا بذكر من الابتداء
بالجنس قال صاحب الكتاب اذا قلت يا عبد الله فكأنك قلت يا اياك اعني
وانما قال يا ليدل على النداء وياك ليدل على الخطاب لان الاسم المظهر
كان يستعمل للفايب الآيه ههنا تنزل منزلة كاف الخطاب واعني ليدل على ان
الناجب

الناصب هو الفعل المضمير ثم انتم قد احتلغوا في ان الفعل لهذه الحروف اسم للفعل
المضمر فذهبوا لاكثرهون الى ان العامل هو الفعل المضمر وذهب الآخرون الى ان
العامل هو حرف النداء لنياية مناب الفعل ويعضده انهم جازوا المالة الى
لا سبيل للحروف اليها ويدل عليه ايضا تعلق لام الجمله نحو يا كزير واللام لا تعلق
الا بالفعل ولما زعم بعضهم ان فيه ضمير او سبيل عيدا القاسر الى هذا المذهب **قوله**
او مقارن حاله نحو يا خير من زيد لم يمت بمتة بين هذا وبين المضاف من ثلثه
او حية وهي كون الاول عاملة الثانية لان من لا تخلو من ان **قوله** متصل
بزيد ونحوه فان كان الاول كان زيدا مع الجارة موضع المفعول مثله من
بزيد وان كان اظهير لان الثانية قد انجز بالاول الجرار المضاف اليه بالمضاف وان
البيان من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وان الاول قد تحقق
بالثاني تحققت المضاف بالمضاف اليه والوجه الثالث تحقيقه في قول
لهم يا ضادا يا زيدا ويا مفر ويا غلامه وباجنا وجه اللفظ والآخر ان
دون الاول في قوله يا ثلثه وثلثين في اسم رجلين قوله يا ثلثه
ليس بعامل في الثانيين ولكن تحققت **قوله** او نكرت كقول الاعني يا

يعني من لا يخلو من ان يكون من جملة
الجور او من جملة خير فان كان
الاول مستوفى في عامله في موضع
الجار مع الجور على تقديره
زيد كما في قوله بذهب
في نحو وعودا عابدا وان
كان الثاني فعل الاول
في الثاني ظاهر اوجه
في المثالين

خذ بيدي رجلا فخذ بكثرة لانه لا يقصد به واحدا بعينه بل كل من ياتخذه
 فيقول المنادي **قول** ولما المنادي المفرد المعرفة فمفهوم قد سبقته الاشارة
 الى العلة الموصية لبنائه وهي وقوعه موقع كافي لخطاب واما المضاف فلم يبين
 لما ذكرنا من ان المضاف اليه منزلة التنوين لمعاقبة اياه والتنوين علم التمكن
 فلا يجوز ان يبنى مع ما هو بمنزلة التنوين علم التمكن واما التكرار فلم يبين
 لا فتقار علة البناء فيمن حيث يقع موقع كافي لخطاب وفي قوله ياتخذ
 ويأخذ اشارته الى ان المنادي المفرد معرفة على ضوئها كان معرفة قيل
 النداء نحو يا زيد والثاني ما تقرق بالنداء نحو يا زيد فانه لم يكن قبل النداء
 معرفة وانما تقرق من حيث انك اقبلت على واحد من الجنس وخصته
 بالنداء فيجوز ان يقول الرجل بلام التعريف قاصدا واحدا بعينه ثم
 اختلفوا في اجابتي ان العلم هل يكون باقيا العلمية بعد النداء ام لا فتا
 الاكثرون الى انه نكرو وجعل جنس اخو زيد من الزيدين كما يقال رجل من
 الرجال ثم خص بالنداء من بين الجنس والاكثرون معا بين التعريفين وهو
 متمنع يدل عليه امتناع قولهم يا الرجل وزيد الاخرين الى ان العلمية باقية
 بعد النداء فاجتمع التعريفان فاما متمنع اذا كانا بعلامة الفظية كحرف النداء

والتم ويقصد بهذا المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة
 نحو يا هذا ان اسم الاشارة لا يقيد التكرار والجموع مستقيمة المضاف
قول ولكن علة التسمية ليست ان هذه الحروف ناصية وقد عرفت علة
 البناء في المفرد المعرفة لا يتغير لفظا ولكن حكمه بالانصب كذا في البيئات
 اذ اوليها العوامل ويدل على كونه منصوب المحل جواز الانصب في وصفه كقوله
 يا عمر اجواد فلو ان محل الموصوف انصب لما انتصب الصفته ونظيرة ذهب
 امير الدائر فالوصف مرفوع لوقوعه صفة لما هو مرفوع المحل وان كان
 مكسورا لفظا وعلى هذا سائر المنبئات فلن التوابع الى تصانيفها على
 الموضع دون اللفظ الا انهم جوزوا الرفع في توابع المنادي على اللفظ
 وان لم يجز ريب من امر الاحداث باخرو هو لاء الفريدين لاق الفهم لما اطر
 في كل معرفة اشبه في الظاهر بما يرتفع بالفعل نحو جاتي احد فاجيز المحل
 على اللفظ كما في المصوب ولم يجز ذلك في اسر الدائر لانه ليس كل ما كان ظرفا
 مثلا كالمس يطرد في البناء على الكسرة فان قلت كيف جوزوا ان توصيف المنادي
 للمفرد المعرفة مع حكمه بانه جار مجرى كاف الخطاب ومثلا منعوا ذلك في وصفهم
 في الضماير لانه لا توصف بحال قلنا انه وان وقع موقع كافي لخطاب لا

اجيب ان سكت

لان ابن الحاج قال في الحاقية العلم لا يوصو ولا يوصون
 الا ان كانا في الطراد

انتم انما تجوزون في كل حال يدرك على ذلك انهم قالوا يا تميم كلمه باعادت الضمير اليهم
 بلقطه الغيبه مع انه منادى مضموم نظرا الى الاصل انهم يكن المنادي من اطلاق
 الخطاب في الاصل كانت واذا كان في الاصل اذا شبه بالضمير على
 اللفظ والموضع التاكيد وعطف البيان وما فيه الالف واللام من المعطوف
 فان نحو يا تميم اجمعون واجمعين ويا غلام يشرأب ويا زيدا ويا حارثا ويا عمارا
 وانما اذا كان يعطف ما فيه الالف واللام على المنادي وان كان لا يجوز بالجار والمجرور
 لان الواو وان تنزلت منزلة العامل فلا ينزل منزلة فيكونه علما انه لم يجز
 مجرى العامل قوله لم ليس الامر وقاعدا واذا قلت يا زيدا وعروم بجوز المعطوف
 الرفع والنصب بحكم المعطوف هنا حكم المنادي بعينه كانك قلت يا زيدا ويا
 عروم هكذا حكم البديل حيث لا يجوز فيه الرفع والنصب بحكم المنادي
 بعينه نحو يا زيدا يكون في حكم تكبير العامل بهذا اذا كان التوابع مفردات
 فان كانت مضافه فالنصب لا غير لان التوابع تنزل منزلة الجز من
 المتبوع فلما لم يكن في المنادي اذا كان مضافا الى النفس كان لا يكون فيما
 يتوابع له وذلك نحو يا زيدا فاعرو ويا غلاما ارفع ويا تميم كلمه او كلمه ويا
 غلاما

غلام ابا عبد الله ويا زيدا وعبد الله ويا بشر صاحب غمر **قول** ويا ابنا العجل
 مشيا زيدا الطريق انما لم يجز هنا الالف والرفع لان ايا وان كان منادى صورا
 الا ان المقصود بالنداء هو الرجل وانما جاء ويا باني ليكون وصلة الى
 نداء ما فيه الالف واللام لانهم كيدوا بالجمع بين التخصيص بالنداء والام التوابع
 فكان المنادي هو الصفة بخلاف يا زيدا الطريق لانه ليس مقصودا بالنداء
 وقال صاحب الكتاب انما صار وصفا لا يجوز فيه الالف والرفع لا يمكن لا يستطيع
 ان تقول يا اي ولا يا ايما وتكلمت لانه مبهم يلزمه التفسير فكانك قلت
 يا زيدا وضمته اللام هنا فيها غموضي لانا لا نقدر ان نسميها حركة الاعراب
 لان حركة الاعراب هي التي يكون لها عامل وحركة البناء لان الاسم لا
 ينشئ مع الالف واللام وكذلك ان قلنا انما مشبهته بحركة الاعراب كما
 زيدنا قد سوتيا نبيا وبين حركة الموصوف اعني المنادي المضموم فانهم
 سموها حركة المبني المشبهة بحركة المعرب ومن حق ان يقال ان
 هذه الحركة فاذا بسفها ان يقال انها حركة لها منزلة بين منزلة الاعراب والبناء
 الا ان خطا من الاعراب اكثر من حيث انها جاءت لتدل على ان موصو
 فاما المبني فوا عطي شيئا من المعرب وان علمنا بذهاب اليه حين جعله
 وهدى

العامة في الصفته كونها صفة كان ايمن لكون الحركة اعاب ^{هكذا ذكره جدد}
 القاهر رحمة الله وانما ^{هنا} حجت حرف التبيين بين اتي وبين صفة تقوي لا اتي
 عما يستوجب من الاضافة ^{قوله} ولا تنفرد على ما فيه الالف واللام ^{وقد سبق}
 الاسرار في الالف الموجبة لا متنازع ^{دخول} الغراء على ما فيه الالف واللام وانما
 جاز ذلك في اسم الله تعالى ^{لأن} الالف واللام لا تغايران كما لا
 تغايران ^{بما} الجيم ^{لأن} الالف واللام لا تغايران كما لا
 البعض من الكلمة الواحدة وانما ^{هنا} قطع المهرت في النداء ولم يحذف لفظ الله
 الاصلية الا انما لم تخل ^{عن} معنى التعريف ^{راد} ساف صلو المهرت وانما
 والنداء فقد تجردت للتعريف ^{فمن} ^{مضج} ^{اعلم} ^{بمعنى} ^{التعريف} ^{لأن} ^{التعريف} ^{النداء}
 اغنى عن تعريفها ^{فجرت} بحرف المهرت الاصلية فقط ^{قوله} وان وصفت
 المضموم باين اعلم ان الالف الموصوف به المنادي المقود الموقوفة ^{اذ وقع}
 بين علمين كان حقه ان يكون مبني مع المنادي على الفتح لانها بمنزلة شيء
 واحد نحو كضرموت وذلك لان الالف لا ينفك من الالف كانه لا ينفك
 من كونه ابنا فكان صفة لازمة له والصفته والموصوف من حيث المعنى
 بمنزلة

بمنزلة شيء واحد واذ امتننا بمنزلة شيء واحد اثبتت حركة المنادي
 حركة الالف ولا ينفك لان الحركة التي استحقها الالف حالة الالف كانت
 حركة اعربية وهو النصب لكونه مضافا وحركة المنادي الضميمة وهي
 بنائية واتباع الحركة البنائية الاعربية اولى لكون الاعربية اقوى
 هكذا ذكره الاكثرون وذكر بعضهم ان فيه نظرا لان الفتحة في نون ابن في قولنا
 يا زيد من عمرو حركة الاعراب والحركة في ذال زيد حركة اتباع ^{بما} الالف ^{لأن}
 صاحب الكتاب يثبت هذا بامراء وانهم فكما لا شك ان حركة المهرت من
 امرى حركة اعراب كذلك يكون حركة ابن حركة اعراب ولم يوجب جعل
 الالف مع زيد شيئا واحدا ان يكون الالف مبني لان الالف اسمين اذا جعل
 واحدا لم يبين منها الا الاول ذاعري الثاني عن مقارنته لوق كافي في
 عليك فقول بنييت المنادي مع الالف على الفتح لكن ان تحملي على ما عليه
 الاكثرون من بناءهما على الفتح ولكن ان تعرف البناء في قوله بنييت لي
 المنادي دون الالف اي بنييت المنادي حال مقارنته بالالف وانما لم
 تجوز الاتباع فيما لم يقع بين العلمين نحو يا زيد ابن اخينا ويا جليلي
 ذير لان القياس ان لا تجوز الاتباع في كلمتين وانما كلوية كلمة واحدة

في باب دفع الابهاء بين العلمين

خو من جرد الجبل لا انتم اجاز والاتباع كلهمنا لتتزل الابن منزلة الجزء
من الموصوف لا يقال ان كل صفة في كل جزء من الموصوف وذلك لان
من الصفات ما هو مشترك اجاز واتصال بالموصوف وذكره اذا كانت
اشد احتصاصا فلذلك من الاتصال والامتزاج تنزل منزلة الجزء من
الموصوف والابن اذا اخفى العلم ووصفه العلم كافيه من الاختصاص
موصوفه ما لا يكون لغيره اذ لم يكن بين علمين لان الرجل اذا اراد
نسبته الى ابية فانه ما يكون هذه النسبة ان يذكر كل واحد منهما باسم العلم
ولا كذلك اذ لم يقع بين علمين الابري ان يجوز ان يكون ابنا ولا يكون
ابن اخ لا حيد وتمايز على شدة الاتصال الابن واقفا بين علمين موصوفة
انهم سقطوا التنوين من الموصوف في غير النداء خو هذا من غير وعبر وكذلك
النصب والجر ولا كذلك اذ لم يقع بين علمين خو هذا من غير ابين اثينا **قوله**
وان لم يقع بين علمين كافة كسابر الاسماء المضافة اي كان الابن كسابر
الوصاف المضافة للمنادي المضموم حيث لم يكن موصوفا الموصوف على الفتح
قوله وتلقى المنادي اللام الجارت مفتوحة اللام الجارت مفتوح مع المنادي
وتكون للاستغناء او للتعجب خو بالذير للخطيب ليد قول عمر رضي الله
عنه

الاستغناء هو النداء الخلق عن العلمين

وهذا يقال على الشدة

او اللام الجارة

او المنادى

او المنادى

عنه يا الله للمين وانما فحنت مع المدح وكشرت مع المدح واليه فرقا
بينهما ولم يعكس لان الفتحة بالمدح واليه لئلا يظن المدح
على ما سبق من منزلة كاف الخطاب واللام الجارة تفتح مع كاف الخطاب
خو ذلك وانما فحنت مع الكاف لان لا صلا في الحروف الواردة على الجاء
احكام بين على الفتح التي كلواحت السكون في الحقة اذا البناء على
السكون متممة وقد كسرت اللام الجارة فرقا بينهما وبين لام الابتداء
اذ لو فحنت فتقيدان ذير الهمزة يعرفان الاخبار عن ذير بانه كل ذلك للام
بتداء او بانه مختص بهندوا اللام المختصا من ان هذا لا يتكسر ما كان ذير
مع المضمر لما خالف في صفتي المرفوع والجر وفي قوله ذير لان ذير
لانت احداث اللام الجارة التي استخفها في الاصل وعلى هذا اللام تنجب
تفتح مع المنادي ايضا لما ذكرنا نحو يا الماء فماتن فماتن ما فاجاء
فتاويه وتقول تعافنت بحبيب الشان لا يعرف كل احد قوله وقوله باليهية
بالكر هذا جواب عن قول سي ما يورد على ما ذكر من ان اللام مع المدح مفتوحة
والعرب تقول بالبرية بك اللام فاجاز بان للمنادي متروك كما في قولهم
يا بوس لزيد والمعنى يا قوم للبرية اي احضروها وشايدوها واليهية

جميع امة البرية مدعوين ليل
باللهم هو الذي اياه

الكلام موجباً فلا بد وان يكون المستثنى منه مذكوراً والمستثنى منصوباً نحو
 جاءني القوم الذين اذبحوا وانما نصب لانه قد شبه المفعول به كونه فقلة
 تبي بعد تمام الكلام وانما نصب حاصراً بالمفعول معه لان العامل في بيوت وسطا في
 والمقترن فعل الوفاء بنا عامل كما جعل الواو شحاً عاملاً وان كان العمل في
 الحقيقة للفعل على ما هو المنصوب من جنس الخويلين وان كان غير موجب
 فلاح من ان يكون تاماً او غير تام والمقترن بالتمام ما كان المستثنى منه
 مذكوراً فيه فان كان تاماً فلاح من ان يكون المستثنى منصوباً اذ لا يخلو
 البديل نحو ما جاءني الذين اذبحوا وان لم يكن مقترناً فلاح من ان يكون المستثنى
 من جنس المستثنى منه او لا يكون فليكن فاستثنى منصوب ايضا نحو جاءني
 احد الذين اذبحوا وهما اللغتان المحذورتان اذا البديل مشروط في عندك ان يكون
 جنس المبدل منه وان كان من جنس المستثنى من جاز في المستثنى ان نصب على ما
 ذكرنا والبديل نحو ما جاءني الذين اذبحوا والذين اذبحوا ما مررت باحد والذين
 والذين اذبحوا بالنصب وما دلت احد الذين اذبحوا وهما اللغتان المنصب لانه
 متحد الاستثناء والبديل والفيح هو البديل لان الكلام ههنا لو حملت
 على الاستثناء كان الفعل قبل لا غير مفرغ لما بعدهما اذ الكلام قبل تمام
 لا يفتقر

فيهما

مقدما على المستثنى منه
 او لا يكون فان كان
 مقدما على المستثنى منه
 فالمستثنى

لانه جاءني القوم الذين اذبحوا

لا يفتقر
 المستثنى
 المستثنى
 المستثنى

بما جاءني القوم الذين اذبحوا
 المستثنى المستثنى المستثنى

لا يفتقر الى شيء فاذا اردت الاستثناء نصبته تمام الكلام واذا حملت على
 البديل كان الفعل الواقع قبله الا بمنزلة المفعول لما بعدهما اذ المبدل منه
 في حكم التساقط فكان فوقك ما جاءني احد الذين اذبحوا بمنزلة قولك ما الذي
 قاله اذا كان كذلك فالبديل اظهر لكونه مقصودا في الكلام وجنر من جنس ان نصب
 اذ هو فقلة ولا يكون جنرا من الكلام فالجاءني الاول والى وانما لم يحذف البديل في الكلام
 نحو جاءني القوم الذين اذبحوا لان البديل يقوم مقام المبدل منه واذا قام مقامه عمل في عاينه
 فصار كأنك قلت جاءني الذين اذبحوا فرفعته بكاء وكفى ترفعه به وقد نفيته عنه وهذا
 محال لان القصد ان يجعل زيدا حاربا من جنس القوم عاريا عن الجي فاذ جعلته زيدا
 فاعلم ان كنت قد سقطت القوم وانصبته وهذا عكس الغرض وان كان الكلام
 غير تام علقا فيه الا من حيث العمل لا من حيث المعنى نحو ما جاءني الذين اذبحوا ما دلت
 الذين اذبحوا وما دلت الذين اذبحوا فالفعل الواقع ههنا قبل الامور لما بعدهما والذين اذبحوا
 بمنزلة ما سائر الحروف التي تغير المعنى دون الالفاظ نحو هذا ولا يجوز هذا الا
 في المنفصل لا تقول الا يجب جاءني الذين اذبحوا لودهم بقوله لم يجد من ان تزيده
 اثبات المجزى لزيدا ونفيه عنه فان اردت القول كنت قد جعلت الذين اذبحوا بمنزلة
 السياق وذلك لا يجوز لان الذين اذبحوا وان اردته القارة قد جعلت النافية
 لا يفتقر

لا يفتقر
 المستثنى
 المستثنى
 المستثنى

بمنزلة ما حلت اذا جاءت بعد الفعل كقولك جاءني الازهر جعلته بمنزلة من جعله
 كما جاءني ثم ترفع ذبوا بالفعل المنفي باللام وتقف بالفعل المنفي بما في هذا الحكم على
 الاوضاع ودرجتها عن طريقها لان اللم توضع في الالفاظ انما وضعت
 لنفي الحكم عن البعض فليس كذلك ان تستعمل كما توضع له **قوله** وحكم غير حكم الالفاظ
 الواقع بعد الالفاظ ان غير موضع في الالفاظ الوصفية ولا يقع الالفاظ
 لشكرت وان افيق الي المعرفة لانه موضوع على ما ينشأ في التفسير لا تترك اذا
 قلت مررت بغيرك **قوله** من اوصف المحاط بغيره وان كان موضوعا على هذا
 لم يكن الاضافه معرفه لا التسمي الا اذا اضيف اليه بغير واحد فتتوقف او لا يكون
 نحو علمك بالحرية غير الكون ونحو فتوصف بغيره الشكر قولك مررت بغيرك
 كمررت بغيرك قد وقع على المحاط بغيره وان كان لم يترك المحاط بغيره
 بغيره وان كان مررت بغير المحاط بغيره في التسمي في هذا الوجه
 خلافه في الالفاظ في الوجهين الاولين اذا المراد به فيهما المحاط بغيره الذات دون
 الوصف والسماء في هذا المعنى وما في اصله في التسمي قد وجدوا بينه
 وبين الالفاظ من جهة ما دخلوا في احد منها على صاحبها انهم استفادوا
 غير المعنى الاستثناء وادعوا به الالفاظ الاسم الواقع بعد الالفاظ كان السامع
 والسماع

الالفاظ في التسمي

الالفاظ في التسمي

الالفاظ في التسمي

الالفاظ في التسمي

الالفاظ في التسمي

الالفاظ في التسمي

الالفاظ في التسمي

واستعاروا الالفاظ الوصفية واعربوا ما بعدهما اعراب غير حيث كان حرفا
 لا قول نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد وما جاءني غير زيد وما
 جاءني غير زيد بالرفع والنصب فان قلت فلم عمل في الفعل غير المتعدي
 بغير واسطة من ولم يعمل في الاسم الواقع بعد الالفاظ لان غير التوضيح
 الالفاظ في التسمي في المكانية التي هي الستة وما يجري مجرى ما في غير
 غير المتعدي كما علم فيها واما النفي اعني دخول الالفاظ مع غير الوصفية نحو
 قوله تعالى لو كان فيهما الالهة لغسوا اي غير الله ولا يجوز الاستثناء
 اذا لم يفرح لو كان فيهما الالهة مستثنى عنهم الله لغسوا فلو لم يفرح
 ان يقول صبر ان الامر كذلك لكن جاز ان يكون فيهما الالهة مستثنى
 عنهم الله فلا يبقى للآية قاطعة على التوضيح **قوله** ومثل سوي علم ان سوي
 في ممكن معنى غير انه يستثنى به والفرق بينهما ان سوي غير علم ظرف مكان
 الاصل وصفه ان لا ياتي العواسل لان الموضع المقدر في غير ما لا يجوز
 ان ياتي في حاله واحدة فلهذا كان الحسن ان يقال مررت بغيرك
 سواك ويقبح ان يقال مررت بغيرك في موضع مكانك وما يدل على الظاهر في قوله
 صلتة للموصول نحو جاءني الذي سواك بخلاف غير الواسطون اجازوا استعماله

المعنى

الالفاظ في التسمي

الالفاظ في التسمي

الالفاظ في التسمي

الالفاظ في التسمي

الالفاظ في التسمي

الالفاظ في التسمي

الالفاظ في التسمي

زيدا لقايم وان في الدار لزيد في الدار جالبس وكان القياس ان ترخل علينا
 خولان زيدا قايما الى انهم كرهوا ان يسموا في حرقين بمعنى واحد فادخلوا على
 الجور والاسم ايضا اذا فسد بينهما بالظرف وعلى ما يتعلق بالجزء البنا اذا
 تعديت فلا يجوز ان زيدا قايما في الدار لان اللام لا يتاخر عن الاسم والجور لا
 يقع في صلاته ويكون تاما على فية مرفوعة المحل بالابتداء جانبا المعطوف
 الرفع حملا على المحل نحو ان زيدا قايما وهو واما قوله تعالى ان الذين آمنوا وازمنهم هادوا
 وانصارى وانهم يتقون غلط الصوابون على محان ان مع حاشية خبرها
 قبل السجدة الجبر وهو قول تعاقب من باللام واليوم الاخر فقد ذكرنا
 في الآية تقدما وتأخيرا كما انه ابتداء وانما يتقون كذلك بعدما مضى
 واشد من هذا والآفة علوا وانتم بقاء بقاء في شفاق كانه قال ان بقاء
 وانتم كذلك وفائدة التقديم في الآية هي الايزان بان الصابين الذين
 كانوا بعد من غيرهم واشتد قوما في الكفر وما سموا صابين
 الا انهم صيروا الى ديان كمالوا آمنوا بفتح مع ذلك انما انتم فبعد عن
 غيرهم فقد ذكرتم ايضا انما بسند التكنية واما البيت في الاشعار بان
 الخنا

اذا جاز في نو
 فصا يكون معطوف
 على محران الذين
 بعد مني الجملة
 تقديرا

انما هو
 انما هو

الخنا طين او غلظة البغى فما جلدت كبرهم حيث كانوا استبدوا ولو قيدوا
 الصابين بالنصب واما كما كان من التقديم والتأخير في شي
 التقديم والتأخير في المنزلة دون الغارة هكذا في الكشف **قوله** وكان
 في قولك كان زيدا السدان زيدا كالا سدا فاما قدمت الكاف فتحت صيرت
 ان تكون واخذ على المفرد ولفظا وانما على الكسرة ليدل جواز اسكو
 عليه وانما عدل الى الكلام عن سموة الاول ليكون الكلام مبنيا من اول
 او سلة على التشبيه الذي انك اذا قلت كان عمرو الاسر فقد نيت كلامك
 على التشبيه بخلاف قولك ان زيدا كالا سدا ان التشبيه بما يكون بعد مضى
 صدرت على الاثبات **قوله** ولكن لا تدرك اعلم ان كنت يتوسط
 بين كلامين متغايرين نغيا واشباها فيستدركها النفي بالاثبات وال
 ثبات بالنفي ذلك نحو قولك زيدا كالا سدا فاما ضربه وبادخرو
 ولكن زيدا لم يحى وقد ينزل التغاير المعنوي منزلة التغاير اللفظ فيقال
 فارقتي زيد لكن عمرو حاضر وجاد زيد لكن عمرو غايب هي تشارك في
 جواز اللطف عليهما مع ما عملت فيه محلا الى ان مفناها لا يغاير معنى
 الابتداء وفي جواز دخول اللام على خبرها ايضا عند الكوفيين دون النحاة

للتشبيه كان مركبة
 من كاف التثنية وان
 اذا الاصل

انما هو

وليت للتي ولعد للترجي وركن خوفه معا بالتناز ووقوله تعا
 بعد التناز قريترج للبعد والفرق بينهما ان ليت يجوز ان تستعمل
 فيها هو لا يمكن نحو ليت الشباب يعود يوما فخره بما فعل المشيب ولعد لا
 فيما يمكن وتوهم استعمالها هو يمكن الوقوع اذا الحال تيرجعي وقوله والوق
 بين ان وان ان المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد وقد
 ذكرنا ان المفتوحة بمنزلة المكسورة في العدا واقدرة معنى التوكيد
 ومخالفة لهما في التناز فالحكمة الي حكم المفرد فتكون معا في تاويل
 المصدر فلا تغيب فيهما اليها اسم او فعلا ترى ان التفسير في معنى
 ان زيدا منطلق بلغنى المطلق زيدا اما المكسورة فالحكمة معا على
 استقلالها بافايرتها تقول ان زيدا منطلق وتكسرت كما تكسرت
 على زير منطلق والحاصل ان ما كان منطقتا للجد فالواقع فيه يكون
 كافتتاح الكلام وبعد القول وبعد الموصول ونحو ذلك وما كان
 منطقتا للمفاد يرفق بالواقع فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمفعول
 والمضاف اليه مبتدأ نحو بلغنى ان زيدا منطلق وسمعت ان
 عمرو اخرج وعجبت من طول ان يكسر واقف وحق ان زيدا منطلق مروج مخرج
 ان لا يكسر

خوليت لي مالا
 فانفقه

((د))
 ان زيدا منطلق بلغنى المطلق زيدا اما المكسورة فالحكمة معا على
 استقلالها بافايرتها تقول ان زيدا منطلق وتكسرت كما تكسرت
 على زير منطلق والحاصل ان ما كان منطقتا للجد فالواقع فيه يكون
 كافتتاح الكلام وبعد القول وبعد الموصول ونحو ذلك وما كان
 منطقتا للمفاد يرفق بالواقع فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمفعول
 والمضاف اليه مبتدأ نحو بلغنى ان زيدا منطلق وسمعت ان
 عمرو اخرج وعجبت من طول ان يكسر واقف وحق ان زيدا منطلق مروج مخرج
 ان لا يكسر

لا بد ان يقع مبتدأ ببناء اللفظ

انما في اللفظ لا يقع في اللفظ
 انما في اللفظ لا يقع في اللفظ
 انما في اللفظ لا يقع في اللفظ

الا ان لا يقع مبتدأ ببناء اللفظ تقول ان زيدا منطلق حق بل التشر
 موا تقدير الجوز ذلك لانهم لو ابتداءوا الكلام بان كان عرضة لدخول
 ان عليه نحو وان زيدا قابم حق وهذا يجوز لاجتماع حرفين لمعنى
 واحد **فقد** وتفتح بعرو لولول وبعد علمت واخواتها فتحت بعرو نحو
 لو انك فتي لا كترت لك لان ما بعرو لولول كان مختصا بالفعول اقتض ذلك
 فاعلا والفاعل لا يكون الامور فالتقدير لولول وقع انك فتي لا كترت لك لان
 هذا مما شتر استعماله بطول الكلام بان وصلت ولطلبها الفعول وجب
 ان الواقعة بعد ان يكون خبرها فعلا فلا يجوز لولول ان زيدا افور مثلا
 هكذا ذكره النحوي وقد اعترض عليه قوله تعالى ولولول في الارض من
 شجرة اقلام والبيحيمية وقد اجاب عنه في المشايخ بانها انما جاز من
 حيث ان قوله تعالى والبيحيمية لما التبس بالعطف بقوله ما في الارض من
 شجرة اقلام صار خبر الجملة المعطوفة وهي عيدة كانه خبر الجملة المعطوفة
 ضربت عمرو واخا زيدا انما يصح نصب مع كون الفعل مشفولا بغيره وهو
 اجني عن من اجل ان عمرو واخا زيدا التبا عطف ما عرو لولول اتصاله به من
 سبب زيدا فكان الضمير المتصل بخبر زيدا متصلا بعمرو وانما فتحت لولول لان
 انما في اللفظ لا يقع في اللفظ

اي على ان المفتوحة
 اذا ابتداء وجب
 ان يدخل ان لا توضع
 لا ابتداء وهذا
 باطل بل هو
 لا يجتمع
 لا يجتمع

لا يجوز ان يكون خبر ان الاسم

انما في اللفظ لا يقع في اللفظ
 انما في اللفظ لا يقع في اللفظ
 انما في اللفظ لا يقع في اللفظ

ما بعد ما ابتدأ بحروف الجر والمبتدأ لا يكون إلا مفردا فإذا قلت لولان تريد
 منطلق لكان كذلك فكانت قلت لولان انطلقا زيدا ولو كسرت لكان بمنزلة قولك
 لولان زيدا منطلقا والمبتدأ لا يكون مبتدأ وكيف والمبتدأ مخبر عنه والجملة لا تشتمل إلا
 خبرا عن ما واما فتحت بعد علمت لكانت اذا قلت علمت انك زاهد فكأنك قلت
 علمت علمت في ما كبري حاصله ان لا تشك في ما كبري من المفعولين مع ان لفظ الكلام
 بانه وصلت ولا يخفى مع المصير لانه مختص باللفظ وقد ذكرنا اننا اذا
 قلت علمت ان زيدا منطلق خبر في صلتها بذكر الحديث والمحدث عنه فيصير كانه
 قيل علمت زيدا منطلقا وهذا كلام يفهم من ينظر في ظاهره
 فيستوهم انهم جعلوا ان في حكم المفعول ليس كذلك بل خبر في خبر
 والمحدث عنه اذا جري ذكرها في صلتها بذكر علمت على ان المقصود الاخبار
 يعلم زيدا منطلقا وان كان كذلك علم ان المراد علمت انطلقا واقعا فلم
 يحتاج الى ذكره وان قلت علمت انطلقا لم يدل على انك اذا لا يكون موجبه
 وخبر عن علمت انك زاهد القابض وانما كسرت خبر دخول اللام في خبرها
 لان علمت يعلق عند لام لا ابتدأ بخول زيدا منطلقا على ما سيأتي بيانه فاذا
 دخلت صار معلقا وما بعد مطلق الجملة فتك قوله وتوعد ما الكاف على
 ان الكلام لا ينفصل
 ان السكته انما هي على السكته الاول
 جميعا

واما انما فتحت
 علمت علمت في ما كبري
 بانه وصلت ولا يخفى
 قلت علمت ان زيدا منطلق
 قيل علمت زيدا منطلقا
 فيستوهم انهم جعلوا
 والمحدث عنه اذا جري
 يعلم زيدا منطلقا
 يحتاج الى ذكره
 وخبر عن علمت
 لان علمت يعلق
 دخلت صار معلقا

جميعا فتكتفا عن الفصل الدال على ان ما تدر على هذه الحروف الستة فتكتفا
 عن العلم وتشبها بالدخول على القيلين نحو انما زيد قائم وانما قام زيد على
 كذا ساير الحروف وقد ذكر علماء علم المعاني انما قصر الحكم على الشيء او وقع الشيء
 على الحكم كقولك انما زيد قائم تريد ان زيدا مقصور على القوم وانما تقوم
 زيد تريد ان القيام مقصور على زيد ومنه قوله تعالى انما انا بشر مثلكم
 قوله تعالى انما نبينا الله واستقصاء الكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب
 واعلم ان هذه الحروف كما يبطل عليها عند حقوق ما الكافه بيا كذلك
 يبطل عليها ما خلا ليت ولقد بالتحقيق وما تشبها بالدخول على
 القيلين الا ان المكسورة اذا خففت لزمت اللام فراقبين وبين
 ان ان الناقصة وانما دخلت على الفعل فيدخل على الافعال الداخلة على
 المبتدأ وانما كان وكاد وصيغ اخواتها والمفتوحة اذا خففت
 يقوض عما زعمت عند دخولها على الفعل احد الحروف الاربعة التي سوف
 وقد ورد في قاييمنا وبين ان الناصبة لانما لا تجتمع ان الناصبة
 كونها لا استقبال وهذه الا حرف ايضا اما لا استقبال او الحال نحو ان زيد
 لقائم وكان زيدا قائما وظلمت ان زيدا منطلقا وعلمت ان يخرج واووف

انما انما فتحت
 علمت علمت في ما كبري
 بانه وصلت ولا يخفى
 قلت علمت ان زيدا منطلق
 قيل علمت زيدا منطلقا
 فيستوهم انهم جعلوا
 والمحدث عنه اذا جري
 يعلم زيدا منطلقا
 يحتاج الى ذكره
 وخبر عن علمت
 لان علمت يعلق
 دخلت صار معلقا

يخرج وان لا يخرج وان قد خرج وما جاء به ذلك من غير ما في رواية حقا
قوله والاشنان اللذان مرفوعهما قبل المنصوب وبهما ما ولا المشتبكت
 ليس ما ولا يتحملان على ليس فجهلها مرفوع ومنصوب على لغة المحدث
 الجاز لسنا بجهلها اياها من وجهين احدهما النفي والآخر قول المحدث
 والمبتدأ والخبر ثم ان ما ان شبهة وذكر في كانت عملة في الموقفة
 والنكرة جميعا نحو ما لا بد منطلقا وما رجلا ففقد متبعا ولا بد لا
 الا في النكته في الشبه وانما خفيت بالنكته دون الموقفة لانها اولي النكته
 منها بالموقفة تكون في النفي الجنس في الاغم الا غلب ذلك لا يتصور الا
 النكته فدو عن كنهها ذكر وان كانت بمعنى ليس بنو تميم لا
 يقولونها ويرفعون ما بعدتها على الابتداء والتثنية ^{الاول} الاول قال
 الله تعالى ما هذا بشرا وقال ما هتن اهلهم ويبطل عملها عند النفي
 النفي بالانزوال شبهها ليس وذكر في لوجه تشبيه هو النفي وقد
 ابطلت الا ذلك واما ليس فانه تعلم مع الاكونا فاعلا واللام تبطل
 الفعلية وكذلك يبطل عملها عند تقديم الجبر على الاسم انما دارا
 الضعفاء وفعليتها لانها ما قبلها فاعلا غير صرف شيئا ضعيفا
 من

بلا خصاصا
 لا تصح النفي في النكته
 خلاف لا فانه النفي الاستقبال
 ولذلك في
 الاكونا لا بد ان ما اذ ليس
 ذو لغة
 في لا رجل افضل منك وامتنع
 لا زيدا منطلقا انما لا الضمير
 في

او هو كذا كل واحد منهما المنفرد

او هو كذا كل واحد منهما المنفرد

من جهة المعنى فلم يبق في المرفوع عند ولها عند تشبيهها الا على
 فان قلت فبابا لهما التزموا تقديم المنصوب على المرفوع في باب ان
 واخواتها اظيها في الفعلية وفي ما ولا تقديم المرفوع لذلك قلت ان
 واخواتها لما اشبهت الفعل لفظا ومعنى واستعمالا احبوا
 المخالفة بينهما وبين الاصل لا يشبهن به بخلاف ما ولا فانها لم
 يشبهها تلك المشابهة القوية فاقومن فيهما الا شتبا بالاصد قوله
 ولا وجه اخر اعلم ان النكته حو رجلا وفرد يستعمل على الجنس
 كله بطريق البدل فادخلت عليها بالاشتمال استغفرت نحو لا رجل
 في الدار قد اشتمل النفي على كل رجل حتى لا يجوز لا وجدة في الدار بل وجلان
 ولهذا معنى قوله ويقال النفي الجنس وفي قوله هم في الجنس نوع من التثنية
 لانه في حكم الجنس لا في نفس الجنس الا ان كان النكته اذا قلت لا رجلا
 الدار نفيت حكم الرجل وهو كنه في نفسه لا نفي ثم ان لا كنه قد
 استحققت على ان نفي الاسم ورفع الجبر كونها في النفي بمنزلة ان في الا
 بحباب وهم يحملون المعنى على ضده كما يحملونه على نظيره طلبا للتشابه
 والتشابه وتحقيقا لتقابل ثم ان الاسم اذا كان النفي مضافا او مفادعا

له ان تصب انصبابا صحيحا كما ذكرنا ان كان مفردا ينسب على الفتح وقد سبق
 الاشارة الى العلة الموصية ببناء المفرد وانما غير مفرد في المضاف والمضاف
 له لما ان وجود المضاف اليه يمنع من بناء المضاف وكذلك ما يضاد فاعلم
 بتعريفها من الذي يفصل بين التثنية والتثنية من الثاني فاعلم انك
 تقول لامساات في الدار فتح التثنية لان الحركة ليست حركة اعراب فاعلم
 فحقنا باختتام التي هي اعراب لكن حركة بناء والنحويون قالوا ان الفتح
 ليست للاسم وحده لكن للاسم مع لا وبقول لا بناء صدق
 كقول لا اعراب نسب لك ففكر لان المضاف موصوب وحركة اعراب
 وانما قال اذا كان الاسم مضاف الى التثنية لانا لا اضافته في هذه الحالة
 الى المفعول متممة لتعريف المضاف وح لا ماسع لدخول لا هذه على
 المعرفة اللهم الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب ريرا
 الان او عز في الدار وانما خبر لا عن فروع نحو لا علام دجركاين
 عندنا كما ان خبر ان كذلك ثم انهم اختلفوا في ارتفاع في بعضهم
 على انه باعروف كما ان وبعضهم بالجزم كما هو قيد دخول لا ولا
 عملها في جهة الاقوال لا تحزوا بها حروا ان فوجبان ترفع فروع
 الحذر

المتحد بالابتداء فوجب ان يكون الخبر خبر المبتداء ولا تعمل فيه لا اذا انجز
 تعديبه العامل اللفظي وجواز لا رجلا وامراء كاد ينان عندنا بالرفع
 عطفا على المتحد قبل مضى الجملة يدل على ان لا عمل للاب في الخبر ولا يلزم عمل
 عالمين في مفعول واحد على ما سبق في ان واعلم ان اثبات الخبر في هذا
 السبب هو لفتة اهل الجواز واما بنو تميم فانهم لا يثبتون الخبر في كلامهم
 بل يحذفونه حذفا لا ذما كما في قولهم لولا زيدا كان كذا فيحذفون حذفا
 عند الجواز بين منه كلمة الشهادة ومعناها السناد او في الوجود لا
 الله **قال** فان كدرت لامع المفرد جاز فيه الرفع خوف كدره لا حول
 ولا قوت الا بالله انما جاز الرفع مع التكرير فيها فقولك لا رجلا
 فيها ولا امراة في الدار لانه مبني على السؤال نحو ان يقال رجلا في ام امراء
 فتقول لا رجلا في الدار ولا امراة في الدار ولا تسمى **عنه** وقد ذكرنا في الاول
 ولا قوت الا بالله ستة اوجه الاول لا حول ولا قوت بفتح الاسمين
 فتجوز لا في كل واحد منهما في **الجنس الثاني** لا حول ولا قوت
 بفتح الاول نصب الثاني على ان يكون الاول نفي الجنس الثاني زيدا امراء
 للنفي غير عاملة والاسم بعدهما منصوب عطفا على لفظ منفي لانه مفتوح بسببه

المنصور والثالث لا حول ولا حول برفع الاعمين كما ذكرنا بفتح الاول
 ورفع الشئ ليكون عطفًا محالًا مع المنفرد الرابع لا حول ولا قوة الا
 حول ولا قوة على ان لا يفتح لیس وفتح الثاني واسوس هكذا
 وهو الوجه الثالث في حيرة الالة ليس به حكمًا لالة الثانية
 في الوجه الثالث لا بد من غير عاملين وفي هذا الوجه يفتى ليس في ارتفاع الاسم
 لها فهذه هي الوجه الستة التي تصول عليها وللزيادة عليها مجال
قول واما المعرفة فلا تقع بعدها الامرفوعة اعلم ان الامرفوعة هي
 للنكرة اذا صلها النفي السايح وذكر لا يتايلني مع التعدي فلم
 يدخلوها على الموقفة فلم يقولوا لا زيد عندك كما قالوا ما زيد عندك
 وان جاء دخولها على الموقفة فلم يقولوا لا زيد عندك شيع من ففرض
 وردت الشؤ الذي يكسر في الكلام التكرير بحول لا زيد عندك ولا عمرو
 انما جاء بهذا مبنيا على السؤال بخوان يقال لا زيد عندك ام عمرو فتقول
 لا زيد عندك ولا عمرو المفرد لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل لا زيد عندك
 كان الجواب لا اي لا اصل لذكر وحكم النكرة المنصولة بينهما وبين لا
 حكم الموقفة في الجواب لرفع والتكرير بحول لا فيها رجل ولا امرأت **قوله**
 والحروف

والحروف العاملة في المضارع تسعة اعلم ان الاصل في نواصب المضارع هو
 ان المصدرية نحو احبت ان تقوم قالوا انما علمت لمسا بفتحها ان التا
 صبت المتدوت لفظا ولان الجلة بعدها في تأويل المصدر في قولك
 احبت ان تقوم اي فيما مكن كما ان يفتى ان زيدا يقوم في تأويل يفتى قيا
 مه واما احوانها فقد حملت عليها في العمل لا تسما الاستقبال كما ان
 ان للاستقبال وحق عن الخليل ان الحرف الناصب في الحسب والباس
 لا ينصب الفعل الا وهو مضمر والاكثرون على خلافه **قوله** ولن
 لتاكيد النفي في المستقبل تقول لا افعل فاذا اردت التاكيد قلت
 لن افعل عزا ولا يجوز لن افعل لان وعند الخليل يجوز ان يضاف لن
 فحقت المهرت وسقطت الالف لا لتقائه مع النون الساكنة ومضرب
 الكتاب بجعله قايما فقد زعموا قول الخليل يجوز ان يضاف لن
 اضرب اذ لو كان اصلا لان ما تقدمه شئ مما في حيزه وهذا لا يلزم
 لان الحروف تتغير احكامها ومما فيها عند التركيب لا تثنى ان لو اذ اثنيت
 مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا ويجوز معنى اكلوا التحميم بحول
 لا اخرتني وعلى هذا اكثر الحروف المركبة وعبد الفراء اصلها لا فابدل التثنية

ويفعل الفرض على ما تقدّر **قد** وإن من بينها تدخل على المكلف وتضيق
 شتبه امره على ان تصرف في كسبه الكلام من تصرف في حوائجها فانها
 اصل البواقي فلهذا **قد** كذلك دخل على الما في المضارع وتعمل
 الاضمار والاضمار فان قلت كيف عدل دخول على المكلف من خواصه
 دون اخواتها وقد عرفت ان ايقظ تدخل على المكلف كافي قوله اذن تعلم
 بنصري مفسر خشن قلت لا نسلم ان اذن في البيت داخل على الما فلهذا
 هي مرفوعة فلو كانت بين الشرط والمقدار والقسم وجوابه ولا
 تقول بما وقع بعده والاصل ان اذن غير داخل على المكلف في البيت
 لا لفظا ولا معنى اما لفظا فلهذا لا تدخل على المصدر بها المكلف
 ولما معنى قلته لا تقول بالمعنى بل هو ملغى كانه
 قيل لو كنت من اذن لكانت بغيري اذن وجواب ثان وهو انه ما جعل
 الدخول على المكلف من خواصه وان لم يكن احد هما على الافراد من
 حوائجهم **قد** وهو حتى علم ان حشر حرف جبر بمنزلة الالف فاذا صادفنا
 الفعل بعدها وجب ان يكون منصوبا باضمار ان اذ قلت سررت حتى
 ادخلها كانه قلت سررت حتى يكون الفعل مصدر مجزوع والمجاز حتى
 في ناديل
 في ناديل
 في ناديل

على ما في الاصل ان يكون المصدر في البيت
 على ما في الاصل ان يكون المصدر في البيت

وما يدل على ان العمل كالمنا لان المضمر دون حتى قول الشاعر اذ
 عندي اني الدهنيق بطل حتى المصنف ويغفلو الفقيدان فالمصنف مجزوع
 ويغفلو معطوف عليه ومعلوم ان النصب لا يحتمل الا باضمار ان
 لانه بمنزلة حتى المصنف وغلا الفقيدان ولو كان حتى في قولك سررت
 حتى ادخلها هي ناصية بغضها لوجب ان لا يكون هنا منصوبا بعد الجبر
 لانه لا يكون في موضع واحد جارا وناصيا والمعطوف يجب ان يكون
 احزاب المعطوف عليه فاذا لم يكن قبله فيلزم فعل منصوب وكان قبله
 اسم مجزوع عرفت ان حتى فيما نحن فيه حرف صير باق على افعالها وان
 النصب باضمار ان قال عبد القاهر ان في الكلام هنا مضافا محذوف
 في كانه فيلزم سررت حتى ان ادخلها كقولك آتيك خفوق النجم
 ان المصدر قد اضيف اليه الزمان ثم حذف المضاف وصار المصدر
 يبا منابه ثم ان الفعل بعد حتى انما يتصان كان مستقبلا نحو سررت حتى
 ادخلها اي سررت كي ادخلها في السبب السبب قد تعذر والمسيب
 اعني الدخول لم بمضرو هو متروك بعد او في حكم المستقبل نحو سررت
 اسررت ادخلها يعني ان ادخلها في سبب السبب قد مضى جميعا

الآن المسبب في حكم المستقبل لانه في وقت وجود السبب متوقفا
 وانت تخبرك الآن بلفظه واما اذا كان حالا او في حكم الحال نحو سرت
 حتى ادخلها الآن او سرت امر حتى ادخلها على حكمها لانه
 ضبته فلا ماسخ للتصريح هنا الامتناع اضمارا مع فعل الحال
قوله ولا لم كي اذا قلت جيتك لتكرمي فالفعل منصوب باضمار ان
 لان اللام الجارة لا تدخل الاعلى الاسم ولا تعد في الفعل لما ذكرنا
 حتى ولا يمنع اظهار ان معها نحو جيتك لان تعطين بخلاف
 احوالها لانها في الاصل للعطف اعني حتى والواو والفاء فلو
 ظرير بعد ما ان لظهر عطف الاسم على الفعل ولكن في خلاف
 اللام فانها ليست من حروف العطف بل من حروف الجر فلما كان
 باظهار الاسم بعدها واذا دخلت على الفعل الواقعة عليه لا وجب اظهار
 ان نحو لئلا تعطين كيلا يتعلل الا ما في فان اللفظ به سمح **قوله**
 ولا لم الجدي اللام المزينة لتأكيد النفي نحو لم اكن لازجبه وانما تكن
 عاملة بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر وقد زبدت بهما التوكيد
 النفي فباخري ان لا تعد النصب من احوال للاضمار والتزم اضمارا
 معها

معها لانها جعلت في التنفيذ بالاضمار ^{السين} التزم في الاثبات ولفظ
 الفعل لم يترجم مع السمين فالترجم معها ايضا ولم يظهر ان والظاهر
 لفظ الاسم وفيه بحث في يطلب في المفتاح **قوله** واو بمعنى لي او الا اذا قلت
 لا زمتك او تعطيني حق كان المعنى لا زمتك الى ان تعطيني صفي والاكثر
 ون قالوا او بمعنى لي ان وتلك العبارة معترضة عليها لاق او الفهم بعدها
 ان لو كانت بمعنى لي ان كان التقدير في قولن او تعطيني وهذا خلق
 القدر والمفتق سرك هذه العبارة دفعا لهذا الاعتراض وانما كان النصب
 بان هنا ولم يكن بها نفسها لانها في الاصل من حروف العطف فلا تكون
 محاملة في الفعل فان قلت انها ليست بهذا العطف لانهم فسروها
 بالاي او حتى والاقولنا وشئ من هذه الحروف مفسرة هي بما ليس
 بعامل في الفعل ايضا فوجب اضمارا بعدها **قوله** واو والصرف هو الواو
 في نحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن وهو تسمى والجمع وانما
 اضرت بعدها ان ولم تعمل بنفسها لانها لو علمت لكانت لا تخلوا
 من ان تعمل اعتبارا الاصل في المعطاة الذي عرض لها في هذا الموضع و
 كلا الاعتبارين لا يوجب لها النصب ايا الاول فلاق معناها الموضوع

حته بين لاجله هو العطف والاشتراك وشي من محروف العطف لا عمل
 التنبؤ وإنما التثنية فلان معناها العارض وهو معنى مع ومعا ومات
 مع لا عمل التنبؤ في الفعل وإنما قلنا انها بمعنى مع لا تكثر اذا قلت
 لانا كل الستمك وتشرب اللبن كاتك لاننا مكر قلت لانا كل الستمك
 مع تشربك اللبن فقل ان ياء كل الستمك على حدة ويشرب اللبن
 على حدة وليس له ان يجمع بينهما في وقت واحد وان اردت ان تكون
 عن كل واحد منهما فقل لا تأكل الستمك وتشرب اللبن باجزم اي
 ولا تشرب اللبن والفعل بعدهما مع ان المضرت منصوب
 المحل على اية مفعول مع كما في قولهم ما صنعت وياك **فعل** والنا
 في جواب الاشياء الشئ خوراني فاكرمك والفعل منصوب بانذار
 ان وذلك انهم لما قالوا ورن ولم يمكنهم عطف الفعل الذي هو اكرمك
 عليه اذا كان يجب دخوله فيما دخل فيه الاول خوراني فلا كرمك مثلا
 قصدوا الى احصى يبين ان قصدهم ان يجعلوا الزيادة سبب الكرام
 فنزلوا قولهم زرنني منزلة المصدر نحو ليكن منك زيادة وما تنزل
 منزلة المصدر وجب ان ياتي بعد الفاء ليكون عطف اسم على اسم فقل
 زرنني

زرنني فاكرمك اي ليكن منك زيادة فاكرم فعمل انذار بان
 الاول سبب للآخر وكذا التثنية كما في قوله تعالى ولا تطعوه فيجعل عليكم غصبا
 اي فاق جحد والمعنى لا يكون منك طفيا لنا فالجمل غصبتني واما النفي
 فمقولك ما يتنا فخرتنا وله معنيان احدهما ما شئتينا فكيف فخرتنا
 بمعنى لو آتينا فخرتنا وانما ما شئتينا الا لم تحترنا اي لم يوجبه
 اثنيان كيتبيل الحريث وانما اخصر عناء فيما ذكرنا لان الكلام موضع
 لا تنفاه مجموع الاثنيان والحوين والتفاء المجموع اما بالتنفاه كل واحد
 من خبرانه وهو المعنى الاول او بالتنفاه احد الخبرين وهو المعنى
 الثاني وذكر لا يكون الا بالتنفاه الحريث وون الاثنيان ولا يمكن منك
 او الحريث بدون الاثنيان لا يتصور واما الاستفهام فخوابين يتكروفا
 زورك والمعنى يكون منك تعريفيت فزيادت منيت واما التثنية فليست
 ليما لا فاقاق واما العرض فانه قريب من التثنية نحو الا تنزل فتصيب خيرا
 كانه قيل لا يكون منك نزول فاما بته خير منيت ومقارنته من التثنية
 انك اذا عرفت النزول فقد حشيت عليه ولا تحت الاعلى ما تودة وتثنا
 وليس هذا بالاستفهام لانك لا تقصد بقولك الا تنزل فتصيب خيرا

انشورول وانما القصد ان تتركه وتعرفه عليه في حفظ الفعل منسوب
 بعد الفاء هذه المواضع بافان ان ثم ان الفعل منصوب بعد الفاء مع ان
 المنزلة له اعراب ولا يخفى ان الرفع والتثنية بنقص ثلاث اقسام قسم
 جازية الرفع فقط خواتم فاحتمل ان يكون متكنا التثنية في بيت
 على ما مر وقسم جازية النصب والرفع خواتم في بيت ثانيا ثبت قدرت
 افلا تليان فخرينا وان ثبت قدرت يمكن متكنا تليان فخرينا وقسم
 جازية التثنية لا جازية **قوله** وعلامته تحت الجواب بالفاء ان يكون
 المعنى ان فعلت فعلت اراد ان الجواب بالفاء انما يكون فيما كان الاول
 سببا ما حيث لا خلاف كما ذكرنا خواتم فاحتمل ان جعل التثنية سببا
 للحدث اي ان اقيمتا فخرنا وهذا معنى قوله ان فعلت فعلت
 ان يكون ذلك بافان شرط **قوله** والجازية له لم ولا ينفع انما
 علمت لم لاختصاصها بالفعل وانما وجبت تعدل الجزم لانها اشبهت
 بان من حيث انما ترحل على الفعل المضارع فتقلد التي معنى انما
 ان ان ترحل على الفعل فتقلد الى معنى المستقل سواء كان ماضيا او
 مضارعا فلما اشبهت عملها ولما بمنزلة لم في هذا النقل فقلت
 فقلت

في بيت
 في بيت
 في بيت

فقلت عليها وقالوا انما دخلت لم على المضارع ولم ترحل على الماضي لانها
 لما كانت عاملة والعمد يظهر في المضارع دون الماضي الزمونها المضارع
 ولم يجوزوا دخولها في الماضي كما جازوا ذلك في ان الشرطية لانها اصل
 في حروف الشرط ان ترحل على الفعل المستقبلي والمستقبلي انما فعل
 عن الانقضاء لا في الاضطرار والاصل فيها ان ترحل على الماضي وقد وجبت
 الاصل فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الاصل لما جاز دخولها
 على المضارع الذي هو اشتد **قوله** وفي ما توقع قيل ان لم ينفي فعلا لما
 في قدر فعل فلما في النفي بمنزلة قدر في الاثبات وفي قدر معنى التوقع فذكر
 في ما يقال في تركيب الامير التعميم يتطرون ذلك وكذا في ما يربى في قدر
 ضمت اليها ما فازدريت في معناها ان تضمنت معنى التوقع واستطال
 زمان فعلها في ذلك الكون اذا قلت ندم وانفقه النظم اي عقيب ندمه
 ولو قلت بلما كان عدان لم يتفقه لوقت **قوله** ولا لام الامر انما علمت
 لام الامر الجزم لانها في المضارع ونقل معناها من الاضطرار الى الامر
 ان ان تنقل الفعل من كونه مجزوما الى كونه مشكوكا فيه وانما كسرت
 ومن حروف الوارد على حركات واحدا تفتح على ما سبق فقلت

في بيت

بينا وبين لام التأكيد التي تدخل في مضارع ان زيدا يضرب ولا تهايم
 كانت عاملة على الاحتصاص بالفعل انجبت اللام الجارة تملأ على
 مختصا باللام فكسرت كما كسرت وتسكن عند واو العطف وفاء حوقله
 ثمة فليست جارية وليومنون لانهم شبهوا في من فيستحبوا فخذ
 وكيد وخوبها مما عبت مسورا اللام ههنا كما قد سكتوا العين
 ثمة خوف خذ وكيد ونظير اسكان اول هومع الواو واناء تيشما
 بقصد حيث قالوا عترو **فقال** ولا للقي انما علمت لا هذه الجزم لما كبرنا
 في لام الامر ثم التهم فريكون للفاعلا والمفعول عايبين او حاضرين
 او متكلمين كما ان الامر كذلك في قول لا يضرب زيدا ولا يقرب ولا تقرب
 ولا اقرب ولا تقرب **فقال** وان في الشرط والجزاء ان وضقت للشرط وهي
 تقتضيتان تجل احدهما شرطا والاخرى جزاء وانما وجبت ان تملأ
 الجزم لانها كانت مقترنة بالجملة وجب ان تكون عاملة فاختص بها
 عمل الجزم لطول ما تقتضيه لانها حذف في قوله وهي ان لم تقبل كما
 ان لو لما في وانما لم يقدح الجزم لو كان كما علمت ان لانها كانت للماضي
 وانما لا يستحق الاعراب فباخرى ان لا تملأ حرفا تذي وضع لاجله
 ولا يرد

على هذا الوجه الذي ذكره المؤلف

ولا يرد على هذا لانها تملأ في المضارع لفظا فان قلت كيف زعمت ان
 للاستقبال انت تقول ان كنت خرجت امس فانه اعطيتك قلنا انه
 وان كان ماضيا لفظا لان المعنى على الاستقبال كان المعنى ان تكون خرجت
 امس على معنى ان يخرج خروجا امس لانك تقول في ذلك يجوز ان لا يكون
 قد خرج وزكلام على وجهه **فقال** وهما مجزومان اذا كانا مضارعين اعلم ان
 فعل الشرط والجزاء لم يخلو من ان يكونا مضارعين او ماضيين او انشراط
 مضارعان والجزء ماضيا او على العكس ذلك انما الاول فخوان تسألن اعطاك
 فالفعلان مجزومان جميعا بان لان معناه يقتضي الجزم وهو عامد فوجب
 ان يكون عاملا فيهما جميعا لان نسبتة كل واحد منهما على السواية وانما
 التثنية فلا يظهر فيما الاعراب فخوان جيئتن اكر منك لان الكلمة اذا كانت
 خبر متوجبة للاعراب فلا يتغير عن حالها وان كان العامل لا يصفها
 الا انها وقعا موقعا لو وقع فيه المضارع الذي يستحق الاعراب
 لكان مجزوما وانما السالشر فخوان تائتن اكر منك فالاول مجزوم
 لا استحقيقه الاعراب وملاصقة حرف الجزم اياه وانما التثنية فلا يظهر فيه
 الجزم لما ذكرنا وانما القسم الرابع وهو ان يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا

لان ما فيه اخف من المضارع
 وهذا موقوع يطلب فيه التحفيف
 بالجملة صارتا
 جملة واحدة فطال
 الكلام والذى
 اقتر للشرط
 والجزء
 الجزم

في كل لفظ عام عن النماذج

الجزء الاسمي من الفعل

لأن تقدير الجرم في جزأ الجملة الاسمية أو الاسم والنسب مما لا
يخفى اسمها لا يرى أن إذا قلت أنك تكلمت فأكرمته فلا يتبادر لك
أن تقول أنك مجرم في التقدير لكنك تقول أنك مجرم في الجموع
الكلام على معنى فعدا فظهر فيه كونه تعلقه بحسب كرامه
وعلى هذا أن تأتى اليوم فقد أتيتك وأمر إذا لم تكن أن تفعل
لكن ذلك لو جوب أو وقع مستحقا أو ما استنبه ذلك وإما في
قولك أن خرجت خرجت فلا حاجة لك أن تتنازل الفعل على فعد
آخر فظهر الفرق والحاصل أن إذا كان فعلا يمكن حزمه أو
تقدير الجرم فيه وحده أن يستعمل في غير الفاء والآلة من الفاعل
قلت أنت من مذهبهم أن أعراب الفعل مجاز على سبيل التشبيه وهو
الذي ذكرته يوجب أن يكون الجرم في الاسم معنى فيكون حقيقة
ولم يكن مجازا لأنه أحسن الأعراب لم يكن في الاسم حقيقة إلا لكونه
مفيدا معنى لم يكن في نفسه صفة المعرب دليل عليه كإثباته وخوفا
قلنا أن الجرم قد بان ما لا يرى بالجرم من المعنى وحفظه عن التباسه
تلتبس أن والمراد بها الجرم بالتميز عن التافيت وليست أعراب الاسم
هذا

لكنهم

لا
في
الاسم
الذي
ذكرته

لهذا الفرض لأنه يدل على معنى مؤخر ليس هو في الفعل ولا في الاسم وذكر المعنى
الفرق بين الفاعلية والمفعولية فليس رفع زيد ونصب غيره
فرب زيد عروا يعلم به أن الحرف معناه المحازاة وفي لا يخرج أن معنى
لا أنتى ولكن لأن الفعل في أفنضائه فاجتبه أن يفصل
أحد مما عن الآخر **قول** ويجزم بأن مظهر إذا قلت أنتى أنتى
فإن فأكرمته مجزوم لأنه جزأ من فاعله فلهذا لا بد له من اللاحقة
المعنى أنتى فأنك أن تأتى أنتى فأنك لما أنتى بالبيان
نتم أنتى بعد باكرتك مجزوم ما علم أنه جزأ من أنتى أنتى على كلنا
الاستفهام أين بيتك أذكرك المعنى أن أخرج بيتك أو أن أخرج
أذكرك لأنك ما استفهمت عن بيت جيت ثم جيت بعد الفعل علم
أنه جواب لما يقصده الاستفهام من الإجابة والتعريف وعلى هذا
الوجه يجوز لا تفعل كين خير لك لأنك لما نيت عن الفعل كين
خير لك وإن قلت لا تترك من الاسم يكلد بالجزم كان محالا
لأن عدم الدنوا يقتضى الأكل ولا تترك لا بد له من اللاحقة
يدل على الإثبات قالوا وهذا امتنع الاضمار بعد النفي مطلقا لأنك إذا

الجزء الاسمي من الفعل

معنى ضرب أو معنى زيد وعرو
كما كان يلزم في أن ضربا من
يعلم به

لا يمكن أن يكون جوابا للاستفهام
لأن الاستفهام عن البيت لا يوجب
الرفع يادوا وأجوبهم ما عرفت
البيت أين هو
وأنت بعد جواب كان الظن
أن لم تفعل أو أن تترك عن الفعل

حرف الشرط كما ذكرنا ومحل منصوب بالمفعولية واذا قلت ما يكن افزع
 كان مرفوعا المحل بالابتداء وهذا يعنى قول من قال ان الجرح مخرج المثلين
 اذ لو كان الجرح هو الجرح وحده لو جبت ان يكون فيه ضمير عاين المبتداء
 وقد خلا الجرح عن العاين وفي الشرط ضمير عاين البية وكذلك اي
 تقول اليهم يا شني الكرم والمعنى انسان ما ان ثاشن الكرم وهو
 ههنا مرفوع بالابتداء ولو قلت اليهم تفرب اقرب كان منصوبا على
 المفعولية وعلى هذا مذهب واين فمضى من الظروف التمرمانية واين من
 الظروف المكاشية فاذا قلت متر تجر عرج افزع كان مشتملا على جميع
 الازمنة واذا قلت اين تذهب اذ خير لا تستغرق الاسكنة وتحققها
 ما المزيق فزبد ههنا ابها ما خوف مستما تخرج اخرج واينما تكن الكثر
 وعلى هذا التمرمى يعنى كيف لا انتم ايجازى بهادون كيف كن وهين
 لا تستغرق الاحوال وانتم اليست بطرف كما ان كيف كذا وكذا وعلى هذا مذهب
 في انهما تصنع الصنع وقد ذكر فيهما وجهان احدهما ان يكون الاصل
 معلما على ان تكون التثنية زائدة مثلها في ايا ما تدعو فاقبل
 الاول الاولي هاء تحثي للفظ والتثنية ان يكون مبه وافعا قبلها
 فصار ههنا

الشرطية

في ان تكن

الشرطية بمعنى انكفون ثم جريا مجرى كلمة واحدة وعلى هذا خيما واذا
 ما وهما بمنزلة ابن ومثله الا انها لا تجازى بهما الا مع ما وزك
 لانهما قد كذا من الاضافة والاضافة ثاشن في معنى المجازة لا في
 الابهام والاضافة ثاشن فيه فاذا كفتا بما صلتا معنى المجازة **قوله** وان
 يكون واحد من اثنين وضع اي على ان يكون واحدا من اثنين
 جماعة ولهذا اذا اضيفوا الى المعرفة لم يضاف الا الى اثنين فصاعدا
 ولكون التكرار شائعة اضيفوا واحدا كانت اثنين او جماعة
قوله ويدل على استيها الى كفه قد استدل على استيها هذه الكلمات
 باربعة اشياء اسناد الفعل في ضميرها نحو ايتهم يا شني الكرم والاضمار
 مختص بالاسماء ويدخل في الجرح عليها ان تتردد وتكرر باضافتها
 نحو ايتهم ويدخل التثنية نحو ايا ما تدعو وهذا لا يدل على انهم جميع
 هذه الاسماء بل تختص بعضها لان ايا ما وحيثما لا يخلها شني فمن
 ذلك والاولى العام على استيها دلالتها مع افادت معنى المجازة
 على معان يتصور استيها لها بانفسها لولا مقارنته معنى المجازة
 اياها بخلاف ان الشرطية فان معناها مقتضى على افادت معنى المجازة
 فتم

المجازات ويدل على استيها ايضا انها لا تتقوى عن الاعراب المحل على ما
 مروي الحرف لا يكون له اعراب بوجه **فقد** ومنها اسماء تنصب اسماء نكرة
 على انه تمير اعلم ان اسماء الاعداد في ابهامها بمنزلة المقادير فارة
 فتقوت اليك يتيها لانك اذا قلت عندي ثلثة مثلاً فليعلم اني
 نوع تقصد فوجب ان تأتيين بما يبين ويذكر الابهام ثم التبيين
 قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب فالاضافة العشرة فاردو
 نهما فانهما تجبان تضاف اليه امثلة قل العدة التي هي افعال وافعال
 وافعال وفعلت ومنها الجمع المصحح مذكورة وموئنة كسدين وسلك
 فلا تقول ثلثة غلات لان ثلثة لا تكون في العشرة من عقود
 القلت فوجب ان تقول غلات فان لم يكن للاسم مثال قلت جازان
 بضاف اليه الكثرة نحو ثلثة شسوع بفقد استماع في اشيع و
 انشاع وقد شتر عن هذا الاعداد ثلثها يتيها اسماء يتيها اذا
 القياس ثلث ميات او مئى لان الثلثة مبين بالماية الآ
 انهم استفنوا بلفظ الواحد عن الجمع وجاز الرجوع الى التعيين
 في ضرورة الشعر وفيما دون الثلثة لا يجوز الاضافة لان
 اللفظ بالاسم الجسر مفرد كان او مشن فيدل الدلالة على الجسر
 والعدد جميعاً في رجل ورجلان بخلاف ثلثة لا يدرى عقده فيفهم من العدد
 واما

الاعداد

واما التبيين بالمنصوب فقد يكون فيما يتون من الاعداد نحو قوله
 بعضه ثلثة اثواباً لانهم لما نوتوا نسبوا المسمى لا مشاع الاضافة
 كما في موضع كيق سحاباً وفيما فيه التون نحو عندن وثلثون وفي موضع التميز
 فذكره وفيما ركبت الاعداد نحو خمسة عشر رجلاً وانما نقت لان فيه تقدير
 التوين اذا اصاب خمسة وعشر على ما سيجي في موضعهم وحق المنصوب
 ان يكون مفرد لان الفرض الدلالة على الجنس والنكرة المفردة كغير
 ذلك فاختروها لانها اخف فاما ما ثلثة فانها تضاق الى ما يتيها
 كما يضاف في عشرة الا ان المبين مفرد نحو ما يتيها وذلك لان ما يتيها
 قد جاز في ثلثها من احدى ماع عشرة لانها عشرة مرات ومع تسعين
 من حيث يتبعين توفرا على التبيين حققها ثم قالوا ما يتيها فاضا
 فوامتنها لا المعزول لم تمتع الاضافة وعلى هذا حكم الف واما اعدالا
 عدداً لمركبة من اثنى عشر لان اسماء المركبة التي تنصب ما بعدها
 على التمييز تحذف في هذه الاسماء احده من احدى عشرة وتسعة عشر وازا
 تحذف في عدد معلوم لغيرها فبالحرى ان يبد من اسماء عينة فان قلت
 الاعداد التي فيها التون ايها من اسماء عينة بعين ما كررت فقد
 لا تقصده لان عدد معلوم وهو ما يتيها ما يتيها

انما جمع كثره مثلاً ولا تملك
 تليها جعل ما يتيها ما يتيها
 كعشرة ولم يجمع يكون

غير متجاوز
 لا تقصده لان عدد معلوم وهو ما يتيها ما يتيها

والمعنى انهم في النقص

عدها في القياسية قلنا انه بعد الاسم التام مطلقا من جملة العوامد القياسية
لان كل اسم مبهم هو قد امتنع من الاضافة فهو ينصب بعبارة على التمييز
تقديره من جهة القياسية واما ان احد انواع الاسم التام المبهم بخلاف عدد
مخصوص فذلك لا يقدح فيما ذكره على ان التسمية قياسية بعد ان يمكن
يل ان يقول الايراد امر كونه داخل تحت الاسم التام المبهم المتع من الـ
ضافة فباخرى ان يقدم من القياسية كالذي فيه نون الجمع **قوله** وانما
كم في الاستفهام عن العلم انهم اسم موصوف ضوع الكساية عن الاعلاد
وهي لكثرة وتشتد على وجوب في الاستفهام واخرها الاستفهام
فخوكم رجلا عندكم فتنبه المميز ^{الافراد} بها مجرى عشرين اذا المعنى خرون
رجلا عندكم ام قلشون والتشوين مقدرفها لانه اسم والاسم يستحق
التشوين وهو قد سقطت للبناء واما الجبرية فانها تبين بالاضافة
الي الجمع والواحد كم رجلا وكم رجال عندتي بمعنى كثير من الرجال فاضافة
الي الواحد على القياس لانه عدد كثير فهو كائنه درهم واما الي الجمع فانها
بنيت بالاضافة اشبهت باب عشرت واختصوا التبيين بالكثر المنصوب
بالاستفهام وبالاضافة باخرى فرق بينهما والجر اوي بالجرية من الضم

لما

لما انها تقيضه رب فخر ما بعدهما حملا على رب وجرى على ويترتهم في
حملا شين على ما يقابلهم وقد جرح النسب في الجبرية حيث يتعدى الاضافة
وذلك عند ما يفصل بينهما وبين ميم نحوكم في الدار رجلا وبعضهم
على ان الجبرية باضمار من ومنه نونته ابد في التقدير وانما بنيت
لانها استفهامية لتضمنت معنى الحرف وخبرية تشبه الحرف عن رب
وعلى السكون لانه الاصل في البناء ثم انها تقع في وجهها مبتدأة
ومفعولة ومضافا اليها نحوكم رجلا ورجلا عندكم بمعنى كثير
واخرون من الرجال عندكم وكم رجلا ورجلا بقيت اي كثير او عشرين
ورزقكم رجالا رجلا طلقت ولا تقع فاعلة الـ المعنى لاقتضاها
صدر الكلام لما فيها من معنى الاستفهام والجبرية بمنزلة الاستفهامية
في هذا المعنى لانهم اخرجوها مجرى واحد في الحالين ولانها كانت
تقابل رب ولدت صدر الكلام فذلك لها ثم انهم لما كان اسما
موضوعا لكثرة جاز عود الضمير اليه حملا على اللفظ مرت وعلى المعنى
اخرى نحوكم رجلا بقيت ولقيتهم **قوله** والتاثل كاتي وكاتي كلمة
ركبت من كاف التشبيه اي وجعلت في معنى كم الجبرية نحوكم رجلا
في التكلم

بحرور المحار على انه مضاف اليه ومنها بكرة وهو اسم كدع خوله زيد
اي عه وانكره وقد يكون مصدر فيضاً في لا المفعول نحو به
زيد اي ترك زيد بمعنى اترك زيد اتركها دونك وهو اسم
لحز وعليك وهو اسم لا يترجم وعلى هذا اليك بمعنى تتخ و
عليك من الظروف المضاف في الاصل وقد جعلنا اسما
للمفعول لان الظروف تتوب مباب الافعال وتفسر غناها فجعلت
هنا اسما لها وعلى هذا دونك ومنها هيها ت واسم بعد نحو
هيها ت الامر اي بعد وقيل اصله يهيي فقلت الياء الفاعل
كها وانفتاح ما قبلها وجاز فيه الحركات الثلاث وقرئ بهن
ومنها شتان وهو اسم لا يترجم خولت شتان يد وعرواى اشتقا
تبايناً وقد يزداد بعد هاهما توكيداً نحو شتان ما زيد وعمر وسبح الا
صغر قولهم شتان ما بين زيد وعمر لان ما لو كانت موصولة لكان
فاعل شتان شيئاً واحداً وهو تقيض شئين ووجعلت مذنية لا ليد
شتان الى بئين وهو اسم منصوب لازم للظرفية ولم يستعمله
بعضهم عن ان يفسر لكون ما منهما صائلاً لواحد والكثير ومنها سرعان
وهو

سريع
والسرعة
والسرعة

جهرية ودينية

وهو اسم لسرع وورجاء في المثل سرعان زاهالة فذا فاعل سرعان والتعب مطلب زاهالة
اهالة على التمييز كقولك سرعان زاهالة وكرم زيد رجلاً وقيل اصله ان
بيا اشترى شاة عجفاء واحداً يستنها فرائي ديد شامها يبدل من النفا
فظنة ودكا فعال لامة قد سميت الشاة فقالت انت ذلك فارسلتها
مشلاً يقرب لمن يخرج بكينونة السنين قبل وقت **قول** وفي هذه الثلاثة
مبالغة ليست في مسمياتها اراد هيها ت وشتان وسرعان وذكر لاننا
وانفسر هيها ت ببعدها في في ياد ت معنى ليست في بعد وهي ان المتكلم
يحجب عن الموضوع بانه بعيد لان يعلم المتكلم المخاطب مكان ذلك الشخص
بل يظهر اعتقاده فيه وتبادله فكأنه بمنزلة ان يقال بعد جذا او ما بعد
من جهة المعنى وعلى هذا شتان وسرعان **قول** ومن السماعية
انواع اربعة من الافعال منها افعال الناقصة اعلم ان هذه عوامل
داخلية في المبتدأ والخبر كطنته واحواتها الا تذكر تقول كان زيد اخاك
نم تسقط كان فيكون ما يقترب ببدء وخبر اخو زيد اخاك ولا يتقص
هذا خبر ب زيد قائماً لان المفعول هناك ليس بل لازم تسكت على ما وراه
كان كلاماً سريراً ولو تسكت على مرفوع كان لم يكن كلاماً اذا لفظت بالمبتدأ

وانما رفعت هذه الافعال المبتدأ وانصببت الخبر لها بتطبيقات الافعال المتعديّة
 في اقتضائها معانيها الشهيرة وانما سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة
 على الحدث وانما يدل على الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيد قائما كان
 بمنزلة قام زيد في انه يدل على قيام فيما مضى واذا سلبت الدلالة على الحدث
 عوض الخبر ليكون مع خبر في قوة الفعل الدال على الحدث فلم يسكت على مرفوعها
قوله والفرق بين صار وكان اعلم ان معنى صار الاشتغال من حال الى حال نحو
 صار زيد غنيا والطين مرقا وهذا معنى قول يدل على وجوده من الخبر في زمان
 ثان مرتبة على زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى وانما كان فانه يدل
 على الزمان الماضي من خبر تقرر لذلواله في الحال اول ذواله وقد يستعمل
 صار بمعنى ذهب وانتقل نحو صار زيد الى عمرو وفيه في هذا المعنى تامة **قوله**
 وكان تامة اعلم ان النحو بين قسمين كان على اربعة اوجه ناقصة كما ذكرنا
 وتامة بمعنى وجد ووقع نحو كان الامر فلان يقتضي المنصوب وتتم
 بالمرفوع ومنه قوله تعالى كيف يكلم من كان في المهد صبيا اي وجدة
 المصاحبة والمنصوب على حال دون التجربة اذ لا تجب من تكلم من
 كان في المهد صبيا والثالث التي ضمير الشان نحو كان انت خير من زيد ما
 اي

اي كان الشان انت خير من زيد وكان هن خبرنا فصح عنهما لان
 ضمير الشان اسمها والجملة خبرها لانهم افردوها بالذكر وعدها
 فاما مفر دار غيبة في التفهيم والتفريع والرابع ان يكون مزيّن
 نحو ما حكيت من قولهم ان من افضلهم كان زيدا **قوله** وكذا اصح
 واخواته اعلم ان اصح وامسي واضح في ثلث معان الاول
 ان يقتصر مضمون الجملة بالاوقات الحاضرة التي هي الصباح والمساء
 والضحى فيكون لها اسم وخبر نحو زيد قائما وعلى هذا امس
 واضح والثاني ان يكون بمعنى الدفول في هذه الاوقات **قوله** جارية بحري
 اختصر يكون تامة نحو اصح زيد اي لفل في وقت الصباح والثالث
 ان يكون بمعنى صار من غير ان يقصد لها الدفول في الاوقات المعينة
 ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصح زيد غنيا وامس زيد لهيرا
 وانما ظروبات فعلين معنيين اما اقتصران مضمون الجملة بالوقتين
 او كينو تنما بمعنى صار ولا يكونان تامين ويظهر من هذا ان المراد
 بقوله وكذا اصح واخواته هو امس ونحو دون ظروبات وكان
 ينبغي ان يقول اصح واختاره واخواته الالة بينها هل في العبارة **قوله**

والفرق بين صار وكان اعلم ان ما في قوله ما من هذه الافعال بمن
واحد وهو استمرار الفعل بما عليه زمانه وما في كذا ما دام نافية
دخلت على ما فيه معنى التفاضل من زال واخواته تجري مجرى الابدان بمنزلة
كان ولهذا لم يجرها زال زيد الا يجوز كان زيدا لا ميقما لما في كلمته الاتما
يكون بها قيد تمام الكلام في النفي دون الابدان وعلى هذا ما يرد وما
نشرنا لهن من ومعناه ايضا زال ويرج الا انه لا يستعمل الا مع الحرف
النافي وقد تحذف في اللفظ لانه والمعنى مراد الحق قوله تعالى الله تفتقروا
لذكره واما ما في دام فما زال لانها فيه مصدرية وهي مع ما في
حينئذ في تاء ويل المعصرو والمصدر سادس الزمان كما في التكرار
النجمة فاز قلت اجلس ما دام زيد جالس كان المعنى دوام جلوسه اي
مدة دوام جلوسه ولهذا كان الواجب فيها ان يشفع بكلام قبله لانه
ظرف لا يدل مما يقع فيه **فقد** وليس لنفي الحال اعلم انك تقول زيد منطلقا
الا ان ولا تقول حمدا فتع ان طلاق زيد في الحال فكأنه في التقديم
ينطلق زيد الان وهو فعلة غير متصرف في علم المذهب التيح بدليل حقوق
الضماير وتاء التاء شيت الساكنة به وقيل ان اصله ليس كغير البهيرو لكنه

ما

تمام يتصرف التزم في عينه الاسكان ليكون دليلا على نوده وكونه غير متصرف
متصرف في حوليته ولو كان متصرفا لكان القيد لا سكرها باو ترك
على الاصل كصيد تم ان هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على اسماء
بها مطلقا وعليها ايضا الا ما كان في قوله فانه لا يتقدم الخبر
عليه نحو ما زال زيد لاق ما له صدر الكلام فلا يتقدم ما
شيء مما في خبرها واختلاف في ليس فذهب المتقدمين من السهم
بين ان الحق بكان في جواز تقديم الخبر عليه ومنه خبر عامة لكونه
في ان الحق بما في قوله ما وهو اختيار اكثر النقاد في قوله بجزوا
منطلقا ليس زيد لا يقتضيه ايضا صدر الكلام ولانه فعلة غير
منصرف فيه فبالحرى ان لا يعمل فيما تقدمه ان خطا ما لرتبة عن
وتبته الافعال متصرف **فقد** والتنوع التام افعال المقدرة اعلم ان
عسيرة ما في غير متصرف فيه بدليل حقوق الضماير وكما تاء التاكيد
الساكنة به وانما سلب التفرق من حيث انه يشبه الحرف لان فيه من الطمع
فما شبه بذلك لعد ثمة ان فاعلها نوعين احدهما ان يكون اسما نحو
زيدان يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية ان يخرج في موضع نصب لانه بمنزلة

ما

قارب زيد الخروج الا انهم الزموها ان مع الفعل يكونها التقريب
 الفعل المتقبل عن سبيل الرجاء والطمع ليكون ذلك اذل على
 مقتضاها ووضح للفرد المقصود منها لان لا يكون الا للاستقبال
 والثاني ان يكون ان مع صلتها في موضع الرفع نحو عسى ان يخرج زيد
 فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب ان يخرج اي خروجه الا ان المصدر قد
 لما ذكرنا ان مقصودهم ان يجر النظم عن علم الاستقبال ولم يفتقر
 في كلا الوجهين افتقار في الوجه الاول لانه لما ذكر اول وجهين
 ذكر الاسم في صلتة نحو عسى ان يخرج زيد فلا يتبسي بعده ويجوز اسقاط
 ان في الوجه اول شبيها لعيسى كما في قوله عسى ان يخرج زيد الذي لم يثبت فيه
 يكون وراه فرج قريب لا يجوز في هذا الوجه لان من شرط الفاعل ان
 يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا التبتة وما يدل على ان مع
 صلتة الوجه الاول في جمل النصب على الجزية دون الرفع على الجزية
 كما في قوله وما كان قيسر هكذا هلكه وامر بحجر النصب بحجاف قولهم
 عسى الفو كز ابونسا **فهار** وكاد يرفع الاسم ايضا وخبره الفعل المضارع
 كادا ايضا من افعال المقاربة وهو يرفع الاسم وخبره الفعل المضارع بغير تدن

متاؤل

متاؤل باسم الفاعل المنصوب نحو كاد زيد يخرج اي حارب الا انهم
 تركوا استعماله لان كاد موضع مح للتقريب من الحال فانتم بعد
 ما يدل صفتة على الحال عن المضارع ليكون اذل على مقتضاه و
 قد استعمل الاصل المرفوض من قال فابت الي قنير وما كذت ايتبا
 واتماخذ فان مع كاد وابت مع عسى لان كاد ابلغ في تقريب
 الشيء من الحال لا ترى انك اذا قلت كاد ب السهم تقرب كان
 المعنى قرب غرو بها جدا وعسى اذهب في الدلالة على الاستقبال ولم
 يفتقر في هذا الوجه الى خبر افتقاره في الوجه الاول لانه لما ذكر اول
 وجهين ذكر الاسم في صلتة نحو عسى ان يخرج زيد فدر الشبسي بعده ويجوز
 اسقاط ان في الوجه اول شبيها لعيسى كما في قوله عسى ان يخرج زيد الذي لم يثبت فيه
 الذي لم يثبت فيه يكون وراه فرج قريب ولا يجوز في هذا الوجه
 لان من شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا التبتة
 وما يدل على ان مع صلتة الوجه الاول في جمل النصب على الجزية
 دون الرفع على الجزية كما في قوله وما كان قيسر هكذا هلكه واحد
 بحجر النصب بحجاف قولهم عسى الفو كز ابونسا **فهار** وكاد يرفع

الاسم ايضا وخبره الفعل المضارع كان ايضا من افعال المقاربة
 وهو يرفع الاسم وخبره الفعل المضارع بغير لزن مما قول الا ترى
 انك اذا قلت كادب الشتم تقرب كان المعنى قرب غزو بهاجرا
 وعسا اذا هب في الدلالة على الاستقبال لا تراك تقول عسا الله
 ان يرحلني الجنة وان لم يكن هذا شديدا تقرب من الحال فلما
 كان من قال قد كاد من طول البلى ان يمضيا و فرقا في بينهما وهو
 ان كاد لتقريب الشيء من الحال على سبيل الايجاب والحصول
 وعسا لتقريبه على سبيل الرجاء والطمع وكذلك جري التصديق
 والتكديب كاد ولم يجري في عسا وكون كاد اذ على التقريب استعملت
 العرب تقرب من الشيء كما جازي المشار كاد الوتر ما يكونا
 نك لا تزيان قرب من الامارات قد حصل بل تزيان ثبات المشا
 بهته الاكية والمناسبة الشدية بينهما حتى كانت هذا ذكرى
قوله وكرب يستعمل استعمال كاد واعلم ان امم الباب بعين
 وكاد وقري كرى كرى كاد وكرب زيد يفعل كذا جعلا واخر
 وطفق واوشك يستعمل استعمال عسى في مزيها نحو واشك زيدا

يجري

بجري او اوشك ان يجز زيدا واستعمال كاد ايضا نحو واشك زيدا **قوله**
 والنوع الثالث فعلا المدح والتزم جمع البعير يون على ان نعم ويشي
 فعلان ماضيان ووافقهم السابقت وزهبت الغداة الى اتها اسمها
 والدليل على محنة المذهب الاول حقوق الضاير وتاء التانيث
 الساكنة بهما والمسئلة طويلا الذي هو الحاصل انهم ما ارادوا
 المدح العام والتزم العام واستمر في نفس المحدث والمذموم ابدا
 بحيث لا يوجد انتما لهما في زمان دون زمان جعلوا نعم ويشي
 لئلا على هذا المعنى والتزموا فيهما لفظا لانهما لانهما اذ على هذا
 الحذف من المضارع لانه المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال وهما على
 شرف الزوال والانتقال فلا يصلحان للدلالة على الثبوت والاستمر
 ارواما الما في فهو ما في ابداف فهو المعنى المستمر ارضح وعلى معنى الثبوت
 اذ فيهما فعلان ماضيان ولا بد لهما من اسم مرفوع هو فاعلاهما
 ومن اسم آخر هو المخصوص بالو التزم فاعلا اذا كان منطوقا وجب
 ان يكون اسما مقرفا بلام الجنس ومضافا اليها فيه لام الجنس نحو
 فوكر نعم الرجل زيد ولا تريد رجلا دون رجلا وانما نقد الرجل

على الإطلاق فاللام الجنس كما ترى وليس للمعصود لا تقول نعم الرجل
الذي تعلم تريد واحدا معصودا قالوا ولو كان اللام فيه للمعصود
جازو فوعى سائر المعارف منها نحو زيد انت او نعم او هكذا
لكن لا يقول احد ذلك نحو غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه
لام الجنس لا ترى ان هذا قدرا فانك غلام رجل كما افاد نعم
الرجل كل رجل وكذلك اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمر وامر
كان المراد باللام الجنس لا تترك لردت ان يكون في اللفظ وليد علي
انك تريد اثنين فكذلك قلت جلدان ثم ان قلت عليه اللام فافاد
لشفرق الجنس مجموعها وكذا اجمع في قولك نعم الرجل اخوانك
قالوا تماما انروا ان يكون فاعلهما مقرا بلام الجنس او مضافا اليه
لما انهما موصوعان لغاية الموح وعابته الزم فادخل على فاعلهما
لام الجنس انما ياتي في المذموم والمزوم نهما مثلما اجمع الجنس
من المناقب والمثالب اما الاسم الواقع بعد الفاعل فهو المسمى بالمحمود
بالمذموم والزم وفي ارتقاء من ههنا احدهما ان يكون مبتدأ مقدما
كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل

مو

موضع الخبر وقد اخفى لام الجنس لاشتمال الاسم الداخل وهو عليه على البدل
اعناء الضمير العايد اليه ونظر ذلك قول الشاعر خلقا فاما القتال لا يقال
لذلكم ولكن سيرا في عرايس الكواكب ولا ضمير لان القتال قوله اما
تقال مبتدأ ولا قال لذلكم جملة واقعة جراك ولا ضمير فيها لان الشتمال
القتال الثاني لكونه منفيا بلا الشئ لشيء الجنس عليه مبتدأ العايد اليه
والمذهب الثاني ان يكون خبر مبتدأ محذوف فانك اذا قلت نعم الرجل
كانه قبل من هذا الذي مرحت فتقول زيد اي هو زيد وهذا على كلامين
والاول على كلام **قوله** ويضم الفاعل وانما يضم فاعلهما قبل التذكير لفظا
لطريق المبالغة والتاكيد لان السامع اذا اورد عليه ما لا يعرفه لم يكن
لطلبه وقد وجد من نفسه داعية الاستعداد للتنبيه والبيان الذي ياتي
فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه لتنظيم ولا شك ان هذا او كذا يبلغ
من ان يبدأ بالبيان وذلك نحو نعم رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلا
ثم تترك الاول لان التكرار منصوبه يدل عليه ورجلا نصيب على التمييز
كما في عشرة رجلا والتميز لا يكون الا تكرر وانما اختصر هو الاضمار بان
نعم لانه مدح والمدح من مواضع التفعيل وكذلك لزم الذي موصد

ومثلاً تفسره والقوم هو المحصوص بالآثم ولكن على حذف المخاف
 والتقدير ساء مثلاً مثل القوم الذين كذبوا ولا يجوز ايراد
 الكلام على ظاهره لا شرطاً بخانسي الفاعل والمخصوصان المختصان
 كالمبتدئين والمبتدئين لا بد وان تجانس المبتدئين **قوله** والنوع الرابع
 افعال القلوب انما سميت هذه افعال القلوب لانها لا تشك واليقين
 وكلاهما من افعال القلوب **قوله** اذا كانت هذه الاربعة بمعنى
 معرفة الشيء بصفته تريد بمعنى معرفة المبتدئ على كونه مجزاً عنه
 بشئ وذلك نحو علمت انك كذا وكذا او ايتى جواداً وحدث
 ذيراً اذا الحافظ وهذه الافعال تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر
 ككان وان اذا قصد امضاً وعلماً على الشك واليقين كظننت
 ذيراً كمالاً وعلمت الان هذه الافعال تنفي المبتدأ والخبر لفظاً
 ومعنى فتشبه كل واحد منهما على المفعولية فصار الذي كان
 المبتدأ مفعولاً اولاً والذي كان خبراً مفعولاً ثانياً وتعتبر صحة الكلام
 بان يقطع الفعل فان استغالم ما بعده مبتدأ وخبر كان الكلام شديداً
 والآ فلا وحكم في المفعولين حكم خبر مبتدأ وبتدأ وخبر ان هذه الافعال

حدا

حدا حبت وفلت معنى آخر لا تجاوز عليها مفعولاً واحداً اما ظننت
 فهي اذا كان بمعنى ترجيح الاحتمالين او بمعنى اليقين كما قوله تعالى
 وظنوا انهم ملا قوا ربهم كان من افعال القلوب واما اذا كان من
 النظائرية بمعنى المقتضية لم تقتض المفعول الثاني نحو ظننت خواتمتها
 واما انك اذا كان بمعنى ظننت فهو من هذا الباب وقد يكون بمعنى
 القول من غير حجة فلا يقتضيان الثاني نحو قوله تعالى زعم الذين كفروا
 ان لن بيعثوا وكذلك علمت قد يكونا بمعنى معرفة الذات فلما
 يقتضيان المفعول الثاني نحو علمت اي عرفت وكذا راييت قد يكون
 من اية البصر ووجدت بمعنى الاصابة فلا يقتضيان الثاني
 نحو راييته ووجدت الضالة **قوله** ومن حضايتها امتناع
 الاقتصار على احد المفعولين انما لم يحجز الاقتصار على احد المفعولين
 فيهما لانها اذا خلت على المبتدأ والخبر فكما لا يسف في احد المفعولين عن
 صاحبه بخلاف باب اعطيت فاعلم تقول فيه اعطيت ذيراً ولا تذكر
 ما اعطيت واعطيت درهما ولا تذكر من اعطيت واما المفعولان
 معاً فذكر ان كلا من شكك عنهما وتجعلهما شيئاً منياً نحو قولهم

من يستمع بغير كمال في قولهم فلان يعطيني ويمنح **فعل** وانما وهما
متوسطتان ومتاخرتان اعلم ان هذه الافعال ثلث مراتب احدها
التي لا يجوز فيها الا الاعمال ولا الفاؤها التثنية وذلك اذا كانت
متقدمة لان التقديم من اعلام الفاعلية والافعال تدل على ضعفها ولا
يجتهدان والثانية التي يحسن فيها الالف الاعمال وذلك عند التوسط
خوذاً فلنستعمل منطلقاً وزيد فلنستعمل متطلقاً وانما تساويان ولهذا
من المفعولين تقدم الفعل الواقع بينهما فهو متاخر من بعد
وتقدم من وجه والثالثة التي يكون الفاء فيها احسن وذلك
عند التأخر وذلك لان الفعل لا يظلم في التقديم بوجه فضعف
ايمه وحسن الفاؤها وانما افترض الالف بهذه الافعال ولم
يخبر في غير هاتين الافعال ذات المفعولين لان الالف فيها لا ينفك
معنى الكلام لانك اذا قلت زيد طومست مقم لكان بمنزلة قولك
زيد مقم في ظنن ولو قلت اعطيتهم درهم وزعمت انك تزيده
درهم في اخطاى احلت **فعل** والتعليق بالاستفهام واللام انما
خلقت عند الاستفهام لان الاستفهام يقتضيه صدر الكلام وكذلك اللام
فتجملان

فتجملان لا الفعل لا عمل لفظاً فاذا قلت عليت زيد عندك درهم
عمل وعملت لزيد منطلق كان الجزاء في موضع نصب لان العلم
واقع عليهما وقد جرد اليه الا ابتداء معنى فظنة على اللفظ ولا يكون
لتعليق في غير هذه الافعال تقول اعطيت لزيد درهم لان ذلك
لا يؤدي المعنى وبغير الكلام وانما سمعنا هذا تعليقا لان هذه الافعال
تلك كانت واقعة على الجزاء ليدل في الحقيقة كانت معلية من هذه
الجهة وهم غير معلية لفظاً فكانت معلية من جهة غير معلية من
جهة فثبتت من هذه بالمرآت المعلقة وهي التي ليست بمرآت
بغير ولا مطلقة **الباب التاسع والعشرون في العوامل المعنوية** قد هي
الان في العوامل اللفظية القياسية والسماعية وبقية الفرب
المعنوية فهو شيان عند سبويه وثلاث الا اخفش الاول
ابتداء وهو تعريية الاسم من العوامل اللفظية للاسناد وقد عرفت
فيما تقدم ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه حظ وانما
هو معنى يعرف بالقلب عاملاً مبتدئاً والجملة كذلك عند اصحابنا لان
رافعها هو التعري من العوامل اللفظية لاجل الاسناد وانما تنقيد

الاسناد ابداً بان الاسم لو عثر من العوامد ولم يسند اليه شئ فلفظ
 ذير مثلاً من غير خير مظهر او مضمراً لم يكن مبتدأ بل كان بمنزلة الاسماء
 التي حقها ان يتلفظ بها غير معرفة لان الاعراب لا يستحق الابدال
 العقد والتركيب وانما وجب ان يعمل هكذا للمعنى الرفع لان الاسم اذا
 تجرد عن العوامد لا يجد الاسناد التام في الاول استحقاقاً وجبها بالاسناد
 عن حكم النفيق واكتساب الحكم المعنى الموجب للاعراب الاصل الاعراب
 وشبه الاول بالعامد لكونه مسنداً اليه والثاني لكونه جنباً ثانياً
 الجملة او جيباً هما الرفع من بين ساير اوجوده الاعراب وقد عرفت
 فيما ان تقدم تقدم ان كل ما يقوم المعنى المتقضى عاملاً اذا العامة
 عبارت عنه في عرفهم فهذا المعنى الذي نحن بصدده ليهل المضافة
 فوجب ان يكون عاملاً او الكوفيين على انهما احسن المبتدأ وغير
 ترافعان وحجتا العرفيين مذكورت في الاصل **قوله** وهكذا المعنى
 عامد فيهما يشير الى المذهب التدبير وهو كون هذا المعنى لاقتضائه
 الجريين عاملاً فيهما جميعاً لا مذهب اليه بعضهم من ان هذا المعنى
 عاملاً في المبتدأ والمبتدأ هو عامد وما ذهب اليه آخرون من انهما
 جميعاً

جميعاً اعني المعنى والمبتدأ جميعاً عاملاً في الخبر **قوله** وحق الاول
 ان يكون معرفة الاصل ان يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة لان وقع
 الكلام على ان خبر عما هو معلوم عندك وعند عاقلك به غير
 معلوم عند عاقلك ليحصل الفائدة هو انفس نعم انهم يتدرون
 بالنكرات المخصصة نحو قوله تعالى ولبعد يومين من نكرات وانما
 حسن ذلك لان الصفة تجعلها قريبة من المعرفة بشهادة
 تاويل الآية وهو هذا الحسن من بعد خبر من ذلك الحسن
 وعلى هذا كل موضع يتبدأ فيه بالنكرات انما يصح لضرب من التاويل
 وتلك كناية الاستفهام وانفرد ما جريهما بحرهما نحو ما احرفيه
 من ذلك المعنى العموم التحق بالمعرفة وارجد في الدار ام اريد
 لانه متاويل بايتهما وعلى هذا في الدار رجل وقد حسن لمنهم
 الا لتباس فيه اعني التباس الصفة بالخبر ولهذا التزم تقديم
قوله وقد جريان معرفتين انما جاز تعريفهما عند ما يكونا
 متصويلاً والنسب ولم يوفى النسبة بينهما فاقدته بذلك النسبة
 المجبور عنده كما اذا عرف وجود ذير وعرف ان شئ خطأ قد انطلق

فقلت زيد المنطلق اي زيد هو الشخص الذي عرفت بالانطلاق
 والمعتبر في ذلك حصول الفاعل في حيث وجبت استقام الكلام
 وقولهم الله اتينا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان يذكر ذلك
 تقييما وتعبدا والثاني ان يقال لاجل احد الذي يعرف ويحدد ذلك فتعلم
 من ذلك من تجبر بشئ لا يعرفه واعلم انهما اذا كانا موفتين لا يجوز تقديم
 الخبر على المبتدأ بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة فلو قلت المنطلق زيد
 وزعمت انك قدمت الخبر لم تجز بل لو زعمت لا يقال ان زيدا يدل على
 الشخص فهو متعين للسناد اليه فيكون مبتدأ قد تم واخر المنطلق
 يدل على المعنى النسبي فتعين الخبرية متقدما كان او متأخرا لان الالف
 المنطلق مبتدأ الالف تاويل الشخص الذي ينطلق ولا يجعل زيدا خبرا
 الالف تاويل مسمى بهذا الاسم فكل واحد منهما صالح لان يكون مبتدأ وخبر
 فايهما تقدم يكون هو المبتدأ كما ذكرنا هذا هو من خبر الخبر في خبر
 على انه يجوز تقديم الخبر وان كان موفتين فافعل اذا قلت زيد افعل
 ومترادف ان يخبر عن معرفة والمخاطب ياخوته بانه مسمى بزيرا كان
 افعل مبتدأ وزيد خبره وان كان مقدما ثم هو الافتداء انما هو موضع الالف
 اذا

اذا

اذا كان كل واحد منهما صالحا لان يكون مبتدأ وخبر او انما في غير موضع
 الالف اسرفا لتقديم جائز بالاتفاق نحو قوله بنونا بنونا بنونا
 لنا بنوهن ابناؤنا بنونا ابناؤنا لا يثبت ان المراد به اخبار
 عن ابناؤنا ابناؤنا بانهم بمنزلة ابناؤنا **قوله** والمعنى الثاني
 الفعل المضارع اكثر الكوفيين على ان الفعل المضارع انما ارفع تنويع
 من العوامل ان حبه واجازته وقد ذهب الكسائي الى انه يرفع
 بما صدر به اوائله من الزوايل الرابع ومذهب صاحبنا ان يرفع
 الفعل المضارع وقوى بحيث يصح وقوع الاسماء فيه نحو زيد يكتب
 فيكتب رافع لانه وقع موقعا يصح وقوع الاسم از لوقلة فيكون
 كان اسم كلام فعامه اذن معنوي وهو المعنى الذي ذكرناه وانما وجب
 يعلل الرفع لان الفعل يقابله مقام الاسم وقع في اقوي احواله من
 المشابهة بالاسم فعد اقوي الحركات فهو الرفع ثم من الواجب ان
 تعلم ان ليس من شرا صحة وقوعه موقع الاسم كون في معناه اوقيا
 منه كما في زيد يكتب بل يكفي مجرد وقوعه في جنس الاسم لان يقع ما
 موقعا يصح وقوع اسم الفاعل موقعا وهذا قال لا تترك تقول ان

تقول في زيد صاحب زيد يضرب او يضرب زيد فوق الفعل موقع الجوز هو
 اسم الفاعل مذكر وموقع المبتدأ اخرى وهو اسم محصور متمايل
 على ان وقوعه موقع اسم الفاعل غير منوط انك تقول يقوم الزيدان
 ويقوم الزبون ولا يصح وقوع اسم الفاعل هناك خوقايم الزيد
 ان وقايم الزيدون لكونه غير مفعول وكونه ارتفع هنا لوقوعه
 ابتداء والابتداء من مطلق تحت وقوع الاسم لا يقال فعلين هذا جواب
 ان لا يرفع الفعل نحو قطعهم كاد زيد يقوم اذا الفعل منضم في خبر كان
 ولا يصح الاسم لانا نقول ان الاصل ان يقال كاد زيد قائما ما سبقت اليه
 الاشارة فان قلت فعل هذا وجب ان يرفع الما في قولهم زيد
 لوقوعه موقعا يصح وقوع الاسم قلت اهذه معا طئة محضة لان
 العامل اتما يعمل بعد تحقق الكلمة الاعراب والما لا يستحق الاعراب
 فتغير فيه العامل لا تترك تقول من ابن جيت فتفتح ابن وان
 كان قد دخله والجار لانه مبنى غير مستحق للاعراب **فقال** والمعنى
 الثالث عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب جعل العامل في الصفة
 هو العامل في الموصوف والاختلاف يجعل العامل فيه معنويا فاذ بقلت
 مروت

مروت بالجر الكريمة وجابها كريمة وارايت الرجل الكريم فالعامل
 في الكريم عند كونه صفة لجره واد مرفوع او منصوب وهو معنوي فوق
 بالقبيل وليس للسان فيه خطا كما ان وقوع المضارع موقع الاسم
 وتغير في المبتدأ عن العواطف الانطقت للسان كذلك وكان ابو علي
 يختار هذا المذهب حجة سبويه ان الصفة قد تنزل منزلة الجرد من
 الموصوف فالعامل يستمد عليهما في المعنى فيكون هو عاملا فيهما
 الا ترى انك اذا حملت انا وفيه ما كنت حاملا للانا والانا الان
 العامل يصلح الموصوف بلا واسطة وبصل الى الوصف بواسطة الموصوف
قوله ويجوز بقولهم باجر الجواد استدلال بوقوعه على ما اختاره من مذهب
 الاختلاف باننا قد خبرنا من الصفات ما عرابه يحالف حال موصوف نحو
 قولك يا زيد العاقل باجر الجواد فزيد مضموم وصفته مرتفعة ارتقا
 عما محجها فلو كان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف لم يختلف
 حركاتهما بان كان احدهما اوبا والآخر بناء وهذا معنى قوله ان المشر
 لو كان فيهما واحدا لما اختلف حكمهما ومن روي باجر الجواد فانا انما نجز
 البيت المشهور الذي هو فما كعبين مائة واين عدي باكرم

منك باعرجوا إذا فقد سمي زلا احتياج للافتقار في انبعاث بعينه ان يقال حينئذ
 ان العامل قد عمل في حال المضاد في النصب **حسب** كان منبئا وخملا وصفه انبعاثا
 حسب كاشفها فيكون العامل فيها واذا كان في وجهه **الدايسر البيا**
فان من العرفية الفصل الاول في المعرفة والتعريف ما
 وضع ليدل على شيء بعينه وهو خمسة الاول المظهر قالوا ان الاصل في
 الاستدراك والتعريف طار على ما سلك في ما لا ينصرف والتعريف ما لم يتحقق
 بواحد من جنس فيكون ثابتا في امته خور وفسر وما اشبهها والمعرفة
 ما وضع ليدل على شيء بعينه وهو هيئته اضرب المظهر قالوا انه عبارة
 عن اسم يتضمن اشارا الى المتكلم او مخاطب او غيرهما سبق ذكره اما
 تحقيقا او تقديرا ولا فرق بين ضمير المعرفة والتعريف في انه لا يكون واحدا
 لكنه خور ويزيد فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون في هذا الكلام الا
 لزيد وكذا اذا قلت هذا رجل ضربه لان رجلا وان كان نكرة في اول الكلام
 الا انك لما ذكرته فقد عرفت بفضي التعريف وهاذا اخبارك عنه بالبحر
 الاسباب التي تقدر له عند السامع معرفة فاذا اضمرت فقلت ضربته كان
 ضمير معرفة له واسم زيد في قولك زيد ضربته من حيث انه لا يكون
 لغيره

لغيره في هذا الكلام قالوا واعرف انواع المعارف هو الضمير لانه بمنزلة
 وضع اليد اذا شئت انما يضمير بعد ما عرف واعرف انواع الضمير المتكلم
 ثم انما طبع ثم ما هو لغيرها **قول** والثاني العلم الخاص بزيد وعمر قال
 في تعريف العلم انه الذي خلق على معنى بعينه غير متناو ولا يشبه وانما قيد
 بالغير الاخر اختصارا لعن المضمير اليهم لا شك اذا قلت لزيد مثلا هو لا يشع
 ان تناول بكبرا وفالا بخلاف زيد وعمر وانما قبله بقيد العلم الخاص بزيد
 كما انك من الاحكام محكوم من زيد بعينه وخور ذلك فلفظ العلم يطلق على اشياء
 باعتبار ما كان عليه العلم والعلم كما كان يكون للفاو يكون بان جناس غواسم
 وعامة وغيرهما **قول** والثالث ما فيه لام التعريف الجنس اللام وحدها عينية
 للتعريف وللشبهة للموصل لمجوبة للابتداء بها لا تترك ولا تثبت في الدرج وعند
 الخليل ان عرف التعريف ان هذا زيد وانما استمر التحقيق بالهنة لكثرة الاسم الداحل
 عليه اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضا او فردا
 من افرادها فان كان الاول كان التعريف تلك الحقيقة وتسمى تعريف الجنس وان كان
 الثاني كان تعريف ذلك الفرد وهو المسمى بتعريف العصور وهذا هو الاصل ثم ان
 الحكم على الحقيقة فيكون لتسبب يمكن لرباطه بجميع افراده ان الانسان
 لغيره فيقال ان اللام لا تستغرق الجنس وقد يكون شبيها لا يمكن ذلك وفيه لا يمكن

الاستغراق نحو قوله تعالى واخاف ان ياكله الزنير فلا ام هذا للجنب دون العهد
 والافتراق **قوله** والدرج ابهم وهو شيان قالوا ان ابهم هو ما كان متفتحا للدار
 الى غير المتكلم والمخاطب من دون شرط ان يكون سابقا في التوكل ثم ان ابهم لما
 ان يكون بحيث يتفتن عن قفت ولا يكون والا ولا سيما الاشارة والشيء الموصو
 لا سيما انما ينبت اليها من لانها اشبهت الحروف في عدم استقلالها واقتدار
 القسوة او الصلابة ولا انها اذا اطلقت لم يفهم منها عين شيء ولا جنس كالمسرات
 فان قلت ان هذه الاسماء اذا كانت بمنية فيكون قالوا في ثبوتها هذان في حال
 الرفع وهذين في حال الجر وانصبك قالوا في مسلمان ومسلمين وكذا الذين
 والذين قلنا عن ذلك جوابان احدهما لا نسلم ان هذين وهذين ثبوتية
 هذا على حده مسلم ومسلم وانما ذلك صفة موضوع ثبوتية فلو كان
 اثنان لفظا موضوع ثبوتية هو وانقلاب الالف في حال الجر وانصبك
 للعراب بل هي صفة اخرى موضوع ثبوتية في حال انصبك والجر كما انهم ضا غوا
 التضاير في الاجوال الثلث فوضعوا الرفع ضمير او المنصوب ضمير كذا ذكرها
 ولا شك وان اختلفت الصيغة لا يكون اعرابا وتمايز على ان هذان ليس
 ثبوتية هذا خلافا لالف من هذا اذا الالف في الثبوتية لا يجوز بل يقلب اعرابا
 واما ياء نحو عصوان ورحيان والجواب الثاني ان الاسم اذا شئنا فالثبوتية
 تزيد

تزيد عن ثبوت الحروف وثبتت في الاسمية للاختصاص بها بالاسماء فيعود
 معها على هذا النوع بدل من الحركة والتنوين لانه تما صار موبيا بالثبوت
 اسحق الحركة والتنوين وان كان الواحد لا يستحق ذلك **قوله** والموصو
 نحو الذي والشيء ومن الموصول بالبدل في تمامه اسمان جملة تقع
 صلة نحو الذي ابوه قايم زيد وانما بعض فتت بصلا تها باللام الثبوتية
 ولهذا قيدت اللام في الذي زيادة في واصلها الذي على وزن عمي وانما
 زيدت لتحسين اللفظ نحو ان تقول مروت بالرفع الذي فعلا كذا فيكون
 اللفظ منشا كذا لو قلت مروت بالرفع الذي فعلا كذا لم تجز له ذلك
 الا انتظام وبدل كذا على زيادة اللام هنا ان ما ومن بمنزلة وليس
 فيهما النوع والام نحو جادني من فتي يكون بمنزلة الذي عرفته **قوله** فا
 نهما لا تتم الا بالصلة وهو احدي الجمل الاربعة وذلك نحو الذي ابوه
 منطلق زيد والذي ذهب ابوه عمرو والذي في الدار او امامك خالدو
 الذي من تكبر من كرمه بكر واجلته التي تقع صلة تجسيم ان يكون من الجمل
 التي تقع صفات احين انما من الجمل التي يطرأ اليها التصديق والتكذيب
 ولا يمتنع وقوع الامر وانتهى والاستغناء وانتم وامثالها صلة فلا تترك

الذي اضرب زيداً عرواً اذ لم يكن في اضرب زيدا بيان للمعنى
الذي كما يكون اذا قلت الذي ضربته وكذلك لو قلت الذي
اتفربه لان التفهيم ليس بشئ معلوم فيكون تبييناً لمعنى كما كان
الجر على هذا التعجب لو قلت جازاً الذي ما كرمه او كرمه لم يجر
لان التعجب مبهم عار عن البيان اذا الانسان متعجب بما ثبتهم عليه
فان اتيت بالقول مع هذه الاشياء الاشياء جاز لانه تعجب الجبار
الذي اقول فيه اضرب ولو اضمرت القوا جازاً لكن الجبار اظهارة ثم انه
لا بد في الجملة الواقف صلة من ضمير يرجع الى الموصول في انجاء القصة
وخير مما يلزم هو ههنا اوجب لانت الصلة مع الموصول قد تنزل
منزلة اسم واحد فلا بد من شئ يوصل بينهما ويجوز حذفها
يدل على هذا وهذا في كلامهم نحو هذا الذي بعث الله رسولا
وخوذلك وقلنا بجزئية في التنزيل من هذا الجنس الا وحذف العايز قرا
فيه الامور عين احدهما قوله تعالى الذي يتخبطه الشيطان من المتروكة
قوله واتل عليهم نبأ الذي اتيناها اعلم ان الذي وضع وصلة الى
وصف المعارف بالجملة لان الجملة تكون الا تكرار فلا يجوز ان يوصف

المعارف

المعارف بالملاقاة الموقفة لا توصف بانكسرت ولما انكسرت وقد استتمت الحجة
الي بصعوا المعارف بالجملة توصفوا بـ اي وضعها بالجملة كما توصفوا الى
الوصف بالاجناس بزود واما لم يمكنهم ان يقولوا امرت برجل فسين شدا قالوا
مررت برجل في فرس ثم ان الجملة التي توصف بها وجوب تكون مبنية
للمخاطب نحو هذا الذي قدم من الخفة لمن بلغه ان ثانياً قدم من الخفة
الا انه لم يوف عينه فاقدته بذلك انه ذكر ولولم يبلغ المخاطب ذلك
فقلت هذا الذي قدم من الخفة اخلت ثم ان تعرف بين الذي و
بين ما ومن ان الذي يقع وضعا وبها لا يقعان وصفها والفرق
بينهما ان من خص باول العلم وما يقيم وغيرهم **قوله** والحاصل المضاف
الي احد هذه الاربعة اضافة معنوية نحو هذا غلاما كان او غلام زيد او غلام
الرجل او غلام هذا الرجل من عفة وقد ذكر في باب الاضافة ان كل نكرة اذا
اضيفت الى الموقفة اضافة معنوية والمضاف يتسمى من المضاف اليه
التويف الا اسما ضربته في الابهام فوق فانها تكررات وان اضيفت الى
المعارف اعرض نحو غير وشار وشبه وقد سبق اليه الاشارة فيما تقدم **قوله**
الفصل الثاني في التذكير والتانيث المذكر ما ليس فيه تاو التانيث

وهما موقوف عليهما هاء أحترز ذلك عن التاؤ في بنت ونحو
 هما فاتها بول عن الواو ليس للتاؤ نيت الآن ابدالها جعل فحقاً
 . حال التائيت والوقوف على نيت واخت بالتاؤ خويند واخت
 وبضمهم يقف على تاؤ التاؤ نبت ايضا بالتاؤ ولا تقلبها هاء نحو ظلمت
 ومنه قول الشاعر بل جوزيتما كظلم الحجفت ثم ان هذا التاؤ في
 المنقلبة هاء في الوقف كما يجزى للتائيت بحرف التاؤ نيت بحرفها
 للوقوف بين الجنس والواحد منهما لم يمتد وتمرت ومنه ضرب وقتله ولها
 لغة في نحو علامته ونشابة ولتا كيد من الجمع في نحو حجارة وللدالة
 على النسب والتعرف سلكها به ومواربة وغير ذلك مما يطول تفصيلها
 بالتائيت كونها مروجاً لاصول فرعية التائيت للتذكير **قوله** والال
 لا الال الال لالتائيت معضودة وعمدودت كجمل ومجاد والتائيت
 التي تكون فيها الال المقصودة قد يكون مخصوصة كفعليين بضم
 الفاء وسكون العين وفعلي يفتح الفاء والعين وفعلي بضم الفاء
 وفتح العين وقد يكون مشتركة كفعلي وفعلي يفتح الفاء وسكونها
 وسكون فان الفهما قد يكون للتائيت كسلم ومعزى وقنوى وقد
 تكون

تكون للالحاق كزطر وعزطر وعلامته كونها للتائيت امتناع
 الصيغة من الحاق التاؤ ووروده غير منصرف في الاستعمال اما
 مشقة الممدود فكثيره ايضا يورث عدوها سامة **قوله** وهو على

ضربين احدهما ان التائيت الحقيقي ما ياء زائجة كزطر من الحيوانات **التائيت**
 كالمراة والتائيت وغير الحقيقي هو ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع
 والاصطلاح كالظلمة والارض وغيرهما ثم ان الحقيقي لاصالة اقوي **الحيوان**
 من غير فاء وشره الحاق العلامة بفعل المسند اليه نحو جاءته هذ
 ولم يجز جاء الا في ضرورة التاؤ واما غير الحقيقي فقد جاء طلع **الشمس** و**الشمس** و**الشمس**
 متعاونان كان الاحسن طلعت وقع بين الفعل وبينه فصل جاز في الحقيقة **بغير** **درة**
 ايضا ترك العلامة نحو حرف العاقر اليوم امرأة لان الفاعل اذا بطل عن الفعل
 وابدي لم يتغير تلك القوية في تدعي الحاق العلامة لا محال في تحسين ذلك
 في غير الحقيقي نحو قوله تعالى فمن جاء موغلة ولو كان بضم خصامة لان
 منه جاز ان كان جاز في غير الفصل من غير فتح الفصل عن ثم ان التائيت
 بغير فاء وان كان حقيقياً الآلة دون تائيت الاديبي لان البهايم وان
 كان حقيقياً لا يميز اعيانها بل يجمعها صوراً وتتحدث ولا يفسد تأنيها
 الم يعلم انه مذكور موكف في الصورة

بهايم دورة ايتلو
 حيوان درلودون
 الالحاق

بفتح الهمزة والواو والياء

وتذكيرها ذلك القصد فاشبه التانيث الغير الحقيقي فاجيز سا والناقصة
وان لم يجز جاز هذا **قول** والمغفرة على ثلاثة اقرب التانيث غير الحقيقي قد يكون
فيه علامة التانيث لفظا كالظلمة والبشري والمقدح وقدر لا يكون ثم انه
ان كان واحدا لفظا قدر فيه التاء خوارض ونعل بدليل ان يفت
ونقيته وانما قدر التاء دون خبرها من خلال التانيث لكن تها
ولانها اتم العلامات وهذا يسمى مؤنثا سماعيا لانه يحفظ
عن الوب ولا يفسر عليها ثم ان الاسم المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيا
فاسم يظهر بشيئين بالسناد الى المضمون الشمل طلعت بالتصغير اذ التاء
يظهر فيه وان كان رباعيا فصاعدا عن ما كان على اربعة احرف سواء
كان الجميع اصولا او لم يكن نحو عقيب وعناق فامره لا يظهر الا بالسناد نحو
لدختر عقيب والتاء لا يظهر في التصغير تنزل الحرف الرابع من التاء
التانيث على ما سبق في باب ما لا يتصرف وقدر قد يرمية ووربة حيث
اظهار التاء في الرباعية وعلة عريس وعربيت ثم انهم جعلوا الجمع
الذي لا يكون بالواو والنون مؤنثا لوجهين احدهما ان الجمع فرع على التو
هيد كما ان التانيث في ذكر التذكير والتانيث ان الجمع المذكر فرع على جمع المذكر

فا

فاجتمع فيه فرعتان فلما كانت تانيثه لاجل المشابهة كانت تانيثا
غير حقيقية فجاء فعلها الحاق العلامة وتركه خوف فعل الرجال وفعلت الحاء
جال ولا فرق بين جمع المذكر وبين جمع المؤنث نحو قوله تعالى انا جاك
المؤمنات وقوله وقال نسوة قال الرخشي نسوة اسم مفرد جمع المرات
تانيث غير حقيقية كانت تانيث الامة وهذا اسم لجماعة النساء وقيل انما قال
وقال نسوة على تأويل جمع من النساء وقيل حملت على معنى الجماعة وتانيث
الجماعة ليس بحقيقي وانما لم يجعل الجمع بالواو والنون مؤنثا لانه ثانيا
به التانيث من وجه واحد بخلاف التكبير كما عرفت لانه محصور بالذكور ولم
ولم يتغير صيغة عما قبله بل الحق باخر الواحد واو ونون بخلاف جمع التكبية
فانه قد استوفيت له صيغة **قوله** فلما اذا كان الفعل مستدرا لفظا
اعلم ان ترك العلامة في المؤنث غير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد
الفعل الى لفظ اسم نحو طلع الشمس لما اذا كان مستدرا الى ضمير فلامه
الا الحاق العلامة نحو الشمس طلعت فلهذا ان لم تلحق العلامة لم يورث اسناد
الضمير هاهنا الى اسم افرجى بعده نحو طلع الشمس شعاعها او قرنها مثل وقيل
انما امتنع الشمس طلعت لامتناع قولك والشمس طلعت ووجه الامتناع هناك

ان الجنز المنفرد حكمه حكم المنجز عني في تكثيره وتانيته وجميعه من حيث كان
 المنجز عنه فلما كان حكمه هناك هكذا واقع وهذا واقع موقوف بوجه
 ذلك وهكذا اذا اسند الضمير لجمع لم يخرج الا حاق العلامه نحو الرجال
 جاءت والمسلمة فقلت هكذا اذا اسندته لضمير المستكن ولكن تنه
 الضمير البارز نحو الرجال جاءوا ومسلمات فقلت قال ابو عثمان
 والرب تقول الجزو ح انكسرت والاجزاج انكسرت وهذا الغنم خلون
 وخمس عشرة خللت وماذا انكسرت لارب **قوله** والتاسر والاونم انهما
 مذكرا للنسب اسم وليد الجمع الا انهما من لفظ لان الاستناد لا يجمع هكذا
 واسم لانس قال الجوهري خففت الهمزة ولم يجعلوا الالف واللام عوضا
 عن الهمزة واللام مجتمعان **قوله** ان المنيا سئل عن علي الان لا ينشأ
 وقال غيره الالف واللام فيه بدل كما في الله ولا يندج اجتماعهما في ذلك
 بل يد قول معاذ الاكوان يكون نسائيا ثم التكرار لانه ليس بجمع
 له واحد من لفظ بل هو اسم مفرد لجمع وكذلك اللفظ والنفران هما
 لم يستعمل ابدا لمذكرين مع انهما اسماء جمع قال الله تعالى سبعة اهور
 كلفا ولو كان موشا القيل سبع رلفظا واما القوم فهو ايضا اسم مفرد
 موه

موضوع للجمع الا انه قد يذكره ويؤنث بدليل التبيين او ردهما
 المنصو الا ان تانيته ليس بمعنى الجمع بل التاء متعذرة فيه اذ لو كان
 كذلك لوجب ان يكون اللفظ والنفر مشله قال الجوهري والقوم
 الرجال دون النساء لا واحد له من لفظ قال سفيان وما اذري وسوف
 قال اوري اقوم ال فسر ام نساء قال الاء نساء لا تسخر قوم من قوم
 ولا نساء من نساء ورتياد في النساء على سبيل التبع قال القوم بذكر
 ويؤنث لان الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كان للادميةين مثل
 قوم ولفظ يذكر ويؤنث وان صفت لم يدخل فيهما الماء وانما يلحق
 تاء التانيث فعلة وتنفذ الماء فيما يكون لغير الامةين مثل الغنم والابل
 لان التانيث لازم له هذا ما ذكره الجوهري ولما ما ذكره المنصور خالفته
 حيث فرق بين القوم وبين الباقي والجوهري لم يفرق **قوله** ونحو النخل
 والتمر ما بين وبين واحد التاد يذكر ويؤنث اعلم انهم وضعوا بعض
 الاسماء للجنس ثم فعلوا وبين الواحد منه بالتثنية كالتفاح والتمر وغيرهما
 فما كان من هذا الجنس يذكر ويؤنث اما التذكير فليحكم اللفظ لان
 اللفظ وان افاد معنى الجمع الا ان واحد صورت وذلك نحو اعجاز النخل

منقول وأما التاء نيت فعل المفعول أو معناه بمعنى الجمع أو له واحداً فأنشبه
 ساير المجموع وذلك نحو أعجاز نخلا ودية والتخا باسقات وهذا الباس
 لا يكون له مذكر من لفظ التاكس الواحد بالجمع لأنك إذا قلت شاة مثلاً
 وادته الواحد المذكر فقد التبت بالجمع لأن الجمع شاة أيضاً قال يونس
 إذا أرادوا ذلك قالوا هذه شاة ذكر وصامته **زكر** **قوله** وتاء نيت
 من الثلاثية العشرة عكس تاء نيت جمع الأشياء إنما انعكست فثبتت
 التاء نيت والتذكير في الثلاثية العشرة نحو نلت رجال ونلت صوت
 لأن رجالاً قد تم في الاعتبار على السوء نظراً إلى الأفراد وقد انشئت التذكير
 فأنشئت العدد ثم لما انتهي الأمر إلى اعتبار النسوة واستهجن التاء الفرق
 وتمع عن زيادته تاء أخرى لا تمنع اجتماع علاميتها التائش لنزح من
 التائش بهذا في الثلاثية العشرة ولما الواحد والاثان فقد سلك فيهما
 سبيل القيس فقالوا المذكر واحد واثان للمؤنث واحدة واثان
 أو اثان وأما ما فوق العشرة فاحد عشرة وتسعة عشرة وتو في الاسم الأول
 دون التاء لأن الاسمين أحسن العشرة مع ما يتفوعيهما لما تنزل المنزلة اسم
 واحد كره اثبات علامته التاء نيت فيهما لا تمنع اجتماعهما في اسم واحد فتقول

احد

احد عشر رجلاً واحداً عشر امرأة يونس احدي ولم تسقط التاء التي تسقط طرماً
 علاقه التائش من عشرة ليلا تجمع علامتها تائش احن اثباتاً في احدي
 وسقوط التاء من عشرت وفي المذكر تسقط التاء من عشرت كيداً تجمع
 علامتها تذكير في اسم واحد لأن ذلك يمنع ايضاً واثنا عشر امرأة
 والثنان عشر رجلاً وثلاث عشر رجلاً وثلاث عشرة امرأة وهكذا
 تسعة عشر تبت التاء في الاسم الاول في المذكر وتسقط من الاسم الثاني
 وفي نحو عشرين بالعكس وسمين العشرة يسكنها هذا الحجاز ويكسر
 بنو تميم وأما ما حق بابوا الواو والنون من الاعداد نحو عشرون وثلاثون
 فالذكر والنون فيهما سواء نحو عشرون رجلاً وعشرون امرأة **قوله** والاثان
 هنيان على الفتح قد سبق الإشارة إلى العلة الموجبة لبناء الاسم في الـ
 عداد المركبة وأما اثنا عشر فاتهم اعرابه الاسم المثنى نحو هذا
 اثنا عشر ورايت اثنتي عشر ومررت باثني عشر وذكر لا نفع جعلوا آخر
 شطرية اعني عشرة بمنزلة النون من التثنية وعوناً عنه بدل لانه
 لا يجوز الجمع بينهما كما لا يجوز الاضافة مع قيام النون فلا تقول
 اثنا ثلث كذلك لا يجوز اثني عشر كما تقول خمسة عشر وإذا

كان بمنزلة النون لم يكن الاسم مرتباً فلا يكون **قوله الفصل الثالث**
 في التوابع وهن الكلمات التي لا يسميها الاعراب الأسيل الشيخ لغيرها وهن
 خمسة **قوله** اما التاكيد فتقسم بالمعرفة ويكون بالتكرير وفائدة التاكيد
 التقدير والتحقيق وازالة التجوز والتسهم الان في كلامهم المجاز نحو
 مررت بزيد اي المكان الذي يقرب منه زيد وقوله تعالى فنادته الملائكة فان
 ذلك مجازاً لم يناده الا جبريل فاذا قلت مررت بزيد تعني اني مررت
 الذي في مررت بزيد وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم لآلته التجوز
 الذي في قوله تعالى فنادته الملائكة وانه مختص بالمعرفة نحو جازي
 ولا يسوغ في النكرة لا تقول جازي وجازي عند اصحابنا الوجهين احدهما
 انهم قالوا ان النكرة متى وقعت غير ثابت لها عين كما عرفت فلا يفتقر
 الى تأكيد لان تأكيد ما لا تعرف لا فائدة فيه والثاني ان التاكيد يدل على
 التخصيص والتعيين والنكرة تدل على الشبوح والعموم فبينهما ترفع والنكر
 فيكون اجازاً وان كان محووداً نحو قلت ليلة كلمها لآلتي ليلة
 مؤقته فيجوز ان يقام في بعضها فاذا قبل ليلة كلمها صح المعنى الذي فيه
 وضع التاكيد لاجله وهو ازالة التجوز والتسهم واقد مررت النكرة يوماً
 اجمعا

اجمعا وهذا شان عند التبصر بين ثم ان التاكيد يحذف في الكلام على تكرير
 خرج نحو جازي زيد زيد وهو الذي عبر عنه المصنف بالتكرير مطلقاً
 فانه جازي في كل شيء من الاسم والفعل والحرف والجملة والمفرد والتكرير
 غير يخرج نحو جازي زيد نفسه وهو الذي عبر عنه بغير ايرفاة كان تكريراً
 هذه الالة ليس به لفظاً ختم لفظ النفس ومثله التماس يوكده الواحد
 والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث ويسند الفعل اليهما اسناداً مشعراً
 نحو جازي نفسه وعينه وكل لا يوكده الالة المشنة كما سبق في صدر الكتاب
 الالة مشنة المعنى وكل لا يوكده الالة جمع او شئ زواجر مقصود به نحو
 قرأت الكتاب بكلمة ولا يثبت اليه الفعل الا نادراً وكذلك اجمعون ولا يثبت
 اليه الفعل ابنته واكتفون ومعناه وهو اتباع له لا يجزى الا اشارة
 ولو قلت جازي القوم اكتفون لم يجز وكذلك ابتغون وجمعون بالقياس
 غير العجته وروي بائضاً العجته قال الازهر في انه تصحيف وعز ابن
 كيسان بتداء بآيتمن شئت من هذه الثلاثة بعدها اي بعد اجمعين
 وعن بعضهم جازي القوم اكتفون وليس بالاعراف وانما جمع بين كل
 و اجمعين في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون لانه ارفق كلهم

افاد ذلك الالفظة بالجنس وان لم يبق واحد منهم الا وقد سجد الا
 انه لو تذكر غير مضموم اليه اجمعون لكان لا بد من ايجدوا في وقت
 واحد وفي اوقان مختلفة ففقره اجمعون بغير الاجتماع وتبر على النعم
 سخر واخر افرهم في وكتلة واحدة هكذا ذكره ابو القياس **قوله** الصفه
 هو الاسم الدال على بعض احوال الذات زكده بعضهم ان الصفه هو ما يتركز
 الشيء ليدل على بعض احوال الذات تحصيله في المنكرات نحو جانيه
 رجل عالم وتوضيحه في المعارف نحو الرجل العالم وقيد هذه الصفه بين
 المستكرين في الاسم نحو مررت برجل طويل ورجل قصير فتفصل بين شخصين
 مشتركين في اسم رجل وقد جيء في الشراء والتفطيم كالاوصاف الجارية
 على العديم سبحانه وتعالى او لما يضاد ذلك من الازم والتحقيق والتجديد
 كقولهم ذهب امر الرب ثم اعلم ان الصفه اما ان يكون بحال الموصوف
 او بحال ما هو من لبيبة الاول نحو مررت برجل عاقل واما الثاني فنحو مررت برجل
 كثير عدوه ليس بحال الرجل وانما هو حال العدو وهو من سببه الغرض
 بالتسبب ان يعمله ضمير راجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم ان الشيء موصوف
 في اشياء الاول ما كان فعلا موصوف او شيء من سببه نحو مررت برجل قائم

اولئذ قاعده فان مشاهدنا فعلنا نزول ويجرت وفي الوصف صفنا فمما عاين
 الى الموصوف وكذلك مررت برجل قائم ابوه فتدفع الابر باسم الفاعل وهو
 صفته للذي قبله لان الفاعل من سببه وفعل ما هو من سببه بمنزلة فعل
 نفسه فلو قلنا مررت برجل قائم غلام لم يجز لان الفاعل ليس من سببه بل قد
 فلا يكون فعلا صفته **والثاني** ما كان خلية من الموصوف او من شيء
 من سببه نحو رجل طويل او طويل ابوه **والثالث** ما كان غريزة كالنعم والكريم
 والعاقل والفرق بين هذا وبين الاولين هو ان الصفات قد تكون
 علاجاً وقد تكون حلية فالعلاج ما كان من افعال الجوارح كالذهب
 والقيام والقعود وغير ذلك واما الحلية فعليها فخر بين امرها
 يعرف بالعين كالطول والقصر والحمره والزرقة **والرابع** ما لم يكن للعين
 فيه نصيب بل كان يعرف بالتجربة وانتظار المتعلق بالقلب كالعلم والجهل
 والظرافة والكرم وهذا هو المعنى بانفرقة اصطلاحاً ولا مشاققة فيه
والدفع ان نسب نحوها شتم وبضري والاسم المخصص اذا نسب اليه حاروصفا
 نحوها شتم او بهرة فلا يصح الوصف به فاذا نسب قطعت ههنا شتم فانقطع
 في سكون الصفات فتقول مررت برجل ما شتم وامرأة لها شتم وتقول

برجل هندی غلامه فترفع به الفاعل لانه لما صار صفته بالنسب جري جري
 سائر الصفات في الحاق غلامه التاديب والتثنية والجمع وتنزل منزلة
 حسن وشديد في مشابهة اسم الفاعل والخامس ما وصفوا باسماء الاجناس
 لم يثبت لهم ان يقولوا رجلا واما سوار فاجتلبوا ان يصفوا
 هذه الكلمة فتوصلوا بها الى الوصف باسماء الاجناس فقالوا رجلا واما
 وامرأة واث سوار ففتح لهم المعنى واللفظ وصار بمنزلة صاحب مال واما
 حبيبته سوار الا ان صاحبك يلزم هذا المعنى لا تكن تقول مررة بزيد
 صاحبك بمعني رفيقك وذو موضوع لان يضاف الى اسماء الاجناس فقط
 ولا يضاف الى المضمرات والاعلام وذلك لان الاشياء تصف بالاجناس فلا
 تنطق بالعيان لا تترك اذا قلت رجلا وعلما فيكون صفته له وكذا امرأت
 لان سوار لان المقصد الجنس فصر تنصف به حتى كانت قبل امرأة متخيلة
 او مشبهة واما الزوات باعنائها فلا يتصور ان ينصف بها التثنية لانه
 ان زيد الا يكون صفته في الشيء كما يكون العلم ولا يوجب معنى كالوصف
 بالملابسة كما يوجب استواء فلها لم يجز اضافة زوات الى خوزيد وعمر
 واما جازان يضاف الى المعوق باللام نحو مررة بزيد ذي اعالي لانه تكثر

في الاصل فكان اسم جنس فاجب اضافة اليه مع كونه معرفة لان التعريف
 ليس بالاحوال فالجنسية موجودة في جملات العلم نعم ان اعراب
 هذا الاسم حالة الافراد والتذكير كاعراب يوه على ما قد سبق في صدر الكتاب
 واما في المثنون فانها يلحق التثنية ويكون الاعراب فيه نحو مررت بامرأة زوات
 مال وكذا في الجمع نحو هذه نسوة زوات مال ومثله مدرت بامرأة زوات مال
 وزايت زوات مال بالكل حال التثنية لجملة كلمات والما في التثنية والجمع
 فكلمات ومسامون **فقال** وكل صفت تتبع موصوفها اعلم ان
 الصفة اذا كانت فعلا للموصوف فمن توافق في جميع الاموال من
 التعريف والتكبير والاعراب والتذكير والتأنيث وغيرها لان الصفة
 لما كانت هي الموصوف في المعنى نحو زيد الطيرين وجب ان يدرجها ما يدرج
 الموصوف من التكبير والتأنيث والافراد والجمع اذا الشيء الواحد لا يكون
 واحدا وجمعا ومثرا وموثنيا في حالة واحدة وهكذا حكم التعريف والتكبير
 لان شيئا كما لا يجوز ان يكون واحدا وجمعا لا يجوز ان يكون شائعا و
 موصوفا فلا يجوز ان يقول جازان الرجل طريق لان الرجل اذا كان
 بدلا على واحد مخصوص وظيفه على الشائع والعموم لم يكن احداها

موافقا لصاحبه وكان بمنزلة التبدل الطريفا فلذلك ذكره ابو علي وكذا
 حكم الاعراب في الصفات لما كانت هي الموصوف وجب ان ينصب عمل العامل
 عليها جميعا فتوافق في المعاني في الاعراب لهذا اذا كانت الصفة فعلا
 للموصوف واما اذا كانت فعلا لشيء فانها توافق في الاعراب والتبني
 والتكرار ما سواها فلذلك ان تقول مرة برجل صنته جارية وبامرة
 قائم غلامها وبرجلين زهر غلامهما وبرجل قائم اخوهم وذلك
 لان الصفة التي هي فعل لشيء لم تكن هي هي حقيقة فيجوز ان
 لا تطابق تذكرها وتاثيرها وافردا ومجموعا اذا لا يمنع ان يكون المؤنث
 مذكر الوها او غلامها كما يمنع ان يكون المؤنث مذكرا نفسها
 الا ان هذه الصفة بعد عود التضمين معمولها الموصوف
 تتنزل بمنزلة صفة كانت من فعل الموصوف اذا الرجل كما يوصف
 بكم بكم اسية فاذا قيل بذكر بكم ابوه كانه فيذكر بكم الاب فيكون الصفة
 فعلا له عن كرم الاب بديل اجتمعا له ضميره وتاثيرها في امره كبرية
 الاب بديل على ذلك واذا تنزل الصفة بفعل سببا الشيء منزلة الصفة
 بفعل ذلك الشيء بوجوبه بطايف الموصوف في التعريف والتكثير والاعراب

لما

لما ذكر **قوله** والبديل على اربعة اوجه مع المقصود من البديل التبيين
 والايضاح ورفع التباس وهو المقصود من الكلام والاول كما
 سباط سبطا لذكره وهو في حكم تكرير العامل فاذا قلت مررت بوجه
 بشئيهم بديل على ذلك في قوله تعالى للذي تستغفون امن
 امن منهم وقوله نجعلنا لمن يكفر بالذين يسوئتهم سقا من
 فضة وانما كان البديل في الحكم تكرير العامل لان البديل تكرر اليه
 المبدل منه فاذا قلت جعلت متاعك يوم على بعض كان المعنى جعلت
 بعض متاعك فوق بعض ولهذا قالوا ان في حكم تخييل الاول قال بار
 الله وقولهم ان في حكم تخييل الاول ان ان كان منهم يتقلا له بقية ومعد
 فنه التكبير والصفة في كونها متممين لما يتعانه لان يغنوا الهدار
 الاول ولا طرأه الا ان تذكر قول زيد ليت غلامه رجال صالحا فانما
 تنهد الاول لم يستد كلاما في معنى لا يجوز ان تقول زيد ليت رجلا
 صالحا اذ لا ضمير عايد من الجمل ابتداء ثم ان البديل يحسن على اربعة
 اضراب احدها بديل لكل من الكل نحو رايت زيدا افا كان اذا الاخ هو زيد على
 هذا قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين والتكثير بديل البعض

من الكلام خوف من ذنوبه اذا اراد ان يرضى عن بعض ذنوبه ولا يوقيه من ضمير راجع
الى المبتدل والثالث بدل الاشتمال نحو سلب ذنوبه فثوبه بدل من
ذبلاته لا تقال به واشتماله عليه صار بمنزلة ما هو خير منه الرابع
بدل الغلط نحو قولك مردت برجل مما اردت ان تقول بحمار سبق
لسا نكر الى رجل فتداركت بان اتبعته المقصود ولا ياتي الا بوجه
الكلام والافسن ان يستعمل فيه بوجه مرة برجل بل حمار فهذا
انواع الابدال الاربع ووجه الحذف على ما ذكره بعض المتأخرين هو ان
البدل لا يخلو اما ان يكون عينا المبتدل ولا يكون والثاني اما ان يكون
بعضه او لم يكن والثاني اما ان يكون له بالبدل تلبس او لم يكن فالاول
بدل الكمال والثاني بدل البعض والثالث بدل الاشتمال والرابع
بدل الغلط وبهذا يندفع اعتراض من يقول ان كل هذا قسما فاسدا
وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فكنت لاق هذا من بدل الاشتمال
ثم ان البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه كذا ليس من النوع
الامن جهة اللفظ دون المعنى ولهذا لم يشترط ان يطابق المبتدل معرّفا
وتكثير كما اشترط في الصفة بل كذا ان يبدل الى النوع عين شيئا من الاخر نحو

قول

قوله تعالى ما راى المستقيم مراد الذين الله الذي وقول تعالى يا ايها المجرمون
ناحية كارية الا انه لا يحسن الدال لكثرة من المعرفته الا ان
يكون موصوفته تختص بصفة تبيينا وايضا قوله وعطف البيان
هو اسم غير صفة اعلم ان عطف البيان اسم واراد للايضاح والبيان
والكشوف عن المراد كشق الصفة نحو جاءني ابو عبد الله زيد فيعلم المخاطب
انك تريد من جملة من تكسني ابا عبد الله الرجل الذي يعرف بزيد ونقول
جاءني زيد ابو عبد الله اذ كان بالكنية اشهر ان يعلم المخاطب انك تريد
من سميت بزيد هو الذي تكسني ابا عبد الله والفرق بينه وبين
الصفة ان الصفة مشتقة غالبا من معنى لوجوده في الموصوف
وانه لا تدل لو افرد طويلا عن الموصوف في قولك جاءني رجل طويل
ولم يقدّر جريه عليه لم يدل عليه وانما يدل على شي من صفته الطول
على الجملة وان العطف وانعطف لم يجعل بمنزلة اسم واحد لفادت
خصوص بل هما اسمان كان احدهما عيدا لاسم مع اعرف من الآخر
واما الصفة والموصوف فيهما اسمان اجريا مجري واحد لفادت
خصوص والفرق بينه وبين البدل ان البدل هو المقصود بالكلام

وورود الاول كما بساط كذلك وليس عطف البيان كذلك اذا اعتقد
 باحد بيت هو الاول وورود الثاني لاجل ان يوضح امره وان البدل في
 الحكم التكليفي العامل بخلاف عطف البيان ويوضح ذلك قول امرار عليه السلام
 فيه وقولنا ان ابن التارك البكري بشر فيشر عطف بيان من البكري و
 ويمتنع ان يكون يدل والاسكان التارك داخل عليه في التقدير نحو التارك
 بشر وهذا يجوز كما تضارب زيد وقد ذكره ذلك في باب الاضافة
قوله والعطف بالحروف وحروف العطف تسعة الواو والجمع المطلق اعلم ان
 الواو والغاء وشم وقسم من حروف العطف مشتركة في الجمع المعطف
 والمعطف عليه في حكم واحد لانما بعد اشتراكها في هذا المعنى تفرق
 قالوا الواو والجمع المعطف هي الاصل في الحروف العاطفة لولا انها
 على خلاف الاشتراك بخلاف اخواتها فانها تقيد مع الاشتراك معنى
 آخر فيكون ههنا صلا والتلايل على الغا فبعد الجمع المطلق من غير ترتيب
 وتعقيب كثيرة لا يليق استقامتها بها بهذا الكتاب ما غيري الى
 الله فعمد من الله من ان الواو تغيد الترتيب فهو افتراء عليه فان
 لا يقع شأن واعلى كعباني علم الغريريت من ان يخفى عليه مثل هذا
 واما

واما الغاء ونتم فانها تقيدان الترتيب الا ان الغاء توجب من غير غلة
 وتراج ونتم توجب مع التراج من ثم لو تجز خربت بوايوم تسعة
 فيعبر بعد شهر وجاز ثم عروا بعد شهر وقوله تعالى وكمن من قرية اهلكتنا
 لها فجاءها بلاء سنا بياننا وقوله تعالى واتى لغفار من تاب وآمن وجا
 عمل صالحا نتم بهنوبي فعتاد ولها بانه كما اهلكها حكم بان النفس قد
 جاءها ثببات الامتداد ودوامه واما حية فهي موضوع لانتهاء الغاية
 وقد ذكرنا حروف الجزو لهذا لم يذكرها عطف معنا واولا حيا شين او
 الاشياء او عجز على ثلثة اوجه احدها الشك نحو ضربت زيدا وعمرو
 اردت ان تجبر بغيرك زيدا فاعتبرت شك صورت لاني تكون ضربت
 او عمرو فاتيته باؤفدت انك ضربت واحدا منهما وقد يقع في الاستفهام
 نحو اريد عنك او عمر يدل على انك تستفهم وانما طبع عن احدهما والثاني
 التخيير نحو اضرب زيدا او عمرو فقدر امرته بضر احدهما لا بغيره ولم يجز ان
 يضر بهما فليست ذلك شك وانما هو تخيير اذ لم يكن لهماك شيء
 موجود يشك فيه كما يكون في الخبر والثلث الياضه جالس الحسن
 او ابن سيرين والفرق بين هذين التخييرين ان التخيير فان التمثال لا يكون الا بلاء

قدام على احدهما واما بمنزلة او في هذه المعالجة كوجوبه اما زيدا واما عمرو
 واضرب اما زيدا واما عمرو بالساقا الحسن واما ابن سيرين والجمهور
 على انها ايضا من جملة دروف العطف والسبب الوحدى لم يرد لها منها
 لوقوعها قبل المعطوف عليه ولعدم دخولها في طيف عليهما واقتفاء
 المستحق حين لم يذكرها وجعل دروف العطف تسعة **قوله** واما الاستفهام
 متصلة اعلم ان ام يحسن على فربين احدهما ان يكون متصلة ولا يكون
 ذلك الا في الاستفهام نحو ان يد عندك ام عمرو والمعنى ابنيها عندك وكذلك
 اضربت زيدا ام عمرو والحاصل انها اذا وقعت بين مفردين فهو
 متصلة واذا كانت متصلة صح ان يقال ابنيها والاتصال ان يكون معادلة
 لهزمة الاستفهام وقريبة لها حتى يكونا جميعا بمعنى اتي والفصل
 بينها وبين وانك مع تعلم وجود احدهما عنده فتطلب بالتعيين
 ومع اولا تعلم وجود احدهما عنده ولما كان الجواب مع ام يترك احدهما
 نحو زيد ان كان زيد عنده اقم وان كان عنده عمرو والجود مع اولا اقم
 واليه ان يكون منقطعة ونقع في الاستفهام اما الجند اما الاول فمخولك
 ازيد عندك ام عندك عمرو فكذلك استفهام عن وجود زيد عنده ثم
 بكرا

بذلك عن هذا السؤال فاضربت عنه واسئلت سؤالا اخر فقلت ام
 عندك عمرو والمعنى بل عندك عمرو فام المنقطعة بمعنى يلزم الهمزة
 ولا بد معها من عادة الجبر فرق بينهما وبين امتثلت واما
 الثاني فليقول لك انها لا بل ام شاء كالك رابت شيئا من بعيد فظنته
 واما فاضربت بانه ابل على صير اعتقادك ثم اعترضك شكك جورد له
 ان يكون شيئا اخر فاضربت عن الاخبار اخذ في السؤال عن كونه شاء
 فقلت ام شاء اي هو شاء **قوله** ولا للسفي بعد الاثبات اعلم ان
 لا ويل ولكن مشتركة في ان المعطوف بهما يغاير المعطوف عليه اما
 لا فصل للتشويق بعد الاثبات كوجوبه زيد لا عمرو فيقول على ان الجبر مصدر
 من ذبول من عمرو ولا يحى الا بعد الاثبات لا تقول ما جانيه زيد لا عمرو واما
 بل فغير للاخواب وهو الاخر خبر عن الشيء بعد الاقبال عليه فاذا قلت
 ضربت زيدا عمرو واكنت فاضلا للاجناب ضرب زيد ثم ظهر لك انك غلطت
 في ذلك فافوتت عنه لا عمرو قالوا بل تقيسته لا لان تنفر عن ان يفي ما وجب
 للاول وبل تبت للثاني ما وجب للاول وتنفي عنه وقد تقع بعد التعيين المنفي
 كما تقع بعد امره نحو ما جانيه زيد واما بطلت نفس الجبر عن زيد واضربت

أن الذي لم يحج عرو دون دبر ونقل عن عبد القاهر هذا على وجهين أحدهما
 أن يكون التعريف بما جاز في زير بل جاز في عرو فكما قصدت أن تثبت غير المحج
 لزير ثم استدركت فاشتبهت عرو الثاني أن يكون المعنى ما جاز في زير بل جاز في
 عرو ويكون نفي المحج ثابتا لزير واثباته لعرو ويكون الاستدراك في
 الفعل وجده دون الفعل وحروف النفي معا وأما لكن فحسب للاستدراك في
 النفي خاصة نحو ما جاز في زير لكن عرو فهي اختص من بدل لا اختصاصها بال
 استدراك بعد النفي دون الأجزاء لا تقول ضربت زيرا لكن عرو هذا في
 عطف المنزلة المفرد وأما في عطف الجملة عن الجملة فهي نظيرة بل في جوارها
 استدراك بملأه الأجزاء الباقية جاز في زير لكن ولم يحج عرو والفرق بين
 الاستدراك والافتراس في المذكور هما في المتن **قوله** الفصل الرابع
 في الأعراب الأصلية الكلام مدارك على ثلثة معان إما جعل الرفع علما
 للفاعلية والنصب على للمفعولية والمجرر علما للضافية لأن الفاعل أقوى
 من المفعول لكونه غير متغير بحسنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدون فاختص
 بالرفع الذي هو أقوى لأنه من الشفيعين ومحتاج في التلوية إلى المحركين
 عضوين واختص المفعول الذي هو أضعف بالنصب الذي هو أضعف وأضعف
 لكونه

لكونه من أفض الخلق والمضائق إليه وهو ما بينهما كونه تارة فاعلا في المعنى
 وتارة مفعولا بالتح الذي هو المتوسط بين الرفع والنصب كونه
 من وسط الحرك سكونا لطريق التوافق والتشاكل أو يقال أن
 الفاعل أقدر من المفعول لكونه واحدا ليس الآخر لكونه انفعول
 واحدا وصاعدا إلى التسعة فاختص الأقل بالأثقل ولا أكثر بالأنف
 انتهات لينها التوازي والتعادل **قوله** والملحق بالفاعل خمسة
 جمهمورد على أن الفاعل أصل والمبتدأ فرع عليه فلا قال ابن فقال
 لنا ما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال الفاعل رفع وما شئت به المنفول
 نصب وما يقوم مقامه والمضائق إليه خفض وما جاز به مجرر وأيضا أن
 الفعل تقدم على الاسم في باب الكسناد تقدم فيكون الجملة بالفعلية متقدمة
 على الاسم فيكون الفاعل مقدر على المبتدأ ويثبت أن الفاعل هو
 أو في الغالب ثانياً الثاني لأنه لا يحتاج إلا إلى شيء واحد وهو الفعل
 المبتدأ أو في الغالب ثالثاً لأنه لا يحتاج إلا إلى شيء واحد وهو الفعل
 البه ولا شك في تقدم الاثنين على الثلاثة وقد ذكرنا فيما سبق
 مشابهة بين المحققات بأن فاعلا فلا تقيدها **قوله** والمفعول

خمسة انما سمي المصدر مفعولا مطلقا لانه مفعول على الاطلاق الا اذا
 قلت ضربت ضربا كائنا قلت او حدثت ضربا او احدثت فيكون مفعولا
 مطلقا لانه مفعولا على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت ضربا فان كان ليس
 بفاعل فرب على الاطلاق وانما وقعت به فعلا وعلى هذا سائر ما قيل
 وانما الخلق الحال والتميز والمستثنى المنصوب بالمفعول المجيئ فقلت
 في الكلام مثله والحال شبه ضاقر بالنظر في لكونه مفعولا فيها والمستثنى
 بالمفعول مودان الفاعل فيه بتوسط **فعل** والجذر الاصل في تصانيفه
 بالاضافة المفعولية انما كان الجذر في كفي باله ولا تلقوا ابدا بكم غير
 صير لان الجور لفصام فروع او منصوب او معنى اذا المعنى كفي باله ولا
 تلقوا بكم على احد التاء ولين فكذا كذلك المضاف اليه في الاضافة
 اللفظية لانه فاعلا ومفعولا على ما سبق **فعل** واعراب الفعل غير حقيقي
 كذا ليس فيه فاعلية ولا مفعولية قد ذكرنا فيما سبق ان حق الاعراب
 للاسم في الاصل لان وقع الاعراب على ان يمتد بين المعاني المختلفة
 ويحل تواردا المعاني هو الاسم دون الفعل والحرف في الالفاظ والحروف
 تدل صيغتها على معانيها فوجب ان يكون الاعراب للاسم لا غير واقفا الفعل
 فاعتر

فاعتر غير اميد وانما هو بسبب المضارعة التي سبق ذكرها في صدر الكتاب
قول وبقال الاعراب مخرج وغير مخرج اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون
 اعرابا وانما هو اختلاف في الاقرب باختلاف العوامد فاذا قلت هو فعل
 كذا فلفظ هو مبنى الا ان كتب عن اسم مرفوع ولهذا سمي ضمير مرفوع
 وكذا اذا قلت اياك فربيت فلفظ اياك مبنى الا ان كتبت عنه عن منصوب
 ولما كانت هذه الاسماء تنوب من باب الاسماء الظاهرة ومستترة
 فيها التي تميز ما كان كناية عن مرفوع عما كان كناية عن منصوب او مجرد
 ولم يمكن اعرابها القلة او جيب بناءها صيغ فكل واحد من هذه الـ
 حوال صيغة ليكونوا لم يبطون بناءها ويحصل لهم الفرض المقصود
 التمييز بين هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغة فيها للدلالة على ما يدل
 عليه الاعراب نوع اعراب الا انما لما لم يوجد فيها اختلاف في الاقرب لاختلاف
 العوامد لم يحكم باعرابها صريحا فقيدها انه اعراب غير مخرج **فعل**
 وهي على ضربين متصدة هو ما لا يتفكر عن اتصاله بشيء فان قلت
 كيف عرف المتصل بالاتصال هو ان تعريف الشيء نفسه قلنا عرف
 المتصل المصطلح عليه بالاتصال العرفي لا لغوي وهذا غير ذكر

فلا يلزم ما ذكرت ثم ان ضمير المتكلم ان يكون مرفوعا او منصوبا
 او مجرورا اما المرفوع فقد يكون بارزا وهو يفظ به نحو ضربت وضربا
 وضربوا واستكنوا وهو ما نرى فيه نحو زيد ضرب اي ضرب هو ثم
 ان المستكن اما ان يكون لازما اي لا يسند الفعل اليه فيكون
 في اربعة افعال الالف والياء والواو والهمزة ما استكن فيقن من انا
 ونحن وانت وغير لازم ما يسند الفعل اليه تارة والى غيره اخري كما
 لمنوع في فعل الواحد الفاعل نحو زيد فعدوه هو فعلت ظانه كما يسند
 اليه بسند الاظهار والبارز من القنما بر نحو ضربت زيد وما ضرب الي
 هو ومن المستكن في القيضات نحو زيد ضربت لانك تسند اليه المظهر
 ايضا نحو زيد ضارب علامة والى البارز اذا جري على غير ما هو له
 نحو همد زيد ضاربه هي فالصفة جارية على زيد كونه خيرا له
 و هو همد فابوزت ضميرها وذلك لازم في الصفات بخلاف الفعل
 نحو همد زيد ضربت اخطا طال لثبت الصفات عن رتبت الفعال
 واما ضمير المنصوب والمجور فلا يكونان الا بارزين لان الاستئثار
 من خواص المرفوع لانه يضمير اذا الفعل يدل عليه كونه كجزمه بخلاف

المنصوب

المنصوب والمجرب فانهما لا يفرقان بل يخرج فان لمجرهما فصلة
 يتم الكلام بدونهما واما المنفصل فهو جار مجرى المظهر في
 استقلاله والتلفظ به ومنه ويكون مرفوعا نحو هو فعدكنا
 ومنصوبا نحو اياك اكرمت ولا مجرورا له المثبتة اذ لا يمكن انفصال
 المجرور عن الجار نحو المرفوع والمنصوب الا ترى انه يجوز في كل واحد
 منهما ان يفعل بيته وبين عامله نحو ما ضرب الا زيد وما ضربت الا زيدا
 وان يستدربه الكلام نحو زيد فعدكنا اكرمت بخلاف المجور **وقد**
 والفاظ المنفصلة والمتصلة سبعة واربعون لفظا انا موضوع
 ليكون كناية عن المتكلم والوقوف عليه بالالف تارة وبالهاء اخري
 انه وقد الحق الالف حال التدرج اجزاء للموصل مجري الوقف نحو قولنا
 شقوا لغيره فاعرفوني واما نحن هو جمع انا على غير لفظ الواحد كما قالوا
 المرأة والنساء والخلفه والمخاض كذا قيل تشبه نحن وانما لم يثن ولم
 يجمع على لفظ لان المتكلم لا يقتن اليه متكلم وانما يقتن اليه الغائب
 او المخاطب الا ترى انك اذا فصلت في قولك نحن فعلنا قلت
 انا وزيد فعلنا وانت وانا فعلنا ولا يمكن ان تقول انا وانا فعلنا
 فلهذا

فلهذا استوفى للتثنية لفظ يدل على الاثنين فيما فوق وبنز على
 القسم لانه يبنى على معنيين فعوى ومثله قط وقيد واما انت فهو
 فيجوز الخطاب والاسم باتفاق منهم ان والتاء للخطاب ولا محل لها من
 الاعراب بخلافها في فريت وانما ذكرنا التاء ليدل على ان ساكنان قالوا
 انت وانت ولم يقولوا انت بالتثنية لانهم وضعوا انا لاول مراتب
 الحاضر وهو المتكلم وذكروا فيه انتون اظهرا ان المخرجا ازل لو سكنت
 لكانت في الخيشوم تحتها واذا سكنت اشرى النحية خلفتها ثم زادوا التاء
 للخطاب فقالوا انت ولو فعلوا مثله هذا ففريت لزمهم حذف التاء
 من المتكلم وبين الفساد واما اختصار الفتحة بالذكرة وكثرة التثنية
 قالوا في التثنية انتما وفي الجمع انتم وفي العايب بها وكم وكان
 انقياس انتما لتوالي علم التثنية هو الالف و علم الجمع هو الواو
 الا انهم عدلوا عن القياس لانهم لو قالوا انتما لانتا لانتا بالواو
 قفوا فيمن يقول انتما ولا تثم لوانتا واسوا للزمهم ان يقول هو
 هو واو كان يفضل اجتماع اعماليين في اضر غير المتكلم فلم يفعلوا
 بل لما كانوا ايدوا من الواو في هو اميالا ان يميم من مخرج الواو وبنز
 اجدر

اجدر على الحركة التثنية الميهم في جميع الباب وقالوا في الجمع انتم والا
 صلا تتموا بديل مراعيت في الضرورة والاختيار ووجوبه انتم مكم
 ها ونصرتوه وانما حذوا الواو تخفيفا جنبا من الالباس ولم يحذفوا
 التثنية بالجمع وبكسر لان الجمع اشغل من التثنية والتخفيف به
 او وانما ضمه ما قبل الميم فيهما وانتما في المذكر والمثنية لان التثنية
 فجعلوا حركة ما قبلها من جنسها وهو انتم شفوي اتباعا ولا تثم
 جعلوا حركة ما قبلها من جنسها في التثنية من جنسها في المظهر مقسطين
 فيه خوزيران فجعلوا حركة ما قبل الميم الشفوية من جنسها وشر
 كوا بين المذكر والمثنية في التثنية ولم يشر لوان في الجمع خبرا على
 منوال المظهر وقالوا في جميع المثنى هين واقتن ولم يجمعوا ههنا
 بالالف والتاء ايقاعا للمخا فيه بين الفرج والاصل عن المظهر والمظهر
 وحذفوا النون لانها علم الجمع في ضربا ونفد وشدت لاق
 الاصل هين وانتن فقلت نونا ولو غم واما المنفصل المنصوب
 فهو ابا جمهورا مما بنا وما يتصل به من الكاف وحرفها الواو حق
 للدلالة على احوال الرجوع اليه ولا محل للمثنية الواو من الاعراب

وهو نظير التاء في انت وعند الحيد انتما بحرورة التحد باضافة آيا اليها
لانه اسم مبهم فلهذا خصه بامره باضافة واو استدلال بما ذكره عن العرب اذا
بلغ الدخلة تبتن فآياه وآيا انتداب حيث اضاف آيا الى الاسم وآما التثنية
بما المتصلة فما كان للمفعول منها فهو التاء في ضربت وهين من مفعول المتكلم
ومفتوح للمخاطب المذكور ومكسور للمخاطب المثنى وقد استواشر
المتكلم باقوى الحركات ونما فتحت في خطاب المذكر وكسرت في خطاب
المؤنث كما ذكرنا في المنفصل وقالوا اضربيت وضربت لا تهم قالوا بالمنفصل
انا نحن ثم جميع ما ذكرنا في اشتمال وانتم وانتم في ضربت وضربت ما وضرب
بتين ثم ضمير الغائب الواحد لا يكون الا مستكنا نحو ذير ضراي هو مهند
ضربا ي هو ولم يزل ذلك المفعول يدل عليه وآما في التثنية والجمع ونقول
ضربا وواو ضربتا وضربت ولم يند يد والميم فرقا بين المعلن والبارز
اذ قولك ضربا تثنية للمستكن في زيد ضرب وفرتا للبارز في ضربت
ولم يسووا بين المذكور والمثبوت اذا مكنتهم الفرق باقحام التاء نحو
ضربت ولم يمكنهم منك لانه قد دخلت منك لكان التاء للخطاب
فزيد مرة مائة ثمانية يفتقر الى اجتماع التائين وهو مستبعد
جد

جد و قالوا الجمع ضربين نبون واحد بخلاف ضربين لان احدى النونين
هنا لك يدل من الميم في الواحد والاميم هما فبدل منها فلهذا حكم
الضمائر للماضية بالماضي وآما الداخية بالمضارع فضمير نحو الواحد
الغائب المستكن في زيد يضرب وكذا ضمير ائيبه نحو يند تضرب وكذا ضمير
المخاطب الواحد والمتكلم الواحد والجمع خوانت تفعل واتا تفعل
نحن نفعل وتتميز هذه الاحوال بالزوايد الستة الحقيقية في
صدر وتقول في الغائبين والغائبين يضربان ويضربون كما
قالوا ضرا واكنا ان المضارع لما كان معبرا نحو ضرا عن حركة
الاعرابية النون وتقول في الغائبين تضربان ولم بالحقوق اخره
التاء لان التاء في قوله تعني عن ذلك وفي الجمع يضربن كما قالوا
في الماضي ضربن وتقول في تثنية الخطاب وجمعه تضربان وتضربون
ولا يزيد ائيم كما ذكرنا من النون بين البارز والمستكن وتقول
في المثنى والمخاطب تضربان فتلقوا الياء باخرة علما للضمير المثنى
لان التاء في اوله علامت للمخاطب تمنع من زيادة تاء اخرى فجاءوا
بالياء لانها علم للمثنى ايضا في هذا وتقول في تثنية تضربان

ولم يفرق بينهما وبين المذكر كما لا يفرق المذكر في ضرورة وتقول في الجمع
تفرين كما قالوا يفرين في الغائب سواء وفي المتكلم لا يفر في الضمير لأن
حرف المضارع في أول يفرين عن إبرازه ويؤمن الالبس وحكم الأمر نحو
مخاطب المضارع الآف اتصال نون الاعراب لانه ميني ومجروح ومنه النون
تنقط والجزم وأما متقدم المنصوب فهو الكاف في الكرم والياء
الكرميني والهاء في الكرم ولفظ المجزوم كلفظ المنصوب على ما تقدم
قوله إلا أن ياء المتكلم نون عماد اعلم أن ياء المتكلم إذا كان ضمير المنصوب
يعد بنون قبلها نحو فربن وبفرين صيانتها للفعل من خبر الجرح
الكلمة يكون في بناء كسر كما لم يكن في أعراب جرح ثم تحمل على الفعل
أن واحوا الشاء ذلك فقيده التثنية وكذا أجواها وأجاز وحذفها
للتضعيف مع كثرة الاستعمال عما عدا البيت نحواتي وكأني ولكن لا يقال
لستني الآف التصرون الشعرة وأما إذا كان ضمير مجزوم فلا يعد نحو مزي لي
الأم والحرف لم يجبه صوتهما عن الكسر الآف من وعن وقد ووطا لانتها
لما كانت مبنية على السكون عماد الياء معاً ايقاء على سكونها
وتعادياً من أن تزيد الكسرة **قوله** ونا المتكلم إذا كان معه غيره يكون
ما قبله

ما قبله ساكن في الرفع وانما اسكن آخر الفعل مع ضمير العاقل يستقش
اليه اللشارة من التحز من سكونه تعالى الرابع ما ذكرناه فيما هو في حكم كلمة
واحدة نحو بناو على هذا دعونا وارميناً فلم يقلب الواو والياء الثاني
سكونها ولم يفعل بهذا مع ضمير المفعول نحو فربنا وأكرمنا وعانا
ورمانا لأن ضمير المنصوب ليس كما نجر من الفعل بل هو في حكم الانفصال
وأن بفعل لفظاً **قوله** خاتمة الكتاب ويضمير العاقل اعلم أن انما
اجاز من قبيل الشواء ولا يكون إلا نادراً كما بين أن اجاز تنزل من
المجروح ومنزلة الجرح من الكلمة فمنها افتحاً رب بعد الواو وخو قوله قائم
الاعماق حاوي الفتح في أي رب مقميه مشو الجوا في حال الطريق
الوفيق على أن اسم مجزوم بالواو لتثنية لها من لرب والبيوت
على اندب مضمة بعد الكثرة الاستعمال بعد الفاء نحو قوله فمشكك
جاء قد طرقت وموضع أي قرب امرأة مشكك وسباق الكلام
بذل على ذلك وموضع بمعجزة ذات المضارع ولهذا لم يثبت
ومعنى الصبها انقلتها وقوله عن دي تمامي عن صبي ذي قبايم
وهي جمع مبهمة وهي المغارة وحول الذي التي عليه الحول وبعد

بل يبدى صعد واصبأ بر اير بدوت بدو ههنا بفع المفاضة والاصبا
 جمع صيد وهو خذ السعد قوله ومن ذلك كان في قولهم الناس
 مجزون باعمالهم ذكر سيدويه في اعراب هذا المثل رتبة اوجه اهل فيها
 وهو اجدد لها ان يقال ان خير يا فخير كنهى الاول ورفع الثاني على تقدير ان
 كان على خير فجزأ خير يا ضمما كان مع اسمها دلالة حرف الشرط عليها
 وخلص ابتداء من الثاني لدلالة حرف الجزاء عليه لاقتضاءها للاغلب
 حملة اسميته والثاني ترفعهما معا على ان الاول اسم كان في محله المضمر فلهذا
 محذوف والثاني فمبتدأ محذوف والتقدير ان كان في محله خير عوا حير
 وهذا الوجه دون الاول قلته حذف خبر كان والثالث ان تصبها جميعا
 نحو ان خير فخير اقا الاول على ما ذكرنا في الوجه الاول والثاني على انه منقولة
 والتقدير ان كان على خير فهو خير جزاء الرابع ان يرفع الاول على ما
 ذكرنا في الوجه الثاني وينصب الثاني على ما ذكرنا في الوجه الثالث **قوله** وهن
 السحابة لانضمرا لامع شيء آخر العامل الساعتي اذا ضم فلا بد من
 قرينة في اللفظ تدل عليه مثل ما ترى في اضمادان من الفاء التي تدل عليه
 وفي اضماد الجازم من الاسماء المحذوف في اضماد رب من الحروف وفي اضماد
 كان

كان من حروف تشط وقد حكم على قولهم الله لا فعلت بالشذوذ لا شئ في
 اللفظ يدل **قوله** والقياسية لانضمير لا بد لالحال اعلم ان الفعل يغير
 ويترك معول بحال وهو ذلك حيث يكون عليه دليل من الحال والمقال
 فالاول نحو قولك وقد لبست من بيتا للومكة يريد فاضمة اذا حال تدل
 على ذلك وهكذا اذا سمعت المتكلمين قد كبروا فقلت السهل يا ضما
 بقره او قوله المنهين والستهلين معناه لاجل المنهين او في حقه لالات
 يكون المتكلم في المحاط به هذا كان الضمير يريدوا بقره على الغيبة
 دون تريدوا بقره واما الثاني فنحو قوله تعالى بل ملة ابراهيم خنيفا فملة
 منصوب باضماد شيع وقد اضمر لدلالة ما سبق من الكلام عليه وهو قوله
 كونوا هودا لانك لما اقربت عن قولهم كونوا هودا ونقبت الاسم بعده ذلك
 اتكز نريد شيع ومنه قولك لمن يقول من فعل زيد باضماد فعل زيد ورفع بلفظ
 عليه اولى من رفعه بالابتداء وذلك لان الجواب من فعل فعل زيد لا زيد فعل متظا
 بقة الجواب استوال كاتي جواب من ضربت زيدا باضماد ضربت زيدا لا زيد بالرفع
قوله وقريب من هذه الاضمار على شريطة التفسير الاضمار على شريطة التفسير
 من قيد القسم الثاني وهو ما يكون الذي يدل عليه من اللفظ الا ان التبدل

على انما والفعل في قوله بل متدا برهيم ضيفا متقدم عليه وهو قوله
كونوا مودا وفيما يفسر على بشر بطة النفسية متأخر عنه فهذا معنى قوله
الا انه يعقبه وفي الاول ما سبق ثم ان الاسم قد يكون مرفوعا بفعل مضم
بشر الظاهر وقد يكون منصوبا بالضا اما المرفوع فخرج قولهم هل ذير
خرج فاد تفاع ذير بفعل مضم يفسره الظاهر اي هل خرج ذير خرج الالة اضر
استفاء بتفسيره عنه ليس ارتقاء بالابتداء لان هل يقتض الفاعل فلا
يكون الاسم الينار راو هكذا امك الاسم الواقع بعد لو وان واذا وهلا و
خوذ لكر ما فيمكن من اقتضاء الفعل واما المنصوب فتحق قولك عبد
الله فربته فعيد الله منصوب يا ضا ر فعل يفسره الظاهر فربته عبد الله فربته
لان انتسابه بالفعل انموذ عند الكونه مشفولا عنه الكونه بضمه غير ممكن
فلزم انما والفعل قبله ثم ان المضم اما ان يكون عين المظهر نحو ما كرنا
او فعلا في معناه نحو ذير امرت به اي خبرته ولا يلحق اضمار مرة لانه لا ينصب الفعل
لانه لازم واما هو لازم معناه نحو ذير امرت به خلا من اي امرت ذير امرت خلا لانه الهانته المولى
من لوازم مرتبة القدم وهذا لا يطابق فيه محال لكانت يفيض الملل فافتقرت على هذا
القدر فليكن ان ترى عن الشافعي تحت كتاب يقول الله تعالى في قصبة نحو خفا ويزنه
تمام اول دي رمضان شريفا ويكرن الكون كونه تمام ما